

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

EX/CL/104 (V)

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثالثة

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة

تقرير المفوضية

-

جدول المحتويات

مقدمة:

2-1	المسائل المالية.	-1
4-2	الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية.	-2
5-4	بناء القدرات.	-3
24-5	السلم والأمن.	-4
36-24	الشؤون السياسية.	-5
40-36	مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا.	-6
43-40	المرأة ومسائل الجنسين والتنمية.	-7
45-44	الاتصالات والمعلومات.	-8
52-45	الشؤون الاقتصادية.	-9
53-52	إنشاء البنك المركزي.	-10
57-53	التجارة والصناعة.	-11
64-57	الشؤون الاجتماعية.	-12
65-64	التعاون الأفريقي – العربي.	-13
72-66	البنية التحتية والطاقة.	-14
82-72	الاقتصاد الريفي والزراعة.	-15
85-82	الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا.	-16
86-85	المسائل القانونية.	-17
91-86	البعثة الدائمة في بروكسل.	-18
97-91	مكتب التمثيل في جنيف.	-19
103-97	مكتب نيويورك.	-20
106-103	مكتب ليلونجوي.	-21
109-107	تعزيز الدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول	-22

تصدير

إن انعقاد دورة جهازين هما من أهم أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، إثيوبيا، في يوليو 2004، يعد أمراً مهماً من عدة جوانب ويستحق اثنان منها تسليط الضوء عليهما.

يعود مؤتمر الاتحاد إلى المقر الرئيسي هذه السنة في دورة عادية تعقد بعد تسع سنوات. والواقع أنكم تذكرون أن المرة الأخيرة التي حظي فيها المقر باستضافة قادة القارة كانت في 1995. ومنذ ذلك الوقت، قامت عدة عواصم أفريقية باستضافة العديد من مؤتمرات القمة، كان آخرها مؤتمر مابوتو، موزمبيق. وتحث المفوضية بعودة المؤتمر إلى أديس أبابا. إننا نفخر بصفة خاصة بالقيام بدور المضيف لقادتنا مرحبين بهم في "وطنهم". ولا نغفل ما ترمز إليه هذه الدورة ومكان انعقادها، مما يجعلني أنا وزملائي في المفوضية وبقية العاملين نرحب معا بالقادة ووفودهم وضيوفنا المدعوين لحضور هاتين الدورتين لجهازي صنع السياسات في منطقتنا. ونتطلع بتوقعات كبيرة إلى عقد قادتنا اجتماعاً ناجحاً ونتعهد ببذل قصارى جهدنا لضمان بلوغ هذا الهدف.

ويتعلق السبب الآخر لما تكتسبه هذه الدورة من أهمية، ببرنامج العمل الأساسي الذي يقدم إلى المجلس والمؤتمر. كما أن جدول الأعمال وطابع ونوعية المناقشات والنتائج المتوقعة من هذه الاجتماعات، تجعلها تاريخية في رأينا ففي مابوتو العام الماضي، عندما قرر القادة تحويلي أنا وزملائي المهام المتعددة الأوجه المتعلقة برعاية اتحادنا وخاصة مفوضيته، من أجل تفعيلها الكامل وبكل إمكانياتها، لم يساورهم أو يساورنا نحن الذين تقع على عاتقنا هذه المسؤولية، أي شك في طابع وضخامة التحديات التي تنتظرنا. والشيء الوحيد الذي كان أكيدا هو أن القوة الدافعة التي تحو بنا وتقوينا في عزمنا على الاضطلاع الكامل بهذه المسؤولية الضخمة تتمثل في الإرادة السياسية التي أبداه قادتنا وشعبنا وتصميمنا القوي على ان لا نخيب آمالهم على الرغم من جميع المصاعب.

وكما لمحت خلال الدورة الأخيرة للمجلس في مارس من هذا العام، قد قمنا فور تولينا مهام مناصبنا ببدء تنفيذ المقررات الصادرة في مابوتو وذلك على الرغم من عدم استكمال تشكيل المفوضية آنذاك. ويسرني أن أبلغكم بأنه بعد انتخاب المجلس في مارس 2004 للدكتورة نجية محمد السيد والدكتور م. م. مكويز الامبا، مفوضين للموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، والشؤون الاقتصادية، على التوالي، أصبحت المفوضية الآن كاملة التشكيل.

ومنذ الدورة الأخيرة للمجلس، ونحن نركز اهتمامنا ونمنح الأولوية لصياغة الخطة الاستراتيجية للمفوضية باعتبارها لب مهمتنا الرامية إلى إحداث تحول نموذجي في الطريقة التي يدير بها الاتحاد أعماله. وتنعكس النتائج التي حققناها في المجلدات الثلاثة التالية:

- رؤية الاتحاد الأفريقي ومهمته.
- الإطار الاستراتيجي لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2004 – 2007.
- خطة عمل للفترة 2004-2007: برامج للتعبيل لتكامل القارة.

وسوف يتم تقديمها في عرض خاص إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر. وتتمثل الفلسفة وراء هذه المبادرة الخاصة في أهمية اتخاذ إجراءات مركزية ومحددة الأهداف بوضوح. ونعتقد أنا وزملائي جازماً أنه يتعين على اتحادنا وقارتنا التحرك بسرعة – أسرع مما فعلته مؤسسات وقارات أخرى.

إن مواردنا قليلة، ولا تزال دولنا ومؤسستنا هشة ومشاكلنا أكبر من مشاكل بقية العالم. وعلاوة على ذلك، فإن بقية العالم والمنظمات التي يتعين أن نتعايش ونتعامل معها تتغير بسرعة خيالية. وسوف تؤدي هذه التغييرات بالتأكيد إلى تفاقم مشاكلنا وتضائل كل من مواردنا المتاحة ومبادراتنا.

ومن هذا المنطلق، تركزت كل جهودنا داخل المفوضية على التنفيذ المتسم بالكفاءة والفعالية لمقررات المجلس والمؤتمر. وأمل في أن يطمئن المجلس بأنه بينما كانت تستهدف المشاورات المكثفة،

داخليا وخارجيا، على استكمال الإطار الاستراتيجي، لم تغب عن ذهن المفوضية الأولويات والمقررات الأخرى التي اعتمدت كي تنفذ. ويقدم هذا التقرير فكرة عن بعض جوانب أعمال المفوضية كما يبرز فقط الأنشطة والمبادرات التي لا تتناولها التقارير الأخرى المعروضة على هذه الدورة.

وعند تقديم هذا التقرير إلى المجلس والمؤتمر، لا يفوتني أن أعرب عن تقديري وشكري للدعم القوي والملهم الذي تلقينته شخصيا وتلقته المفوضية جمعاء من الرئيس الخارج للاتحاد ألا وهو الرئيس جواكيم البرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزمبيق، وغيره من رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، خلال الفترة التي أعقبت قمة مابوتو.

كما نعرب عن تقديرنا العميق بل نرحب بالدعم وحسن النية اللذين تلقيناها من شركائنا الدوليين. وردا على ذلك، نود أن نؤكد مجددا أن مفوضيتنا تواقفة ومستعدة لتحمل المسؤولية المنوطة بها مع دراية تامة. أننا سوف نساعد بذلك حكوماتنا وشعوبنا على التغلب على التحديات التي تواجه قارتنا وخاصة من الداخل. ونعتقد أيضا أنه إلى جانب إقامة الشراكة مع أنفسنا في أفريقيا، يتعين علينا إقامة شراكات دولية مع العالم الخارجي، تستند إلى فلسفة النيباد وما يمليه عالمنا الذي أصبح بعضه يعتمد على البعض الآخر بصورة متزايدة. إن نهجنا شامل، وكما يعكس هذا التقرير بوضوح، تتراوح المجالات التي نغطيها بين المسائل السياسية ومسائل السلم والأمن والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبناء المؤسسات.

لقد تم تفعيل مجلس السلم والأمن الآن بالكامل، كما أصبح البرلمان الأفريقي يحتل مكانه كجهاز مهم للاتحاد الأفريقي. ومحفل تستطيع الشعوب أن توضح للاتحاد مطالبها من خلاله. ويأتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعده ليجمع الاتحاد الأفريقي، اتحادا حقيقيا للشعوب وليس للحكومات وحدها ومع قرب تفعيل محكمة العدل والمؤسسات المالية، سيكون الاتحاد الأفريقي في موقف راسخ يسمح له بتوفير قيادة مسؤولة وحاسمة للقارة وشعوبها. ومن دواعي السرور ونحن نتحدث عن الشعوب ان نشهد تقدم العمل الرامي إلى دمج المجتمع المدني، سواء داخل القارة أو خارجها في المهجر، في برنامج العمل ذي الأولوية للاتحاد الأفريقي. وأنا لنتطلع إلى آفاق توحيد جهودنا لخدمة شعوبنا من خلال العمل مع منظمات مجتمعنا المدني.

لقد قطعنا بدون شك شوطا شاسعا. ومع تركيزنا على مسائل مثل المفاوضات التجارية العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية، المديونية الخارجية، البني التحتية والطاقة، دمج مسائل الجنسين في الصميم، تنمية الموارد البشرية، بناء القدرات، وآلية المراجعة الأفريقية بين النظراء في إطار برنامج شراكتنا الجديدة لتنمية أفريقيا، نحن على يقين من أن أفريقيا قد بلغت سن النضج أخيرا.

إننا في المفوضية ملتزمون بتنفيذ هذه المبادرات حتى نصل بها إلى مرحلتها النهائية. كما أننا على ثقة من أننا سوف ننجح في النهاية في تزويد قارتنا باتحاد يعكس تطلعاتها ويستجيب للعديد من التحديات التي تواجهها.

ألفا عمر كوناري
رئيس المفوضية

1 - المسائل المالية

- 1- تنفيذًا للمقرر (IV) EX/CL/DEC.77، اجتمعت مجموعة الخمسة عشر (15) خبيرًا للدول الأعضاء من 3 إلى 5 مايو 2004 لبحث التقرير عن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الإفريقي الوثيقة EX.CL/24 المعتمدة من جانب الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي في يوليو 2003 في مابوتو، وقدمت مجموعة الخبراء التوصيات الآتية:
- (أ) إجراء خصم لفائدة الاتحاد الإفريقي بقيمة 05% يطبق على 88% من قيمة الكلفة والتأمين والشحن بالنسبة للسلع المستوردة من البلدان الخارجة عن الاتحاد الإفريقي. ويحقق هذا الخصم دخلاً قيمته 600 مليون دولار أمريكي في السنة. غير أنه لا بد من الملاحظة أنه ينبغي للتكامل الإقليمي أن يصبح واقعاً ملموساً حتى يمكن كسب جميع الفوائد من هذا الخصم.
- (ب) ضريبة القيمة المضافة: تتيح إمكانية كبرى لحشد الموارد المالية. غير أن تطبيق هذه الضريبة يتطلب أولاً الموازنة الضريبية داخل الدول الأعضاء واعتمادها في هيكل إيرادات الميزانية.
- (ج) خصم نسبة مئوية من الميزانيات الوطنية للدول الأعضاء لفائدة الاتحاد الإفريقي: يتوقف نجاح هذه العملية على الإدارة السياسية للدول الأعضاء لتحويل جزء من مواردها المالية التي ستستخدمها لتمويل المصاريف التي تدخل ضمن سيادتها إلى الاتحاد الإفريقي.
- 2- يطلب المقرر (IV) EX/CL/DEC.76، من المفوضية أن تقوم بالتصحيات الضرورية لجدول تقدير الأنصبة المعتمد في مابوتو وأن تعرضها للدراسة على اللجنة الوزارية المختصة التي تقدم تقريرها إلى الدورة العادية الخامسة للمجلس.
- 3- وفي هذا الصدد، طلبت المفوضية من خبير الأمم المتحدة أن يقوم بالتصحيات المذكورة. ولا شك في أن جدول تقدير الأنصبة المعدل لن ينال رضى الجميع. ولكن الدول الأعضاء يجب عليها أن تبرهن على التزامها تجاه الاتحاد الإفريقي بقبول هذا الجدول المقترح عليها والذي يأخذ في الحسبان الواقع الاجتماعي والاقتصادي لكل دولة.
- المراجعة الداخلية:**
- 4- تواصل المفوضية القيام بمهمة التقييم لدراسة وتقييم أنشطة نظام المراجعة الداخلية للاتحاد الإفريقي من أجل كفاءة قدر أكبر من الشفافية، والمساءلة.
- 5- ويلاحظ في إطار أنشطة المراجعة للمفوضية، أنه يجري تحسين نظام المراقبة الداخلية والمحاسبة. وبالإضافة إلى ذلك وفي بعض الحالات، ينبغي وضع أنظمة سليمة لتحديد تقديرات الميزانية ومراقبة ورصد المصروفات. ويكون ذلك ضرورياً بالنظر إلى ما تحققه عمليات المراجعة من مساعدة للمفوضية في تحديد مجالات الضعف واتخاذ الإجراءات العلاجية بشأنها مبكراً. ويؤدي ذلك إلى كفاءة فعالية لأنظمة المراقبة الداخلية للمفوضية. كما أن وجود نظام فعال للمراقبة الداخلية يعزز الإدارة الجيدة الشفافة. ويؤدي كذلك إلى تحسين صورة المفوضية في علاقاتها مع الشركاء.

2- الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية

- 6- خلال الفترة قيد البحث، طلب من مديرية الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية أن تجرى ست عشرة (16) دراسة/نشاطا بخصوص "ظروف الخدمة" التي اعتمدت مؤخرا بشأن مفوضية الاتحاد الأفريقي كما أقرتها قمة مابوتو في يوليو 2003 وتضمنها المقرر ASSEMBLY/AU/DEC. 22.
- 7- يتكون الهيكل الحالي لمفوضية الاتحاد الأفريقي من سبعمائة وست وخمسين (756) وظيفة طبقا لمقرر مابوتو. ومن الجدير بالذكر أنه حتى 15 يونيو 2004، تم الإعلان عن سبعة وثمانين (87) منصبا. وتجرى الآن معالجة المسألة ذات الأولوية القصوى المتمثلة في عملية نشر الإعلانات عن الوظائف الشاغرة وكذلك عملية تعيين العاملين لتخفيف مشكلة النقص الكبير في عدد العاملين التي أدت إلى زيادة عبء العمل على العاملين الحاليين وسببت فقدان الروح المعنوية في المفوضية.
- 8- من سبتمبر 2003 إلى 15 يونيو 2004، تم تعيين 111 موظفا بعقود قصيرة الأجل بمن فيهم خبراء استشاريون/خبراء (31) وعاملون آخرون من فئة الخدمات العامة (80) لمساعدة المفوضية بينما تجري عملية التوظيف والتعيين لشغل مختلف المناصب المعلنة.

تعيين العاملين:

- 9- خلال اجتماع لجنة الممثلين الدائمين في أبريل 2004، تم إقرار صلاحيات الفريق المستقل لاختيار الموارد البشرية. وبعد ذلك تم تعيين فريق خبراء استشاريين. ومن الجدير بالذكر أن فريق الخبراء الاستشاريين قد عكف على الاختيار والتعيين لشغل مناصب المديرين ورؤساء مكاتب التمثيل والمكاتب الإقليمية والمتخصصة والمكاتب العلمية والفنية وكذلك رؤساء مختلف الوحدات والأقسام داخل المنظمة، خلال المرحلة الأولى من أعماله.

خطة المعاشات:

- 10- بحثت المفوضية إمكانيات موازنة نظام المعاشات للاتحاد الأفريقي مع خطة المعاشات الخاصة بالصندوق المشترك لمعاشات العاملين في الأمم المتحدة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي ينبغي معالجتها في هذا الصدد، في أن جدول مرتبات الأمم المتحدة يختلف عن الجدول الذي اعتمده أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، ففي حال قبول هذه المقترحات، يمكن أن يتم وضع النظام المقترح لمعاشات الاتحاد الأفريقي على أساس التناسب.

نظام العلاج الطبي:

- 11- تجرى المفوضية الاتصالات مع مؤسسة، فإن بريد الدولية وهي شركة للتأمين، وتجرى معها المشاورات أيضا لإقرار نفس التسهيلات والطرق المستخدمة فيما يتعلق بالتأمين الطبي من قبل المنظمات الدولية حتى يستفيد فيها العاملون في الاتحاد الأفريقي ومن يعولون من أفراد أسرهم وبنفس الشروط. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الشركة للتأمين الطبي تستخدمها الأمم المتحدة وبنك التنمية الأفريقي بين منظمات دولية أخرى.

بدل التعليم للعاملين المعينين محليا:

12- حصلت المفوضية بمساعدة مكاتبها الإقليمية والمتخصصة على البيانات المختلفة المتعلقة بتكاليف التعليم وستتم مراجعة هذه البيانات لوضعها في صورتها النهائية وتقديمها إلى الأجهزة المناسبة في المفوضية لبحثها.

3- بناء القدرات

- 13- منحت المفوضية أولوية قصوى لمسألة بناء القدرات.
- 14- ويغطي برنامج عمل المفوضية في مجال بناء القدرات من بين جملة أمور، تعيين عاملين جدد ذوي مهارات مطلوبة وتعزيز المهارات من خلال التدريب الموضوعي وبناء وتحويل المؤسسات. وتلتزم مفوضية الاتحاد الأفريقي بخلق ثقافة جديدة لتوجيه أعمالها بصورة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، يجري الآن وضع خطة عمل لأنظمة وأساليب التحول المؤسسي للمفوضية.
- 15- وتلتزم المفوضية أيضا بتعزيز قدرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية على العمل كدعائم أساسية قوية وفعالة للاتحاد الأفريقي. وفي ظل الصعوبات المالية الحالية، تقوم المفوضية في الوقت الراهن بتوفير الدعم الفني والمالي اللازم لهذه المجموعات لتنفيذ برامجها للتكامل الإقليمي.
- 16- ومن الأنشطة الأخرى التي حظيت باهتمام المفوضية، بناء قدرة البلدان والأقاليم الأفريقية على الدخول في المفاوضات المتعددة الأطراف. وتطلب المادة (1)3 من القانون التأسيسي، من الاتحاد الأفريقي أن يحدد الشروط اللازمة لتمكين أفريقيا من القيام بدورها الملائم في الاقتصاد العالمي وفي المفاوضات الدولية. وتحقيقا لهذا الهدف، قامت المفوضية بتشكيل مجموعة من الخبراء الأفريقيين ووضع آليات لمساعدة البلدان/الأقاليم الأفريقية على بناء قدراتها التفاوضية وضمن اتخاذ أفريقيا موقفا موحدا والتحدث بصوت واحد خلال المفاوضات التجارية الدولية الرئيسية وترتيبات التعاون الاقتصادي.
- 17- وفي إطار هذه المساعي، استفادت المفوضية من الدعم الفني والمالي من العديد من شركائها ومنهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد والوكالة الألمانية للتعاون الفني. وتود المفوضية أن تعرب عن تقديرها لهؤلاء الشركاء.

4- السلم والأمن:**الأنشطة المتعلقة بالنزاعات:**

18- تم استعراض مختلف أوضاع النزاعات عبر القارة في تقرير خاص. ولهذا، نكتفي هنا بتقديم لمحة موجزة عنها. وتجدر الإشارة أولا إلى أنه قد تم إحراز تقدم ملموس في تسوية عدد من الأزمات حيث أن الوضع في جزر القمر وبوروندي والسودان والصومال يبعث على التفاؤل.

- 19- في نفس الوقت، لا تزال بعض الصعوبات تعترض مسار السلام بين أثيوبيا وإرتريا حيث لم يحرز أي تقدم، خلال الفترة قيد البحث، فيما يتعلق برسم الحدود بين البلدين وتطبيع العلاقات بينهما. كما أن المرحلة الانتقالية الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أيضا بعض الصعوبات كما تشهد على ذلك الأحداث التي وقعت مؤخرا في بوكافو.
- 20- يشكل الوضع في دار فور بغرب السودان إحدى الأزمات الأشد خطورة التي تواجهها قارتنا حيث ان الوضع الإنساني في هذه المنطقة يمثل اليوم كارثة إنسانية كبرى. وقد أعرب مجلس السلم والأمن وكذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة مرات عن قلقهما الشديد مع التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية السكان المدنيين المتضررين من الأزمة بشكل شديد. وتشكل أزمة دار فور في الواقع امتحانا للاتحاد الإفريقي. ففي هذا السياق، تندرج جهود المفوضية لضمان احترام اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني بتاريخ 8 أبريل 2004، والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وقد تم إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه ولكن هناك الكثير مما يجب القيام به.
- 21- بصفة عامة، واصلت المفوضية منذ الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي بذل الجهود لتعزيز السلم والأمن في القارة. ويسترعى الوجود الميداني للاتحاد الإفريقي اهتماما خاصا. وهكذا اتخذت عدة قرارات لفتح مكتب في نيروبي لدعم عملية التحضير للمؤتمر حول البحيرات الكبرى، ومكتب في مونروفيا لتقديم مساندة أفضل لعملية السلام في ليبيريا. ويجرى حاليا نشر بعثة عسكرية للمراقبة في دار فور في إطار تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع في 8 أبريل 2004. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى ان البعثة الأفريقية في بوروندي قد حلت محلها بعثة للأمم المتحدة، وان بعثة المراقبة التي نشرت في جزر القمر في مارس 2004، قد انتهت في نهاية شهر مايو.
- 22- تقدم الفقرات الآتية لمحة موجزة عن تطور مختلف أوضاع النزاعات في القارة:

(أ) جزر القمر:

- 23- أحرز تقدم هام في جزر القمر منذ توقيع اتفاق 20 ديسمبر 2003 بشأن الترتيبات الانتقالية في الأرخبيل. فقد تم استكمال العملية الانتخابية بتنظيم انتخابات مارس وأبريل 2004 التي سمحت بانتخاب أعضاء جمعية اتحاد جزر القمر وجمعيات الجزر. ولم يبق في الواقع سوى تشكيل هيئة واحدة هي المحكمة الدستورية التي تكلف بالخصوص بالحرص على دستورية القوانين والتحكيم في المنازعات في مجال الاختصاص والصلاحيات التي قد تنشأ بين الاتحاد والجزر المتمتعة بالحكم الذاتي.
- 24- مع ذلك، لا يزال الوضع العام هشاً. ويتعين إذن على الأطراف ان تبدي روح المسؤولية في إدارة مؤسسات الاتحاد وأن تحترم بدقة الالتزامات التي تعهدت بها. وتعتبر إدارة الموارد الضئيلة للأرخبيل بشكل صارم ودقيق من الأمور الضرورية الهامة التي بدونها لا يمكن حشد المساعدة الدولية التي يحتاج إليها كثيرا. وفي هذا الاتجاه يندرج عمل الاتحاد الإفريقي خلال الشهور القادمة.

(ب) الصومال:

- 25- لم يحقق مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال النتائج المنشودة حتى الآن وبعد مضي أكثر من 18 شهرا من المداولات. وقد دخل المؤتمر مرحلته الثالثة والنهائية التي ينتظر أن تتوج بتشكيل حكومة جديدة في الصومال في نهاية شهر يوليو 2004 وإقرار برنامج الفترة الانتقالية.
- 26- وقد أدت عدة عوامل إلى إعاقة تقدم عملية المصالحة وخاصة في مراحلها المبكرة. ومن هذه العوامل كون المؤتمر قد ضم منذ بدايته كيانات سياسية متنوعة بما فيها كيانات سياسية وإدارية إقليمية ومحلية معلنة ذاتيا تطالب كلها بالسلطة والسيطرة الاقتصادية في مناطقها، اتجاه الفصائل والمجموعات الصومالية نحو الاعتماد على قوتها العسكرية في تحقيق أهدافها، والعقبات المالية الخطيرة التي تواجه المؤتمر. كما أن انعدام التماسك فيما بين دول خط المواجهة للإيقاد والتي تتكون منها اللجنة الفنية التي كانت تدير أعمال المؤتمر قبل ان يتم تشكيل لجنة التسهيل في أكتوبر 2003، قد أدى أيضا إلى تقويض التقدم. ومع ذلك، أحرز الاجتماعان الوزاريان الخامس والسادس للجنة التسهيل التابعة للإيقاد، المنعقدان في نيروبي في 6 و 22 مايو 2004، على التوالي، تقدما ملموسا في تعزيز التماسك.
- 27- ومنذ بدء مؤتمر المصالحة، تقوم المفوضية بدور مهم في دعم الجهود التي تبذل بقيادة الإيقاد. ومنتظر من الاتحاد الأفريقي أن يقوم بصفة خاصة بنشر آلية مراقبة لكفالة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي يوقعه القادة الصوماليون في وقت لاحق. وتم اتخاذ عدد من الخطوات التحضيرية لهذا الغرض. وتتوي المفوضية كذلك إقامة آلية لمراقبة تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال.

ج) إثيوبيا وإرتريا:

- 28- ظلت العلاقات بين إثيوبيا وإرتريا مستقرة على الرغم من الصعوبات التي تواجه عملية تعيين الحدود بعد الحكم الذي أصدرته لجنة الحدود بين إثيوبيا وإرتريا في أبريل 2002. ويذكر المجلس أن إثيوبيا قد رفضت رسميا في سبتمبر 2003 قرار التحديد الصادر عن لجنة الحدود بينها وبين إرتريا بشأن بادمي وجزء من القطاع المركزي باعتباره قرارا "غير قانوني وغير عادل وغير مسؤول بتاتا". واقترحت إثيوبيا أيضا إنشاء آلية بديلة بما في ذلك الحوار بين الطرفين من أجل إنقاذ العملية. ومن جانبها، نادى إرتريا بتنفيذ قرار لجنة الحدود بدقة طبقا للالتزامات التي تعهد بها الطرفان في اتفاقيات الجزائر العاصمة ورفضت فكرة أي آلية بديلة.
- 29- ومنذ آخر دورة للمجلس وعلى الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة، لم يتم إحراز أي تقدم حيث ظل موقفا الطرفين متناقضين. وقد بلغ الوضع أعلى مستوى من التوتر منذ إعلان قرار التحديد الصادر عن لجنة الحدود بين إثيوبيا وإرتريا في أبريل.
- 30- وبالنظر إلى ما سلف، ينبغي مساعدة الطرفين بنشاط على التغلب على المأزق الحالي حتى تبدأ عملية ترسيم الحدود وعودة العلاقات بينهما إلى طبيعتها. وفي الوقت نفسه، يجب بذل قصارى الجهد للحيلولة دون تصاعد التوتر القائم حاليا حتى لا يتطور إلى نزاع عنيف.

د) السودان:

المفاوضات بين حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان:

- 31- في إطار عملية السلام في السودان يجري بذل الجهود لإبرام وتوقيع اتفاق سلام شامل. وقد وقعت بالفعل الحكومة السودانية والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان سلسلة من الاتفاقيات والبروتوكولات الجزئية حول توزيع الثروة والترتيبات الأمنية واقتسام السلطة وكذلك بشأن المناطق الثلاث المتنازع عليها وهي أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق الجنوبي لفترة السنوات الست الانتقالية كما ينص عليها بروتوكول ماشاكوس. وفي 5 يونيو 2004، اجتمعت الأطراف السودانية في نيروبي حيث وقعت على "إعلان نيروبي حول المرحلة الأخيرة للسلام في السودان". وبموجب هذا الإعلان، أقرت الأطراف أن كافة المسائل المتعلقة بالنزاع في السودان قد تم حلها فيما عدا المسائل المتعلقة بطرق تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الدائم واتفاق السلام الشامل والضمانات الإقليمية والدولية. وفي 22 يونيو 2004، سوف تستأنف الأطراف المفاوضات في نايفاشا بخصوص هذه المسائل الباقية.
- 32- ومن الواضح أن إبرام اتفاق سلام شامل لوضع حد للنزاع الذي طال أمده يوشك أن يصبح حقيقة ملموسة أكثر من أي وقت مضى. وقد يرغب المجلس في الترحيب بهذا التقدم وتشجيعه. وسوف يتعين تناول تحديات إعادة البناء في السودان بعد انتهاء النزاع بأسلوب شامل من قبل الاتحاد ومن خلال اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها في مابوتو لهذا الغرض.

الوضع في دار فور:

- 33- بينما يجري إحراز تقدم هائل في النزاع السائد في جنوب السودان، ظلت الأزمة الإنسانية الخطيرة السائدة في إقليم دار فور الواقع غربي السودان، مصدر قلق بالغ للاتحاد والمجتمع الدولي ككل. فإلى جانب الصراع الرئيسي على موارد مثل الأرض والمياه، وكذلك الاستياء السياسي بين المجتمعات المحلية، فإن الأزمة الراهنة نجمت بدرجة كبيرة عن أنشطة المجموعات والمليشيات المسلحة ويعرف أبرزها باسم الجنجاويد. فقد شنت هذه المجموعة سلسلة من الهجمات والعمليات التخريبية ضد السكان المدنيين في الإقليم. وأدى هذا الوضع إلى تشرذم السكان المحليين على نطاق واسع وأنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- 34- وعلى ضوء ذلك، بذلت جهود دؤوبة لمعالجة المأساة الإنسانية التي تنتشر في دار فور لتجنب حدوث مزيد من تدهور الوضع. وفي 8 أبريل 2004، وقعت حكومة السودان من جانب، على اتفاق إنساني لوقف إطلاق النار تم التفاوض عليه بوساطة من تشاد وبدعم من المفوضية والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، وحركة العدالة والمساواة والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، من جانب آخر. وينص الاتفاق، من بين أمور أخرى، على وقف إطلاق النار وتشكيل لجنة مشتركة ولجنة لوقف إطلاق النار وكذلك تسهيل تقديم المساعدات الإنسانية وتهيئة البيئة المواتية لتنفيذ عمليات الإغاثة الطارئة. واتفقت الأطراف أيضا على الاجتماع في وقت لاحق للتفاوض على اتفاق شامل بخصوص المشاكل في دار فور.
- 35- ومتابعة للاتفاق والقرار الصادر عن مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي في 13 أبريل 2004، تم إيفاد بعثة استطلاعية إلى السودان وتشاد من 7 إلى 16 مايو 2004. وقد ضمت هذه البعثة أيضا ممثلين للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وتشاد وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى أساس نتائج هذه البعثة، أجاز اجتماع

مجلس السلم والأمن المنعقد في 25 مايو 2004، للمفوضية اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان تحقيق مراقبة فعالة لاتفاق وقف إطلاق النار الإنساني. وبعد ذلك في يوم 28 مايو 2004، وفي مقر الاتحاد الأفريقي، قامت الأطراف السودانية بالتوقيع على اتفاق حول طرق تشكيل لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين في دار فور. وعند استكمال هذا التقرير، كانت الدفعة الأولى من مراقبي الاتحاد الأفريقي منتشرة في الميدان في كل من الخرطوم ودار فور نفسها.

36- ويجب الاستمرار في حث الأطراف في السودان على الالتزام الدقيق بتعهداتها التي أعلنتها في إطار اتفاق وقف إطلاق النار. وقد يرغب المجلس أيضا في أن يناشد المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لتقديم المساعدات الإنسانية المطلوبة بإلحاح إلى اللاجئين والمشردين داخليا المتضررين من النزاع. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يكرر النداء الذي صدر عن الاجتماع الرفيع المستوى لتنبية الجهات المانحة الموجودة في دار فور، والذي عقد في جنيف يوم 3 يونيو 2004، لإزالة كافة العقبات والقيود التي تواجه العاملين الإنسانيين والتوريدات والمعدات والطائرات فوراً حتى يتسنى للعاملين الإنسانيين الوصول بدون أي عقبات.

(هـ) بوروندي:

37- في بوروندي، قبل حوالي خمسة شهور من نهاية المرحلة الانتقالية المقررة طبقاً لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة الموقع في 28 أغسطس 2000، ظلت عملية السلام تحرز تقدماً مشجعاً. وبالفعل، فإن تنفيذ هذا الاتفاق وكذلك اتفاقات وقف إطلاق النار المترتبة عليه والتي ساهمت في تنفيذها البعثة الإفريقية في بوروندي، قد سمح بتطهير الجو السياسي وإعادة الأمن إلى 16 من بين 17 مقاطعة في البلاد. وكل الحركات السياسية المسلحة ممثلة الآن في المؤسسات الانتقالية. وفي هذا السياق، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة قراراً يسمح بنشر بعثة لحفظ السلام للأمم المتحدة في بوروندي ابتداء من أول يونيو 2004.

38- على الرغم من ذلك، ظلت ثلاث مسائل أساسية تسترعى الانتباه، وهي مسألة الانتخابات التي تقدم النقاش بشأنها دون توصل الأطراف إلى توافق بشأن تاريخ الانتخاب، ثم عملية نزع الأسلحة من المقاتلين وإعادة إدماجهم والتي تقدمت التحضيرات المتعلقة بها ولكن تنفيذها لا يمكن تحقيقه إلا إذا تجسدت وعود التمويل من جانب المجتمع الدولي، وأخيراً مسألة حزب تحرير شعب هوتو- قوات التحرير الوطنية، آخر حركة مسلحة لم تنضم إلى عملية السلام حتى الآن.

39- وفيما يتعلق بالانتخابات على وجه الخصوص، ظلت النخبة السياسية البوروندية منقسمة بشدة بين أنصار تنظيم الانتخابات في نهاية المرحلة الانتقالية (أكتوبر 2004)، ومؤيدي تأجيلها. وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية يفرض تسوية عدد من المسائل خلال الخمسة شهور القادمة: تحديث القوائم الانتخابية، إنشاء لجنة انتخابية مستقلة، استكمال النصوص الأساسية مثل الدستور والقانون البلدي والقانون الانتخابي. وتتجه الأنظار اليوم نحو الوسيط جاكوب زوما الذي كلفته القمة الإقليمية الحادية والعشرون المنعقدة في دار السلام في 5 يونيو 2004، بمساعدة الحكومة الانتقالية في بوروندي والأطراف البوروندية على التوصل في أقرب وقت ممكن، إلى حل وسط حول المسائل المرتبطة باقتسام السلطة. وسوف تواصل المفوضية فيما يخصها تقديم الدعم إلى الجهود الجارية من

اجل مساعدة البورونديين على التوصل إلى توافق يأخذ في الاعتبار اهتمامات الجميع ويحافظ على فرص المصالحة الدائمة في بوروندي.

و) جمهورية الكونغو الديمقراطية:

- 40- بعد الصعوبات الأولية التي تمت مواجهتها في تنفيذ الاتفاق العام المعتمد من قبل أطراف الحوار فيما بين الكونغوليين في بريتوريا في ديسمبر 2002، شهدت عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما ملموسا بين يونيو وديسمبر 2003. ولكنه ابتداء من يناير 2004 وقعت عدة أحداث ساهمت في كبح هذا التطور.
- 41- ففي هذا السياق وقعت أحداث ليلتي 27 و 28 مارس 2004 ونشأ توتر جديد بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، على اثر تدهور الوضع الأمني والإنساني في منطقتي كيفوس وفي كاتنغا ومنطقة ايتوري. زاد في تقادم الوضع المعارك التي نشبت في نهاية مايو 2004 في بوكافو، بين الجيش الحكومي وجماعات متمردة، مما أكد هشاشة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 42- تجدر الإشارة مع ذلك، إلى التطورات المشجعة التي حدثت خلال الأسابيع الأخيرة، والتي تتعلق بالخصوص بنشر خارطة الطريق للفترة الانتقالية، والمشاورات التي جرت بين الحكومة والجماعات المسلحة في منطقة ايتوري، وتعيين محافظين ونواب محافظين على رأس المقاطعات مما يمثل مرحلة هامة نحو إعادة سلطة الدولة في البلاد.
- 43- مما لا شك فيه أن الصعوبات التي تواجهها المرحلة الانتقالية ترتبط بانعدام الثقة بين مختلف الأطراف وتخوفها من نتائج الانتخابات التي تتوج المرحلة الانتقالية، بالنسبة لمستقبلها. كما أن مسار السلام يعرقله عدم اندماج الجماعات المسلحة لمنطقة ايتوري في مؤسسات الفترة الانتقالية والعلاقات الصعبة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

ز) جمهورية إفريقيا الوسطى:

- 44- ظل الوضع العام في جمهورية إفريقيا الوسطى يبعث على القلق حيث تصدع التوافق السياسي الذي كان سائدا حتى الآن بين الجنرال فرانسوا بوزيزي الذي مسك السلطة إثر انقلاب 15 مارس 2003، و عدة أحزاب سياسية ونقابات مركزية. وتتهم هذه الأحزاب الجنرال بوزيزي بالانفراد بقيادة المرحلة الانتقالية. كما تنتقد النص الجديد المؤسس للجنة الانتخابية المشتركة المستقلة، ومرسوم تعيين أعضاء هذه اللجنة البالغ عددهم واحد وثلاثين (31) عضوا، وذلك بحجة أنهما لا يضمنان استقلالية اللجنة الانتخابية. ومن ناحية أخرى، لا يزال الوضع الاقتصادي صعبا جدا في حين أن مشكلة عدم استتباب الأمن لا تزال قائمة.
- 45- وفيما يتعلق بالفترة الانتقالية السياسية، يجدر بالذكر أن الاجتماع التاسع لمجلس السلم والأمن المنعقد في 25 مايو 2004 في أديس أبابا، أكد على ضرورة توفير الشروط اللازمة لعودة حقيقية إلى النظام الدستوري من خلال تنظيم انتخابات حرة وشفافة، وذلك بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الجنرال فرانسوا بوزيزي بناء على التصريح الذي أدلى به في لبييرفيل يوم 25 أبريل 2003. وكان الجنرال بوزيزي قد صرح آنذاك أنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية التي تنظم في نهاية الفترة الانتقالية.

46- من بين الصعوبات الكبرى التي تواجهها المفوضية عدم وجود تصور موحد بين الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة تجاه مشكلة جمهورية إفريقيا الوسطى. وبالفعل اتخذت مواقف متناقضة تجاه سلطات هذا البلد مما زاد في صعوبة البحث عن تسوية دائمة للأزمة ويتعين إذن تكثيف الجهود لتعزيز انسجام الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة.

ح) المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى:

- 47- خلال الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي المنعقد في أديس أبابا يومي 15 و16 مارس 2004، عرضت نتائج العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى ودور الاتحاد في هذه العملية في إطار الشراكة مع الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين واصلت المفوضية تقديم دعمها القوي لعملية التحضير للمؤتمر.
- 48- استضافت المفوضية لهذا الغرض، يوم 10 مارس 2004 في أديس أبابا، الاجتماع الثاني للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الموسع للمنسقين الوطنيين. وترأس هذا الاجتماع بصفة مشتركة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وشارك فيه ممثلو بنك التنمية الأفريقي وأمانة النيباد والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وسفارات بلدان ترويكالاتحاد الأفريقي وكذلك سفارتا كندا وهولندا بصفتها الرئيسيين المشتركين لمجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى. وقرر الاجتماع إشراك المجموعات الاقتصادية الخمس لهذه المنطقة في عملية التحضير للمؤتمر.
- 49- في نفس الإطار، شارك الاتحاد الأفريقي في الاجتماع الثاني لمجموعة أصدقاء المنطقة المنعقد في 12 مارس 2004 في لاهاي. وتم خلال هذا الاجتماع إنشاء آليات تمويل مشاريع وبرامج العملية التحضيرية للمؤتمر.
- 50- في 11 مايو 2004، استقبلت السيدة إبراهيم فال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى الذي جاء ليعرض على نتائج المهمة التي قام بها لدى الرؤساء دنيس ساسو نغوييسو في الكونغو، وايدواردو دوس سانتوس في أنجولا، وجوزيف كابيلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 51- حضر الاتحاد الأفريقي أيضا الاجتماع الخاص للمنسقين الوطنيين المنعقد في نيروبي يوم 20 مايو 2004، والذي شارك فيه الرئيسان المشتركين لمجموعة أصدقاء المنطقة. وبحث الاجتماع، من بين أمور أخرى، المسائل المتعلقة بعملية التحضير للمؤتمر، وحالة التحضيرات في كل بلد من البلدان السبعة، وتمويل مختلف الأنشطة المسجلة في برنامج العملية التحضيرية.
- 52- في الأخير، بطلب من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، أوفدت بعثة من عدة إدارات إلى دار السلام من 28 إلى 30 مايو 2004 لمساعدة السلطات التنزانية على تقييم التكاليف المالية والآثار الفنية لتنظيم القمة الأولى للعملية التحضيرية للمؤتمر المقررة خلال نوفمبر 2004.
- 53- بهدف تمكين المفوضية من أداء الدور المناط بها، بكل فعالية، أجريت مشاورات من أجل فتح مكتب للاتصال للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي،

طبقاً لمقرر مجلس السلم والأمن المنعقد يوم 13 أبريل 2003 في أديس أبابا. وسوف يسمح هذا المكتب للمفوضية بإقامة اتصال دائم مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والعمل بفعالية أكبر مع الأطراف الوطنية والإقليمية في العملية التحضيرية وكذلك مع الشركاء الدوليين.

54- ان التقدم الملموس الذي أحرز في إطار عملية التحضير للمؤتمر الدولي حول البحيرات الكبرى، يبعث على الارتياح. وقد تحقق ذلك بفضل التزام بلدان المنطقة والشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وكذلك بفضل المساعدة القيمة من المجتمع الدولي، وفي هذا الشأن، يمكن للمجلس أن يعرب عن تقديره لكندا وهولندا على الدور الكبير الذي قامتا به بصفتهم الرئيسيين المشتركين لمجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى.

ط) ليبيريا:

55- في ليبيريا، وبغض النظر عن بعض المشاكل، قد أحرز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي وقع يوم 18 أغسطس 2003. وتم عموماً إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. كما كان هناك التزام عام باتفاق وقف إطلاق النار من جانب كافة الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن عملية نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم، بعد الصعوبات الأولية التي تمت مواجهتها أثناء عملية تجريد المقاتلين السابقين من السلاح، قد أصبحت تسير على نحو جيد بعد إطلاقها من جديد في منتصف شهر أبريل 2004.

56- وبالنظر إلى التقدم المحرز في عملية السلام، من المهم أن يقوم أعضاء المجتمع الدولي الذين تعهدوا بتقديم مساهمات خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في فبراير 2004 بشأن إعادة بناء ليبيريا، بالوفاء بتعهداتهم بأسرع ما يمكن. والواقع، أن الدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز السلام والاستقرار الدائمين في ليبيريا.

ي) كوت ديفوار:

57- توقف، منذ حوالي ثلاثة شهور، التقدم المشجع المحرز في مسار السلام في كوت ديفوار إثر عدة أحداث متعاقبة أبرزها قمع مسيرة مجموعة السبعة (المتكونة من ائتلاف أربعة أحزاب سياسية وثلاث حركات متمردة سابقة) في أبيدجان يوم 25 مارس 2004، وامتداداتها يومي 26 و27 مارس 2004. وقد علقت مجموعة السبعة مشاركتها في حكومة المصالحة الوطنية مما كرس فشل عملية نزع السلاح التي تم الإعلان عن إجرائها يوم 10 مارس 2004، في ياموسوكرو.

58- وفي هذا السياق، قرر رئيس الدولة الإيفواري اتخاذ عقوبات ضد وزراء مجموعة السبعة والتوقيع على مرسوم تم بموجبه عزل ثلاثة منهم من مناصبهم ومن بينهم الأمين العام للقوات الجديدة.

59- دعا مجلس السلم والأمن المنعقد يوم 25 مايو 2004، إلى التنفيذ الكامل غير المشروط لاتفاق ليناس ماركوسيس وطلب من المفوضية أن تتخذ مبادرات ملائمة لمساعدة الأطراف الإيفوارية على الخروج من هذا الطريق المسدود. وكانت المفوضية، عند استكمال صياغة هذا التقرير، تقوم بتنفيذ بيان مجلس السلم والأمن من خلال القيام بمبادرة ترمي إلى الخروج من المأزق الحالي.

60- ان الطريق المسدود الذي انتهى إليه مسار السلام هو نتيجة لانعدام وجود الثقة بين الأطراف السياسية الإيفوارية وعلى رأسها السلطة التنفيذية. وإن كل عمل يسعى إلى تجاوز هذه الأزمة يجب أن يبدأ بمعالجة هذه المشكلة. وفي نفس الوقت، يتعين على أعضاء المجتمع الدولي المشاركين في إدارة الأزمة، أن يعملوا على تنسيق جهودهم بشكل أكبر خاصة وأن الوضع أصبح يتميز بدرجة كبرى من التعقيد.

(ك) الصحراء الغربية:

61- خلال دورته الأخيرة، تم إطلاع المجلس التنفيذي على وضع عملية السلام في الصحراء الغربية بعد أن قدم السيد جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية، خطة السلام الأخيرة إلى الأطراف. وكما يذكر المجلس، تتضمن المبادرة الأخيرة المعروضة باسم "خطة السلام بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية"، فترة انتقالية تستغرق خمس سنوات من الوضع المستقل تحت السلطة العليا للمغرب، يعقبها استفتاء بالاقتراع على خيارات الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب أو الحكم الذاتي، لتحديد الوضع النهائي في الأراضي المتنازع عليها.

62- وقد وافقت جبهة البوليساريو على خطة السلام، أما الجزائر باعتبارها أحد البلدان المجاورة المهتمة بالمسألة، فقد عرضت دعم الخطة. غير أن المغرب رفضتها باعتبارها خطة غير مقبولة. وبعد ذلك وافق مجلس الأمن على منح المغرب المزيد من الوقت للتفكير مرة أخرى على أمل أن يوافق على تنفيذ خطة السلام.

63- وقد رد المغرب على طلب مجلس الأمن بعد ذلك. غير أن رده لم يظهر المرونة التي كانت متوقعة. والواقع أنه في رد فعله أبدى موقفا أكثر تشددا حيث أنه لم يرفض فقط خيار الاستقلال بل اعتبر المرحلة الانتقالية أيضا ترتيب مؤقت يسبق الاستفتاء، أمرا غير مقبول. وعلى نفس المستوى، أكد المغرب موقفه مجددا والمتمثل فقط في أن "الحل السياسي القائم على الحكم الذاتي هو الذي يمكن أن يكون حلا نهائيا".

64- ومن ثم، أصبح من الواضح أن عملية السلام في الصحراء الغربية لم يحدث فيها أي تطور إيجابي خلال الفترة قيد البحث. وكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على علم تام بذلك عندما اختار مرة أخرى إظهار تماسكه الداخلي باعتماد القرار رقم 1541 بالإجماع طالبا من الأطراف التعاون لصالح حل النزاع. كما قام بتمديد صلاحيات بعثة الأمم المتحدة بشأن الاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 أكتوبر 2004، لإتاحة الوقت اللازم للأطراف لتعمل معا ومع الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة بيكر للسلام في آخر المطاف، بينما كرر في الوقت نفسه دعمه لخطة السلام بغية تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، قد يرغب المجلس وهو يؤكد مجددا دعم الاتحاد الأفريقي لخطة السلام، أن يناشد كافة الأطراف المعنية انتهاز الفرصة السانحة مرة أخرى للعمل على تسوية النزاع بشأن الأراضي حتى يتسنى ظهور عصر ليس فقط للسلام والأمن الدائمين في منطقة المغرب بل أيضا للتعاون الفعال من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي في هذا الإقليم الفرعي.

ثانيا: تفعيل البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن:

65- خلال الفترة قيد البحث، استمرت المفوضية في العمل على التفعيل الكامل للبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن طبقاً للمقرر ذي الصلة الصادر عن مؤتمر مابوتو في يوليو من العام الماضي. ويرد أدناه ملخص لوضع الجهود المذكورة.

التوقيع والتصديق:

66- دخل البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 بعد أن صدقت عليه الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء أي 27 دولة عضواً. وبحلول نهاية شهر مايو 2004، صدقت على البروتوكول 33 دولة عضواً. وسوف تبذل جهود دؤوبة حتى تصبح الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى البروتوكول حتى الآن، أطرافاً فيه في أسرع وقت ممكن وقبل نهاية عام 2004.

انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن وأنشطة هذا الجهاز:

67- بعد دخول البروتوكول حيز التنفيذ، اعتمدت دورة المجلس التنفيذي في مارس طبقاً للمقرر الصادر عن المؤتمر في مابوتو، قواعد إجراءات مجلس السلم والأمن وقامت بانتخاب أعضائه. ومنذ ذلك الوقت، عقد المجلس 10 اجتماعات تم خلالها بحث أوضاع النزاعات التالية: بوروندي، جزر القمر، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، الصومال والسودان (دار فور) وكذلك مسألة المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى. ومن أبرز التطورات التي حدثت خلال الفترة قيد البحث الإطلاق الرسمي لمجلس السلم والأمن الذي تم في أديس أبابا يوم 25 مايو 2004، على مستوى رؤساء الدول والحكومات وبحضور ممثلي الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين. وبهذه المناسبة، اعتمد مجلس السلم والأمن بياناً بالالتزامات، تعهد بموجبه الأعضاء، من بين أمور أخرى، بالاضطلاع بكامل مسؤولياتهم. المنوطة بهم، وإعلاناً يغطي أوضاع النزاعات وعمليات السلام السائدة في القارة. وتجدر الإشارة على أنه قد تمت معالجة ثلاثة أوضاع نزاعات محددة معالجة شاملة. وهي النزاعات في دار فور والصومال وكوت ديفوار. إن مجلس السلم والأمن وقد تم تفعيله الآن، سيركز اهتمامه على إنشاء الهيئات واتخاذ المبادرات المنصوص عليها في البروتوكول ومنها هيئة الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة ولجنة الأركان العسكرية وكذلك صياغة مذكرة التفاهم بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي وفقاً لتوجيهات قمة مابوتو.

68- وعلى الرغم من أنه قد تم اعتماد النصوص المطلوبة الخاصة بوضع هيكل قاري للسلام والأمن، لا تزال هناك تحديات عديدة يجب التغلب عليها حتى يتسنى لمجلس السلم والأمن الاضطلاع بالدور المنوط به لتعزيز السلم والأمن في القارة.

ثالثاً: السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن:

69- خلال قمة دوربان في يوليو 2002، أكد المؤتمر على الحاجة إلى سياسة أفريقية مشتركة للدفاع والأمن في سياق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والأحكام ذات الصلة من بروتوكول مجلس السلم والأمن. وبعد ذلك وأثناء دورتهم غير العادية المنعقدة في سرت، الجماهيرية الليبية العظمى في نهاية فبراير 2004 تقريباً، اعتمد

- رؤساء الدول والحكومات الإعلان الرسمي حول السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن.
- 70- وفي هذا الصدد، رأوا أنه من الضروري صياغة ميثاق أفريقي لعدم الاعتداء. ويذكر المجلس، أنه خلال القمة غير العادية الثانية المنعقدة في سرت في فبراير 2004، اعتمد المؤتمر المقرر (II) EXT/ASSEMBLY/AU/DEC.2 بشأن ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك حيث طلب من رئيس المفوضية، من بين أمور أخرى، "عقد اجتماع للخبراء الحكوميين لدراسة ثلاثة مقترحات (هي مشروع "ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك" الذي أعدته المفوضية ومشروع معاهدة عدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة للاتحاد الأفريقي" الذي أعدته جمهورية الكونغو ومشروع "معاهدة الدفاع المشترك وإنشاء جيش موحد للاتحاد الأفريقي" الذي أعدته الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى)، على نحو مستفيض، وصياغة وثيقة واحدة لبحثها المؤتمر خلال دورته العادية المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أجاز المؤتمر العرض الذي قدمته جمهورية الكونغو لاستضافة اجتماع الخبراء الحكوميين.
- 71- ومتابعة لهذا المقرر ومن أجل تسهيل أعمال الخبراء، قامت المفوضية بإعداد مشروع وثيقة موحدة حول عدم الاعتداء والدفاع المشترك على أساس المقترحات الثلاثة.
- 72- وتبادل الخبراء الحكوميون وجهات النظر حول المسألة على نحو مستفيض خلال مداولاتهم التي استغرقت ثلاثة أيام في برازافيل. وقرر الاجتماع تركيز جوهر مشروع الميثاق على المسائل المتعلقة بعدم الاعتداء وبالتالي اعتماد عنوان جديد على النحو التالي: "ميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء". واستخدام مشروع الوثيقة الموحدة الذي أعدته مفوضية الاتحاد كأساس للمناقشات.
- 73- ومن الجدير بالذكر أن وفد الجماهيرية الليبية العظمى أبدى تحفظاً بخصوص القرار الذي اتخذته الاجتماع لتعديل عنوان الميثاق وقصر جوهره على المسائل ذات الصلة بعدم الاعتداء فقط.
- 74- وفي نهاية المداولات، اقترح الخبراء مشروع "ميثاق عدم الاعتداء للاتحاد الأفريقي". وبالإضافة إلى ذلك ونظراً لضيق الوقت، اتفق الاجتماع على الانعقاد مرة أخرى في أديس أبابا لاعتماد مشروع ميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء قبل اجتماع وزراء الدفاع والأمن.

رابعاً: التحضير للاجتماع القاري الثاني حول الألغام الأرضية:

- 75- خلال دورته المنعقدة في مابوتو في يوليو من العام الماضي، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر (III) EX/CL/DEC.41 بشأن الوضع في أنجولا. وفي هذا المقرر، رحب المجلس التنفيذي، من بين أمور أخرى، بالاقترح المقدم من هذا البلد لعقد مؤتمر قاري حول مشكلة الألغام الأرضية وطلب من المفوضية تسهيل تنظيم المؤتمر المذكور على جناح السرعة.
- 76- ويجب وضع المؤتمر المتوقع في سياق المشاكل الخطيرة التي تواجه أنجولا من حيث الألغام الأرضية والمعدات التي لم تنفجر. وتعتبر أنجولا من أكثر البلدان تضرراً بهذه الألغام في العالم. ولهذه الألغام أثر مباشر على المدنيين الأبرياء

- والعمال الإنسانيين واللاجئين والمشردين وإعادة البناء المادي، وأثر غير مباشر كذلك على الخدمات الطبية والصحية والنقل والتجارة والتنمية.
- 77- ويجب أيضا وضع مؤتمر لواندا في سياق الجهود الدولية لتنفيذ اتفاقية أوتوا. ومن التطورات المتوقعة حدوثها في هذا الصدد، انعقاد المؤتمر الأول لمراجعة الاتفاقية، في نيروبي، من 29 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2004. ويتيح هذا المؤتمر الفرصة أمام الدول الأطراف لتقديم تقاريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.
- 78- ومتابعة للمقرر الصادر في مابوتو، تم إيفاد فريق من المفوضية إلى لواندا، من 23 إلى 25 مارس 2004 لتبادل وجهات النظر مع السلطات الأنجولية. وأجرى الفريق مناقشات مثمرة للغاية مع السلطات في أنجولا. وتم الاتفاق، من بين أمور أخرى، على أن تكون أهداف مؤتمر لواندا المقرر عقده في نهاية سبتمبر 2004، كما يلي:
- (أ) مراجعة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للألغام الأرضية على أفريقيا وأنجولا على وجه الخصوص.
- (ب) توعية المجتمع الدولي من أجل حشد الموارد الإضافية لصالح أنجولا وغيرها من البلدان الأفريقية المتضررة الأخرى حتى يتسنى لها معالجة مشكلة الألغام الأرضية.
- (ج) تقييم مستوى تنفيذ خطة عمل كيمبتون بارك واتفاقية أوتوا من أجل التوصل إلى استراتيجية للمستقبل.
- (د) اعتماد موقف أفريقي موحد تستند إليه المشاركة الأفريقية في مؤتمر نيروبي للمراجعة.

خامسا: مشروع البروتوكول الإضافي المرفق باتفاقية منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا:

- 79- يذكر المجلس مقرره بشأن مشروع البروتوكول الإضافي المرفق باتفاقية منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا، والذي اعتمده في مابوتو خلال دورته العادية الثالثة. في هذا المقرر، طلب المجلس مني أن أقوم بتنظيم اجتماع للخبراء الحكوميين لمراجعة واستكمال مشروع البروتوكول. ومتابعة لهذا المقرر، عقدت المفوضية اجتماع الخبراء الحكوميين ولجنة الممثلين الدائمين، في أديس أبابا، في 5 ديسمبر 2003.
- 80- خلال دورته العادية الرابعة في أديس أبابا، طلب المجلس من المفوضية مرة أخرى أن تتخذ الخطوات اللازمة لعقد اجتماع الخبراء الحكوميين لبحث واستكمال البروتوكول، حتى تعتمده الدورة العادية الخامسة للمجلس والدورة العادية الثالثة للمؤتمر في يوليو 2004. وعند استكمال هذا التقرير، كان يجري اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع الخبراء الحكوميين ولجنة الممثلين الدائمين لبحث واستكمال مشروع البروتوكول وذلك يومي 15 و 16 يونيو 2004. وعلاوة على ذلك، تجري المشاورات مع الجزائر، البلد المضيف بخصوص عقد اجتماع في الجزائر العاصمة بين الدول الأطراف في الاتفاقية حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا من أجل مراجعة التقدم المحرز في إنشاء مركز للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب.
- 81- وبينما تبذل الجهود من أجل تعزيز الإطار القانوني بشأن الإرهاب، من المهم أن تتخذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بالفعل. وفي هذا الصدد، يتيح التنفيذ الفعال لاتفاقية الجزائر العاصمة وخطة عملها الفرصة للمضي قدما في معالجة محنة الإرهاب في القارة.

سادسا: مرفق الاتحاد الأوروبي لدعم السلام:

- 82- طلب مؤتمر الاتحاد الإفريقي من الاتحاد الأوروبي، خلال قمة مابوتو في يوليو 2003، إقامة مرفق لدعم السلام يتولى تمويل عمليات دعم السلام والحفاظ على السلم، تحت سلطة الاتحاد الإفريقي، وذلك لتعزيز قدرات الاتحاد على أداء دوره كاملا في مجال تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا. وطلبت القمة من مفوضية الاتحاد إجراء الاتصالات مع المفوضية الأوروبية من أجل وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء هذا المرفق وإدارته بشكل يضمن دوامه وإعادة تمويله كلما دعت الضرورة إلى ذلك.
- 83- طبقا لمقرر مابوتو، يعتمد مرفق دعم السلام على مبدأ التضامن بين الدول الإفريقية. وبالفعل، يتعين على جميع الدول الإفريقية أن تساهم فيه سواء بلدان مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي المرتبطة بالاتحاد الأوروبي باتفاق الشراكة الموقع في كوتونو في يونيو 2000 بين أعضاء هذه المجموعة والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء فيها، أو بلدان المغرب العربي وجنوب إفريقيا التي تربطها بالاتحاد اتفاقات منفصلة. ويتم تمويل المرفق بالموارد الممنوحة لكل دولة عضو في الاتحاد الإفريقي بموجب اتفاق التعاون الساري المفعول مع الاتحاد الأوروبي على أن يضاف إلى هذه الموارد في فترة أولى مبلغ يخصم من الموارد التي لم تمنح بعد من جانب صندوق التنمية الأوروبي.
- 84- بعد قمة مابوتو مباشرة، اتخذت إجراءات لإنشاء المرفق المذكور. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون العامة والعلاقات الخارجية قد أحاط علما، خلال دورته المنعقدة في يوليو 2003، بالمقرر المعتمد في مابوتو، ودعا المفوضية الأوروبية إلى تقديم مقترحات حول المسألة لضمان المتابعة المطلوبة. وفي 11 ديسمبر، اعتمد مجلس وزراء مجموعة بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي/الاتحاد الأوروبي مقرا يأذن بمختلف العمليات الضرورية لإنشاء المرفق المذكور طالبا من المفوضية الأوروبية تمويل هذا الأخير. وقد منح المرفق مبلغ 250 مليون يورو يمثل منها 126ر4 مليون يورو خصما بقيمة 15% من الاعتمادات المالية الممنوحة من جانب صندوق التنمية الأوروبي خلال اجتماعه التاسع والمخصصة لبلدان مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، و123ر6 مليون يورو من الموارد التي لم تمنح بعد والمتوفرة ضمن احتياطات التنمية على الأمد الطويل.
- 85- في نهاية شهر مارس 2004 قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحا إلى صندوق التنمية الأوروبي للتمويل ووافق الأخير على هذا الاقتراح. وفي هذا الصدد، يجدر التأكيد على أن الاتحاد الإفريقي و/أو المنظمة الإقليمية الفرعية المعنية ستقدم كل عملية يمولها مرفق دعم السلام. وكقاعدة عامة، عندما تقدم المنظمة الإقليمية الفرعية العملية، يجب أن تحصل أولا على الموافقة السياسية للاتحاد الإفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتفق عمليات دعم السلام التي يمولها مرفق السلام مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يجب الحصول على تصريح عام من الأمم المتحدة. وعند طلب التصريح من الأمم المتحدة، يجب أن تتسم العملية بمرونة كافية حتى يتسنى المضي قدما في توفير التمويل اللازم. وينبغي أيضا الحصول على تفويض من الأمم المتحدة للقيام بعمليات دعم السلام.

- 86- وبالتشاور والتعاون على نحو وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، فإن المسؤولية العامة لإدارة مرفق دعم السلام تقع على عاتق المفوضية الأوروبية. أما عملية المراقبة الشاملة لمرفق دعم السلام، فيتم تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق بشأنها تجتمع مرتين في السنة لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذها. وتكون رئاسة اللجنة مشتركة بين مفوضيتي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وتضم أعضاء من الاتحاد الأوروبي وترويكالات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية بتفويض منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- 87- قد يرغب المجلس في أن يشيد بالاتحاد الأوروبي وخاصة المفوض نيلسون، على الجهود المبذولة لإنشاء مرفق دعم السلام. ويسجل ذلك بكل وضوح خطوة جديدة في العلاقات الوثيقة باستمرار بين أفريقيا وأوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية قد بادرت إلى إرسال طلب للاستفادة من مرفق دعم السلام في تمويل بعثة المراقبين التي يتم نشرها في دار فور.

سابعاً: الشرق الأوسط وفلسطين:

- 88- لا يزال الوضع في الشرق الأوسط والأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل مصدراً لقلق بالغ بسبب التوتر السائد وتكرار أحداث العنف. ويؤدي استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية إلى إعاقة مسار السلام في المنطقة.
- 89- تؤدي أيضاً الهجمات الإسرائيلية المتكررة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتدمير الممتلكات وعمليات الاغتيال التي تستهدف شخصيات فلسطينية بارزة، إلى تقويض جهود استعادة السلام والاستقرار في المنطقة. وبالمثل، تؤدي ردود الفعل العنيفة من جانب بعض شرائح الشعب الفلسطيني بما في ذلك عمليات التفجير الانتحارية ضد أهداف عسكرية ومدنية في إسرائيل، إلى تصاعد العنف في المنطقة.
- 90- ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذلك المزيد من الجهود المستمرة للتغلب على المأزق الحالي وتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ خارطة الطريق.

5- الشؤون السياسية

- 91- تعزز المفوضية تركيز جهودها في مجال تعزيز ثقافة السلم ومشاركة جميع فئات المجتمع في بناء مجتمع إفريقي يقوم على قيم الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية واحترام القانون الدولي الإنساني.
- 92- وفي هذا الخصوص، استطاعة المفوضية حشد مبلغ قيمته 18 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي لإنجاز مشروع يخص تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وتعكف المفوضية حالياً على تنفيذ هذا البرنامج إلى جانب البرامج الأخرى الجاري تنفيذها حول نفس المواضيع كما ورد ذكرها في هذا التقرير.

أولاً: تعزيز عملية نشر الديمقراطية:

- 93- يتواصل مسار الديمقراطية في دولنا الأعضاء. ومن الضروري توليد زخم جديد يرمي على تنشيط مساهمة المفوضية في المسار الديمقراطي والعملية الانتخابية في الدول الأعضاء. ومما لا شك فيه أن ذلك سوف يساهم في منع النزاعات، علما بأن العمليات التي تحترم القوانين القائمة والحقوق الأساسية للمواطن تضمن السلام والأمن للجميع.
- 94- تغطي الأنشطة الجارية في هذا المجال ثلاث جوانب تتعلق بمراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء، واجتماع الخبراء الحكوميين حول الانتخابات، وكذلك بالديمقراطية والحكم والمشاركة في الأنشطة المرتبطة بالديمقراطية.

مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء:

- 95- كانت المفوضية حاضرة في الانتخابات التي جرت في غينيا بيساو والجزائر وجنوب إفريقيا وجزر القمر وملاوي.
- 96- بعد انقلاب 14 سبتمبر 2003 في غينيا بيساو وفي أعقاب الإجراءات الإيجابية المختلفة التي اتخذتها السلطات الانتقالية، أصبح تنظيم انتخابات تشريعية في هذا البلد أمرا ضروريا. وهكذا نظمت هذه الانتخابات يوم 28 مارس 2004. وشهد تنظيمها بعض الخلل الذي لم يسمح لبعض الناخبين بالتصويت في هذا اليوم وبخاصة في مقاطعة بيساو، مما أدى إلى وقوع حركة احتجاج أثارت بعض القلق. وفي 30 مارس، استطاع الناخبون في بيساو القيام بواجبهم المدني. وبعد هذه الانتخابات التشريعية ينتظر تنظيم انتخابات رئاسية ستجري تحت إشراف مراقبين دوليين ولا سيما مراقبين من الاتحاد الأفريقي يجب أن يكونوا حاضرين قبل بضعة أسابيع من التصويت. وسوف تقدم المفوضية مساهمتها الكاملة لعودة النظام الدستوري إلى هذا البلد. ويتعين توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه العملية.
- 97- في الجزائر، فإن الانتخابات الرئاسية التي نظمت في 8 أبريل 2004، شهدت لأول مرة في تاريخ الجزائر التعددية مشاركة عدة مرشحين. ويعود الفضل في ذلك إلى وجود مسرح سياسي أكثر تفتحا وظروف أمنية أفضل.
- 98- في جنوب إفريقيا تزامن تنظيم الانتخابات العامة في هذه السنة مع العيد السنوي العاشر لقيام دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراف. ومعنى ذلك أن هذه الانتخابات اكتسبت أهمية خاصة وكانت دليلا على أن أمة قوس قزح طوت بعزيمة صفحة سنواتها القاتمة. وعلى إثر عملية الانتخابات هذه تمت إعادة انتخاب الرئيس ثابو مبيكي من قبل البرلمان لولاية ثانية.
- 99- وفي جزر القمر سمحت الانتخابات التشريعية التي أجريت في يومي 18 و25 أبريل 2004 بإقامة مجلس الاتحاد في 4 يونيو 2004، مما وضع حدا لأزمة سياسية ظلت تهز البلد لسنوات عديدة.
- 100- جرت الانتخابات في ملاوي في جو ميزه الهدوء، على الرغم من بعض الحوادث التي اعترت العملية الانتخابية التي تم تأجيلها من 18 إلى 20 مايو 2004، بموجب قرار قضائي بعد الشكوى التي قدمتها المعارضة. وأثناء الإعلان عن النتائج حدثت بعض المشادات في العاصمة الاقتصادية بلانتير، سارعت إلى إخمادها قوات الأمن. وتم الإعلان عن الدكتور بينجو وا موناريكا كرئيس منتخب لجمهورية ملاوي استخلافًا للرئيس الخارج الدكتور باكيلي مولوزي الذي أدى ولايته الثانية والأخيرة، اعتبارا من 24 مايو.

- 101- نحن مقبلون خلال الأشهر القادمة على انتخابات تجري في العديد من الدول الأعضاء، منها: بوروندي، بوتسوانا، الكامرون، النيجر، تونس، غينيا بيساو، ناميبيا، غانا، موزمبيق، ليبيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 102- ينبغي إيلاء عناية خاصة لبعض هذه الدول التي تواجه أزمات خطيرة. وفي هذا الصدد، فإن العمليات الانتخابية في كل من بوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا ستستدعي تعبئة كافة جهود الأطراف المعنية والشركاء الآخرين، بما يكفل لهذه العمليات حسن التحضير والريادة المهنية لها من جانب مؤسسات انتخابية محايدة وغير متحيزة لضمان إجرائها في ظروف يسودها الهدوء والطمأنينة سعيا لوضع أسس الشرعية المقبولة على نطاق واسع من كافة المجتمع.
- 103- تشكل مراقبة الانتخابات حاليا نشاطا هاما في العمليات الانتخابية. وعليه فمن الأساسي اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان مراقبة تشمل جميع جوانب العملية، بدءا من التسجيل على القوائم الانتخابية وانتهاء بإعلان النتائج. ومن ثم يتعين أن تتوافر للمفوضية الوسائل المالية والبشرية والمادية اللازمة لتمكينها من أداء مهمتها على أكمل وجه. ومن جهة ثانية، ينبغي لها السهر على امتثال الدول الأعضاء للأحكام الواردة في مختلف الوثائق القانونية لإجراء عمليات انتخابية موثوق بها وشفافة. وبالمثل فمن الأساسي تزويد المفوضية بوحدة انتخابية متينة قادرة على متابعة هذه الأنشطة الهامة، مع السهر على قيام تبادل مكثف لأفضل التجارب والممارسات، عن طريق تنظيم برامج تدريب وحلقات تدريب. وينبغي للدول الأعضاء دعم قدراتها على النهوض بالتربية المدنية للناخبين بما يتيح لهم التكفل بواجبهم الانتخابي بروح من المسؤولية التامة.

اجتماع الخبراء الحكوميين:

- 104- طبقا لإحكام المقرررين ASSEMBLY/AU/DEC.18(II) و EX/CL/DEC.31(III)دعت المفوضية إلى عقد اجتماع للخبراء الحكوميين لبحث الوثائق المنبثقة عن مؤتمر بريتوريا في أبريل 2003 وبخاصة الوثيقة المتعلقة بالتعليمات الخاصة ببعثات المراقبة والمتابعة للاتحاد الأفريقي، والوثيقة المتعلقة بآفاق إنشاء صندوق للمساعدة الانتخابية، ووثيقة المفوضية بشأن الانتخابات والديمقراطية والحكم وكذلك بيان مؤتمر بريتوريا. وعقد هذا الاجتماع في مقر المفوضية في أديس أبابا من 15 إلى 17 مايو 2004. وبحث مختلف الوثائق السالفة الذكر، وتوصل إلى الاستنتاجات المذكورة لاحقا.
- 105- يعرض تقرير مفصل على المجلس ضمن وثيقة منفصلة. ويتعين اعتماد تعليمات واضحة بشأن مهام المراقبة والمتابعة للاتحاد الأفريقي، وتعزيز آفاق إنشاء صندوق للمساعدة الانتخابية من خلال التزامات دقيقة من الدول الأعضاء بغية التعجيل بإنشائه. وستعكف المفوضية من جانبها على استكمال دراسة الجدوى حول هذا الصندوق الذي ينبغي أن يصبح عاملا في أقرب وقت ممكن. وعلى غرار المفوضية، أوصى اجتماع الخبراء بإلحاح بإعداد مشروع ميثاق حول الانتخابات والديمقراطية والحكم، يسمح بتعزيز المسارات الانتخابية الديمقراطية في إفريقيا.

المؤتمر الدولي حول الانتخابات:

106- بدعوة من اللجنة الانتخابية الوطنية في رواندا، شاركت المفوضية في المؤتمر الدولي حول الانتخابات، الذي عقد في كيجالي من 7 إلى 9 يونيو 2004، بحضور عدة ممثلين للجان الانتخابية الوطنية للدول الأعضاء. وساهم هذا المؤتمر في تعميق الأفكار حول أفضل السبل والوسائل لإجراء انتخابات أساسها سيادة القانون والشرعية الديمقراطية. وتسعى المفوضية إلى تشجيع مثل هذه المؤتمرات لكونها تسمح بتبادل ثري لأفضل الخبرات والممارسات بين الدول الأعضاء.

ثانياً: تعزيز الحكم الرشيد:

107- من واجب الاتحاد الأفريقي ومفوضيته مساندة الدول الأعضاء في كفاحها ضد الفساد والرشوة والحكم السيئ التي هي، كما نعلم جميعاً، مصدر انهيار الدولة. وفي هذا السياق، يتعين على البرلمان الإفريقي الذي تم تدشينه يوم 18 مارس 2004، أن يلعب دوراً رائداً يتماشى مع أهدافه.

البرلمان الإفريقي:

108- قامت المفوضية بالتحضير لحفل تدشين البرلمان الإفريقي وتنظيمه برئاسة السيد جواكيم البيرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزمبيق والرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي.

109- خلال هذه الجلسة التدشينية، أنتخت السيدة مونجيلا جيرتروود إيبانغوي من تنزانيا، رئيسة للبرلمان الإفريقي.

110- عقد البرلمان الإفريقي في إطار تدشينه، دورته الأولى بمقر الاتحاد قام خلالها بانتخاب النواب الأربعة (4) لرئيس البرلمان، وتشكيل هيئة مكتب البرلمان، واعتماد قواعد تشكيل اللجان وقواعد سير المناقشات.

111- يعرض تقرير مفصل على المجلس لبحثه. ويتعين الآن، بعد تدشين البرلمان، منحه الوسائل المناسبة حتى يصبح عاملاً في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الشأن، ستعرض رئيسة البرلمان على الأجهزة المختصة، بهدف الدراسة، مشروع ميزانية النصف الثاني لعام 2004، وميزانية السنة المالية 2005.

الكفاح ضد الفساد والرشوة:

112- يشكل الفساد والرشوة آفة حقيقية بالنسبة لدولنا ونبغى مقاومته بجميع الوسائل. وفي هذا الشأن، يشكل البرلمان الإفريقي، وآلية المراجعة المتبادلة واتفاقية منع الفساد ومكافحته التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في يوليو 2003 في مابوتو بموجب المقرر (III) ASSEMBLY/AU/DEC.27، أدوات ملائمة لمكافحة هذه الآفة.

113- ستبذل المفوضية كل ما في وسعها حتى يتمكن الاتحاد الإفريقي من المساهمة في مكافحة الفساد والرشوة. وفي هذا الصدد، توجه نداء حاراً إلى جميع الدول الأعضاء التي لم توقع ولم تصدق حتى الآن على الاتفاقية ان تفعل ذلك لتصبح سارية المفعول عاجلاً. ولم توقع على هذه الوثيقة حتى اليوم سوى 29 دولة عضواً ولم تصدق عليها سوى دولة واحدة هي اتحاد جزر القمر.

عدم المساواة بين الأعراق وإدارة القطاع العام:

114- بدعوة من معهد البحوث من أجل التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة وحكومة ليتونيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حضرت المفوضية المؤتمر الدولي حول عدم المساواة بين الأعراق وإدارة القطاع العام الذي عقد في ريفا في ليتونيا من 25 إلى 27 مارس 2004. شارك في المؤتمر عدة باحثين وكوادر حكومية سامية ومنظمات حكومية مشتركة. وبحث مسألة عدم المساواة بين الأعراق بالنسبة لمختلف أنظمة الإدارة. ولوحظ أن استقرار وأمن البلدان يتوقف على الكيفية التي تتم بها إدارة المسألة العرقية. وفي السياق الخاص المتعلقة بإفريقيا، يتعين منح كل الاهتمام لإدارة اختلافاتنا العرقية علما بأنها تشكل في الواقع مصدرا هاما للنزاعات في قارتنا. وفي هذا الشأن، تأمل المفوضية في أن يتمكن مؤتمر النظام الدستوري الذي اقترحه ضمن برنامجها، من بحث السبل التي تضمن أفضل إدارة دستورية لهذه المسألة الشائكة.

إدماج المؤتمر الإفريقي لوزراء الخدمة العامة في الاتحاد الإفريقي:

115- يعتبر المؤتمر الإفريقي لوزراء الخدمة العامة مبادرة من المملكة المغربية التي استضافت الدورتين الأوليين في يونيو 1994 وديسمبر 1998 على التوالي. وعقدت الدورة الثالثة لهذا المؤتمر في ويندهوك بناميبيا في فبراير 2001، والدورة الرابعة في ستيلينبوش بجنوب أفريقيا في مايو 2003. وخلال هذه الدورة الأخيرة، اعتمد المؤتمر إعلان ستيلينبوش الذي طلب فيه بالخصوص أن تعقد دورته القادمة برعاية الاتحاد الإفريقي. وبعد أن اعتمد المؤتمر برنامجا للإدارة والخدمة العامة في أفريقيا، طلب من رئيسه عرض نصه على النيباد بغية إدماجه في برنامج عمله المفصل، وكذلك على الاتحاد الإفريقي بغية الموافقة عليه. وقد طرحت هذه المبادرة في مابوتو على مؤتمر الاتحاد الذي أقر في إعلانه ASSEMBLY/AU/DECL.8 (III)، بالعلاقة بين عمل لجنة وزراء الخدمة العامة وبرنامج النيباد، وطلب بالتالي إدماجها في برنامج الاتحاد الإفريقي.

116- تنفيذاً لهذه التعليمات، أجرت المفوضية المشاورات المناسبة مع رئاسة مؤتمر وزراء الخدمة العامة، بالتعاون مع أمانة النيباد. وشاركت في اجتماع اللجنة الوزارية في كمبالا، أوغندا يوم 29 يناير 2004. وإثر هذه المشاورات، تم إبلاغ المفوضية رسمياً في فبراير 2004 بطلب رئاسة المؤتمر لمنح لجنته الوزارية صفة لجنة فنية متخصصة بمفهوم المادة 14 (2) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

117- إن المفوضية تدرك جيداً أن كل الإصلاحات المطلوبة لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي للقارة الإفريقية مستقبلاً، لا يمكن أن تتجسد إلا بفضل ما تقدمه الخدمة العامة لدولنا الأعضاء من مساهمة لا بديل لها. ولهذا ينبغي توجيه كل جهودنا نحو تعزيز وحدات الخدمة العامة من خلال تبادل واسع لأفضل الممارسات والخبرات من خلال دعم أدوات وآليات التدريب وتحسين أداء الموظفين والأعوان العموميين. تلك هي الغاية التي يسعى إليها برنامج الإدارة والخدمة العامة الذي تم إعداده برعاية مؤتمر وزراء الخدمة العامة والذي يسمح بجلب التمويل من شركائنا الخارجيين. وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي وافق مبدئياً على حشد 4 ملايين يورو لصالح هذا البرنامج. وبعد إذن المجلس يمكننا التعاون مع رئاسة مؤتمر وزراء الخدمة العامة، العمل على تجسيد هذا الالتزام وغيره مستقبلاً.

ثالثاً: احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون:

118- واصلت المفوضية أنشطتها في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان في إفريقيا إذ أن مهمتها الأساسية هي المساهمة في تعزيز قدرات الأجهزة والمؤسسات العاملة في هذا المجال، وفي حملات التوعية والعمل على ضمان حقوق الإنسان والشعوب، وفي برنامج حقوق الإنسان الوارد في إعلان وخطة عمل غراند باي، موريشيوس لسنة 1999 وخطة عمل كيجالي لسنة 2003.

مساندة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

119- في هذا الإطار، تقدم المفوضية كل الدعم إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في مهمتها الأساسية، من خلال مدها بأمانة في بانجول. ولذا، ينبغي أن تكون للجنة نظرة أوضح في هذا المجال حتى يكون لنشاطها أثر أكبر في الدول الأعضاء. وبناء على عدة مشاورات وبخاصة خلال اجتماعنا في أول مايو 2004، اتفقنا مع أعضاء اللجنة على برنامج مشترك لمساندة أنشطة تعزيز حقوق الإنسان في الدول الأعضاء لا سيما من خلال تحسين ظروف العمل وأداء اللجنة. واستلمهم هذا الاجتماع باللقاء بين أعضاء اللجنة وقد عقد بمقر الاتحاد الإفريقي في سبتمبر 2003 والذي ركز على أهمية العلاقات بين الدول الأطراف في الميثاق، وتعزيز قدرات دراسة شكاوي الأطراف وبلاغاتها، وهيكل أجهزة الاتحاد الإفريقي والعلاقات معها، بما في ذلك الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة، والعلاقات مع المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان ومع الشركاء الدوليين.

120- من ناحية أخرى، شاركت المفوضية، من خلال مفوضة الشؤون السياسية، في الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي عقدت في بانجول من 21 مايو إلى 4 يونيو 2004. كما شاركت اللجنة في اجتماع استشاري عقد في أوبسالا بالسويد من 7 إلى 9 يونيو بين اللجنة وبعض الشركاء قصد دعم أنشطة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وسوف تقدم اللجنة نتائج أنشطتها إلى الدورة الحالية لهذا المجلس ومؤتمر القمة.

المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

121- يجدر بالذكر أن البروتوكول المؤسس للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعتمد في واجادوجو، بوركينافاسو، في يونيو 1998، قد أصبح ساري المفعول يوم 25 يناير 2004 بعد إيداع وثائق التصديق عليه من قبل الدولة العضو الخامسة عشر (15). ودعت الدول الأعضاء لتقديم مرشحيها لمناصب قضاة المحكمة لدراستها من جانب المجلس والقمة. بالإضافة إلى تعيين هؤلاء القضاة، يتعين البحث عن الوسائل المطلوبة التي تسمح لهذه الآلية البالغة الأهمية بالنسبة لحماية حقوق الإنسان، بأن تباشر نشاطها، علما بأنها أثارت أمالا كبيرة لدى المواطنين الأفريقيين وسائر المنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وتحتاج المحكمة إلى مقر مناسب لها، وإلى ميزانية في مستوى طموحاتها، وظروف ملائمة للخدمة وإطار عمل يناسب مهامها. كما ينبغي توضيح العلاقات المؤسسية بين هذه المحكمة واللجنة ومحكمة العدل ضمن منظومة الاتحاد الإفريقي. وإن التحدي الذي يطرح الآن على منظمنا يتمثل في إيجاد الوسائل المالية والبشرية التي تحتاج إليها كل هذه

المنظومة المؤسسية في إدارة أعمالها. وفي هذا الصدد طلب من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب دراسة طرق التفاعل بين هذه الهياكل والأجهزة. ونظرا لزيادة حجم العمل الذي يولده هذا التعاون، ستحتاج اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان بلا محالة إلى موارد إضافية سوف نسعى إلى حشدتها بدعم من الدول الأعضاء.

تعميم النصوص القانونية:

122- إن تعميم جميع النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب والتي تم اعتمادها من قبل، يشكل أيضا أحد اهتماماتنا الكبرى، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه على الرغم من التصديق عليه من جانب خمسة عشر دولة، وهو العدد المطلوب لسريان مفعوله، يحتاج هذا البروتوكول إلى تصديق بقية الدول الأعضاء، حتى تتخذ أنشطة المحكمة بعدا قاريا حقيقيا خاصة وان مهمتها هي الإطلاع على كافة انتهاكات حقوق الإنسان عبر إفريقيا. ومن ناحية أخرى، تأسف المفوضية لكون البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة حصل حتى اليوم على 30 توقيعًا وتصديقًا واحدا فقط. وفي سياق إعلان كيجالي المعتمد في مايو 2003، من المهم أيضا إنشاء أدوات وآليات أخرى لحماية حقوق المجموعات الضعيفة مثل مرضى العوز المناعي البشري/الإيدز، والأشخاص المسنين الخ.. وسوف تعمل المفوضية جاهدة مع اللجنة، على إقامة مثل هذه الوسائل في الدول الأعضاء.

123- في نفس الإطار، يجب منح عناية خاصة لحماية النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة. وان الممثل الخاص الذي سيعين لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، سوف يبذل جهودا خاصة في هذا المجال. كما يجب بذل الجهود من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، أي الصحفيين وذلك بضمان حرية الصحافة، وكذلك الدفاع عن المواطنين الإفريقيين بصفة عامة وذلك بضمان حرية التعبير وإنشاء الجمعيات، والمشاركة في صنع القرار، وفي إدارة الشؤون العامة طبقا للحقوق الدستورية المعترف بها قانونيا.

التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

124- بهدف دعم هذه الجهود، تقترح المفوضية عقد مؤتمر، خلال الربع الأخير من عام 2004، يضم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لتبادل خبراتها وتجاربها وممارساتها من ناحية، وتحديد استراتيجيات للرفع من أدائها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في بلدانها وسبل التعاون فيما بينها، من ناحية أخرى. ولا بد من اغتنام هذه المناسبة، على غرار إعلان غراند باي (موريشيوس) عام 1999، وإعلان كيجالي عام 2003، لتوجيه نداء إلى الدول الأعضاء من أجل العمل على بروز لجان وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، يمكن لها أن تلعب دورا أساسيا في تعزيز احترام حقوق الإنسان وأن تشارك في العمل المشترك بين الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة وهذه المؤسسات، بالتعاون الوثيق مع اللجنة، وبالإستفادة من التجارب المختلفة لمنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

رابعا: مواجهة الأزمات الإنسانية ومشكلة اللاجئين والمشردين والعائدين:

125- تميز العمل الإنساني للمفوضية بتوجهين رئيسيين. فمن ناحية، سمح التقدم المحرز للموسم في بعض البلدان التي توجت فيها مبادرات السلام بنتائج إيجابية والشروع في عمليات العودة الطوعية للاجئين والمشردين. ومن ناحية ثانية، فإن استمرار

النزاعات، على الرغم من التطورات السياسية الإيجابية مثلما هو الحال في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قد أحرز نوعا ما عمليات التوطين وساعد على استمرار ظاهرة استتالة وجود اللاجئين. ومن جهة أخرى، ظلت الانتهاكات المنتظمة والمتكررة والمتزايدة للقانون الإنساني الدولي في القارة مصدر قلق بالغ.

عملية العودة الطوعية إلى الوطن:

126- تمثل التحدي الكبير في ضرورة تهيئة الظروف الأمنية المواتية من جهة ووضع تدابير المساندة الكافية والاستراتيجيات الملائمة بهدف تيسير العودة المستدامة مما يضمن للعائدين إعادة دمجهم في المجتمع ومشاركتهم النشطة في تنمية البلد. وقد اعترض تنفيذ هذا الحل العديد من المشاكل المرتبطة بالمساعدة المالية المحدودة وبالأخص النقص الفاحش في هياكل الاستضافة. ويتطلب نجاح هذه العملية تقديم الدعم المناسب للبلدان المضيفة التي انهارت هياكلها الأساسية واقتصاداتها نتيجة السنوات الطويلة من الحرب.

الاندماج على المستوى المحلي:

127- سعيا لإيجاد تسوية للمشاكل العويص الذي يطرحه اللاجئون لفترات طويلة، بادرت بعض الدول الأعضاء مثل زامبيا وأوغندا وتنزانيا، بقدر من النجاح، إلى وضع سياسات الاندماج المحلي. والتحدي هنا يكمن في جعل اللاجئين عناصر فاعلة في إطار التنمية المحلية. وتتمثل الفائدة من هذا الحل فيما يرمز إليه من حاجة شعوبنا إلى دمج بعضها ببعض على كافة الأصعدة، تمهيدا لتحقيق التكامل السياسي لدولنا. وقد ساندت المفوضية هذه المبادرات الحميدة. وستقوم بأنشطة الدفاع عنها حتى تحظى بالعناية الكبيرة والدعم المناسب من المجتمع الدولي. وتؤكد المفوضية نيتها في الاشتراك في هذه المبادرات في سياق سياسية مساعدتها للاجئين، مع التأكيد بوجه خاص على التعليم.

مساعدة اللاجئين:

128- وبالفعل تعتزم المفوضية ليس فقط زيادة عدد المستفيدين من المنح لتصل إلى نحو 50 مستفيدا في السنة، بل أيضا السعي قدر الإمكان إلى إتاحة فرصة متابعة الدراسات الجامعية لذوي القدرات والكفاءات منهم. وقد تقرر أيضا وضع برامج تدريب للاجئين المدربين. ونظرا لضالة الوسائل الموضوعة تحت تصرف المفوضية لإنجاح هذه المهمة، فمن المرغوب فيه ان تبادر الدول الأعضاء إلى استقبال بعض الطلبة اللاجئين في مؤسساتها المدرسية/الجامعية مساهمة بذلك - ليس فقط في تعزيز روح التضامن معهم، بل أيضا في الانضمام إلى السياسة الشاملة التي تريد أن تجعل من اللاجئ/العائد عنصرا فعالا في التنمية.

مسألة المشردين:

129- ان الاستجابة المقترحة من المجتمع الدولي لمعالجة المشكلة الشائكة التي يطرحها المشردون لا ترضي تماما ولها تأثير على التكفل بهم. ويتمثل تحدي المفوضية في إجراء دراسات للنهوض باستراتيجية ملائمة تتجاوز المبادئ التوجيهية البسيطة التي وضعتها اللجنة ذات الصلة التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة والهادفة إلى وضع

الإطار القانوني المناسب وتطوير طرق ميدانية بغية معالجة القضية على نحو أحسن. وقد تمت اتصالات مع شركائنا، بالأخص - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة، بهدف التباحث حول ما يمكن تقديمه من الاستجابة الملائمة لهذه القضية التي لا يمكن تأكيدها بصعوبتها بالنظر أساساً إلى الاتجاه الراهن إلى الاكتفاء بالمبادئ الإرشادية المذكورة آنفاً.

التقييم والتوعية:

130- نظمت المفوضية سلسلة من الزيارات في بعض البلدان، كان الهدف منها - إلى جانب التقييم - تأكيد دعم المنظمة القارية للحكومات والمنظمات المعنية والإعراب عن تضامنها معها. واستهدف أيضاً توعية الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بالمشاكل التي يواجهها اللاجئون والمشردون في هذه البلدان، لا سيما مشاكل الغذاء والمياه والأمن التي تسود في بعض المخيمات. ومن الضروري تعبئة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي جنباً إلى جنب مع عناصر فاعلة في المجتمع الدولي، في إطار اقتسام العبء - لكي تقدم المساعدة المالية والمادية للسكان المعنيين. وفي المرحلة الراهنة، فقد قل عدد الدول الأعضاء التي أوفت بالتزامها الأدبي إزاء السكان المتضررين.

تعزيز القانون الإنساني الدولي:

131- شهدت الأشهر الأخيرة عدة انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في بعض أجزاء القارة. وتكتسي مسألة الإفلات إزاء هذه التحركات أهمية بالغة لا سيما بالنسبة للعناصر الفاعلة غير الحكومية. ونظراً إلى أن التحدي ظل قائماً، فالأمر يحتاج إلى بذل الجهود اللائقة لمواجهته. ومن أولويات المفوضية تعزيز واحترام القانون الإنساني الدولي في إطار الأحكام ذات الصلة الواردة في القانون التأسيسي. وفي هذا الإطار سيتم - بالاشتراك مع كندا، تعيين ممثل خاص لرئيس المفوضية يفوض له بالإسهام - عن طريق إجراءات شتى - في ضمان حماية السكان المدنيين في أوضاع النزاعات وسيكلف الممثل بزيادة بلدان النزاع لإجراء تقييم عن أوضاع السكان المدنيين وتقديم توصيات ملائمة بشأن أحسن الظروف والوسائل اللازمة لتابعها لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

دعم التعاون مع شركائنا:

132- استجابة لمشاكل التنسيق والمواءمة التي تطرحها حماية ومساعدة اللاجئين في إفريقيا، بادرت المفوضية إلى إعادة تنشيط لجنة تنسيق مساعدة اللاجئين لزيادة فاعليتها. وستتم إعادة النظر في اختصاصاتها وتشكيلتها بهدف توسيعها وجعلها أداة تشاور حقيقية ومحفلاً يضم العناصر الفاعلة الإنسانية الحكومية وغير الحكومية وكذلك قاعدة مؤسسية لشبكة إنسانية قارية. ونعترز عقد الاجتماع الأول للجنة تنسيق المساعدة المعاد تنشيطها، خلال النصف الثاني من عام 2004.

133- إن التطورات الإيجابية المستجدة في القارة من جهة والإرادة التي أظهرتها بعض البلدان المضيفة بمواصلة تقديم الضيافة السخية للسكان المتضررين تسمح - على المدى البعيد - بالتوصل إلى تسوية مستدامة لإشكالية اللاجئين في القارة، وذلك في اتجاهين: العودة الطوعية إلى الوطن والاندماج المحلي، متى أتاحت ذلك الظروف

السياسية والأمنية. ويتطلب النهوض بهذين الخيارين وتنفيذهما عملاً متضافراً من المجتمع الدولي في إطار اقتسام العبء، بما يكفل تنفيذهما على نحو فعال يراعي فيه ضرورة إعادة الأشخاص المتضررين إلى بيئة تتيح لهم احتلال مكانتهم في المجتمع والاضطلاع بالدور المنوط بهم فيه. وذلك هو الاتجاه الذي ستسير فيه جهود المفوضية. ومن المؤكد أن إسهام الدول الأعضاء في هذا المشروع أمر حاسم.

(6) مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا:

134- طبقاً للتفويض المنوط بها، ركزت المفوضية برنامجها المتعلق بمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا خلال الفترة قيد البحث على (أ) دمج مشاركة المجتمع المدني ضمن شؤون الاتحاد. (ب) إنشاء إطار مناسب لإدخال وتعزيز المساهمات من جانب الأفريقيين في المهجر نحو تنمية القارة. (ج) تكيف عملية مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا نفسها مع بيان الرؤية والمهمة وإطار العمل الاستراتيجي لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

135- من الجدير بالذكر أنه خلال الدورة العادية الرابعة المنعقدة في مابوتو، موزمبيق في يوليو 2003، أصدر المجلس التنفيذي توجيهاته بضرورة إخضاع النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمشاورات أوسع مع المجتمع المدني وللمراجعة من قبل لجنة الممثلين الدائمين. وقامت المفوضية بعملية المشاورات على المستويين الوطني والإقليمي مع مجموعات المجتمع المدني من يوليو إلى ديسمبر 2003، وقد انعكست المدخلات التي تم الحصول عليها في النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

136- وبعد ذلك، قامت لجنة الممثلين الدائمين بمراجعة النظام الأساسي وذلك من 11 إلى 14 يونيو 2004. وسوف يقدم مشروع النظام الأساسي الذي أجازته لجنة الممثلين الدائمين إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر لبحثه خلال قمة يوليو للتمكين من تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى يحتل المكان المناسب له مع المؤسسات الرئيسية الأخرى مثل مجلس السلم والأمن والبرلمان الأفريقي الخ. ويعتبر المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من هذه الجهود المستمرة. وقد أجرى فريق العمل المعني بالبرنامج خلال اجتماعه الثالث في القاهرة، مصر من 22 إلى 24 مايو 2004، مناقشات حول استراتيجيات حشد الدعم لهذا الغرض وطرق التنفيذ. وسوف يؤدي اعتماد النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي خلال قمة يوليو المقبلة لعام 2004، إلى تكملة هذه الجهود وإرسال إشارة قوية وإيجابية إلى منظمات المجتمع المدني بشأن التزام الاتحاد وقيادته السياسية بتعزيز وتقوية الشراكة مع المجتمع المدني طبقاً لأحكام القانون التأسيسي للاتحاد.

العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني خارج المجلس الاقتصادي

والاجتماعي والثقافي:

137- تقع على عاتق المفوضية أيضاً مسؤولية السماح بإنشاء إطار للعلاقات والشراكات خارج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع التركيز على العلاقات مع الشبكات والترتيبات والتحالفات الخاصة والمشاريع الثنائية الخ. وتترتب على ذلك

عدة مزايا. فهو يساعد على خلق إطار تستطيع من خلاله منظمات المجتمع المدني غير الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن تقوم بالإسهام بصورة مباشرة وعلى نحو كبير في الأجندة القارية. كما يؤدي إلى تجنب الإجراءات التنظيمية "الروتينية الصارمة" للمجتمع المدني في داخل هيكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويقر هذا الإطار أيضا الطابع الحر والترابطي لمنظمات المجتمع المدني ويعين حدود المجلس والبرلمان الأفريقي. وبما أن النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يقوم على المجموعات القطاعية المتسقة مع حقائب المفوضية، فهو يوفر إطارا لضمان العلاقات الداخلية بين القطاعات.

138- وقد عقد اجتماع لمجموعة عمل حول تعزيز العلاقات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني في 10 مارس 2004، لبحث هذه المسألة بدقة والتوصل إلى مجموعة من التوصيات المفيدة بما فيها ضرورة التوسع في فكرة إنشاء لجان وطنية وطرق تعزيز مضمون وغرض وطابع العلاقات بين الاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني ووسائل استمرار هذه العلاقات.

الأفريقيون في المهجر:

139- تنفيذاً لمقرر المجلس التنفيذي الصادر في مدينة صن سيتي في مايو 2003، تتمثل أهم أولويات المفوضية في توسيع نطاق الاتصالات مع الأفريقيين في المهجر.

140- وكان الأفريقيون في المهجر شركاء متلهفين لتحقيق هذه المساعي. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت عملية الاندماج والمشاورات التي تم الاضطلاع بها حتى الآن أنه إلى جانب انتشار الأفريقيين في المهجر بين مختلف أقاليم العالم - أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، أوروبا، آسيا والخليج الخ - هناك أيضا ثلاثة اتجاهات مختلفة في حركة الأفريقيين في المهجر. وتتمثل المجموعة الأولى منهم في الأفريقيين المغتربين في القارة نفسها. وقد بدأت هذه المجموعة في تنظيم نفسها بالفعل للمشاركة في عملية الاتحاد الأفريقي. واتخذت هذه المبادرة الرئيسية في محفل الأفريقيين في المهجر الذي يقع مقره في غانا. وتتمثل المجموعة الثانية في الأفريقيين المغتربين في الخارج والموزعين على نحو متفاوت بين مختلف أقاليم العالم. وتنقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين هما قدامى الأفريقيين في المهجر والأفريقيون الجدد في المهجر. وتتمثل مجموعة الأفريقيين القدامى في المهجر في الأسلاف على مر الأجيال الذين شتتوا في ظل تجارة الرقيق. أما من يشكلون المجموعة الفرعية الثانية منهم معظمهم من المهاجرين الاقتصاديين الذين يعتبرون من المهاجرين الجدد أو هم أنفسهم يشكلون الجيل الأول من المهاجرين. كما بذلت مجموعات الأفريقيين في الخارج عدة محاولات لتنظيم نفسها والاشتراك في التفكير في التحديات الرئيسية التي تواجه المبادرة المتعلقة بالأفريقيين في المهجر.

141- وقد بدأ التوتر الذي كان من المتعذر اجتنابه يظهر بين مجموعتي المهاجرين القدامى والجدد في الخارج من أجل قيادة الحركة والشاركة مع الاتحاد الأفريقي. ويتمثل التحدي الذي يواجهه المفوضية في هذا الصدد في فرض التلاحم من خلال عملية شاملة تتسم ببعده النظر، وفي إطار هذه العملية، أقامت المفوضية حلقة تدريبية فنية في ترينداد وتوباغو من 2 إلى 5 يونيو 2004 بالتعاون مع شبكة الأفريقيين المهاجرين في العالم الغربي التي يقع مقرها في واشنطن. وتبادلت الحلقة التدريبية

الأفكار حول المسائل التي أثّرت في مقرر المجلس التنفيذي الصادر في صن سيتي في مايو 2003. وسوف تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بمراجعة النتائج بغية التمكن من تقديم ورقة استراتيجية حول تعزيز المبادرة المتعلقة بالأفريقيين في المهجر إلى دورة المجلس التنفيذي في فبراير 2005.

التحول المؤسسي:

142- في إطار عملية تحديد خطة عمل استراتيجية للمفوضية للسنوات الأربع القادمة، بادرت المفوضية أيضا إلى الشروع في عملية لإعادة تحديد برنامج مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون للتركيز بصورة أوضح على مجالات الاهتمام الرئيسية مثل أجندة المجتمع المدني، الأفريقيين في المهجر، محفلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، المحافل الدينية والاجتماعية والمهنية الخ، المطلوبة لتعزيز الإحساس القوي بالانتماء لأفريقيا. والهدف الأساسي من وراء ذلك هو تطوير اتحاد أفريقي للشعوب لدفع عمليات التكامل والتنمية وتعزيز الرخاء في القارة. غير أنه من أجل تحقيق ذلك يجب تعزيز وترقية القدرة المؤسسية للبرنامج. ويكون من المفيد أيضا إعطاء اسم مناسب للمستخدمين يتفق بوضوح مع هذا التوجه المحدد. وعليه تقترح المفوضية إطلاق اسم منظمة المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر للتركيز على منظمات هاتين المجموعتين بدلا من اسم مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا.

143- وفي الختام، يتمثل الغرض الرئيسي من مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في اتخاذ المبادرة إلى بدء أنواع مختلفة من الحوار الموثوق به بشأن السياسات ودعم وتعزيز هذا الحوار مما يؤثر بدرجة ملموسة على تكامل عمليات التنمية في أفريقيا. وتركز خطة عملنا للسنوات الأربع (2004-2007) بصورة مباشرة - على إنشاء شبكة أفريقية. ولن تكون هذه الشبكة فعالة ومستندة إلى أهداف يجب تحقيقها ما لم تكن موجهة نحو الشعوب.

144- وتوصي المفوضية المجلس باعتماد أربعة تدابير لدعم هذا الهدف على النحو التالي:

أ) تحديد منظمات المجتمع المدني داخل الدول الأعضاء للتعرف على الموجود من هذه المنظمات والأعمال التي تقوم بها وكيفية قيامها بأعمالها وأماكنها. وتؤدي هذه القاعدة للبيانات إلى توفير المرونة للتفويض والغرض من أجل تحقيق التفاعل بصورة حاسمة مع العناصر الفاعلة والشركاء غير الحكوميين في كافة أنشطة الاتحاد في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وخارج هذا الإطار وخاصة الأخير.

ب) بدء حوار واسع النطاق بشأن السياسات فيما بين صناعات السياسات الأفريقيين من أجل تجديد وتقوية التزامهم بدعم برنامج موجه نحو الشعوب.

ج) وضع استراتيجية فعالة للتوعية على نطاق واسع من أجل خلق الإحساس بالتضامن وحفز "أنواع الحوار المتمسمة بالجودة" والمبنية على تحقيق نتائج وتعزيز الشراكات النشطة.

د) اتخاذ قرار لإعادة تشكيل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا كما هو مطلوب بغية جعله يتمشى مع مجالات التركيز المؤسسية الجديدة وتغيير اسمه طبقا لذلك.

7- المرأة ومساائل الجنسين والتنمية

- 145- سوف يدخل مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في دوربان، جنوب أفريقيا، في يوليو 2002، سجلات التاريخ. ويرجع ذلك جزئياً لأنه يمثل المناسبة السعيدة التي تم خلالها إطلاق الاتحاد الأفريقي رسمياً. ولكن أيضاً وعلى نحو رئيسي بسبب القرار الواضح الذي اتخذته المؤتمر لجعل المفوضية تتميز بالمساواة المطلقة بين الجنسين وهو قرار يقوم على المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وقد كان هذا القرار قاطعاً، دفع بالاتحاد الأفريقي إلى الخطوط الأمامية كقائد للعالم فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين. وكان القرار الذي سمح لأفريقيا بأن تحدد المعايير والسرعة في مجال أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والوحدة وما يقترن بذلك من رخاء اقتصادي. إن هذا القرار الهام الذي لا يزال صدها يتردد في العالم، كحافز لدفع الآخرين إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، وكمقياس يحدد مدى تقدم المبادرات الأخرى. ويعتبر هذا القرار علامة يمكن أن يقاس عليها مدى التزام الاتحاد الأفريقي المتواصل بمبدأ المساواة بين الجنسين خلال السنوات القادمة.
- 146- وعقب قمة دوربان مباشرة، كان التحدي الذي يواجه الرئيس المؤقت للمفوضية والفريق الذي يعمل معه يتمثل في تهيئة الظروف الملائمة لتمكين أجهزة توجيه السياسات في الاتحاد الأفريقي من احترام الاعتبارات المتفق عليها المتعلقة بالجنسين والتوزيع الجغرافي والاستحقاق عند اختيار القيادات العليا للمفوضية. وقد تحقق ذلك في اجتماعات مابوتو في يوليو 2003، حيث تم انتخاب خمس مفوضات من إجمالي عشرة مفوضين.
- 147- ويبرز هذان التطوران الرئيسيان التحديات التي واجهت المفوضية في هذا المجال خلال الفترة من قمة مابوتو في يوليو 2003 إلى قمة أديس أبابا في يوليو 2004. وتكمن التحديات الأولى في التوفيق بين ما أكدت عليه القمة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وبين العدد الإجمالي القليل المقرر من العاملين للمديرية المعنية بمساائل الجنسين وخاصة بالنظر للطابع المتداخل لمساائل الجنسين الذي يؤدي إلى تمديد صلاحيات المديرية لتشمل النطاق الكامل لأنشطة الاتحاد الأفريقي والأمال والتوقعات المتضمنة في مقرر دوربان بشأن المساواة بين الجنسين.
- 148- وتنطوي التحديات الأخرى على ضمان أن يتجاوز مقرر دوربان بشأن المساواة بين الجنسين مجرد المسائل المتعلقة بالإنسان ليشمل المكاسب الواقعية الفعلية التي يمكن أن تلمس على المستوى الجماهيري في شكل سياسات وعمليات وبرامج أكثر استجابة لمساائل الجنسين تؤثر إيجابياً على حياة المواطن الأفريقي العادي. وبينما تتجاوز هذه التحديات الأخرى قمة أديس أبابا، فإن هذين النوعين من التحديات هما اللذان يحددان الأعمال المنوطة بمديرية مساائل الجنسين خلال الفترة قيد البحث.
- 149- واستجابة لهذه التحديات، قرر رئيس المفوضية إدراج مساائل الجنسين كبنء في جدول أعمال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال الدورة الحالية حتى يتسنى للمفوضية أن تستفيد من حكمة وتوجيه وقيادة رؤساء الدول والحكومات لتمكينها من اتخاذ إجراءات أكثر اتساقاً وتحقيق تماسك أفضل وتنسيق وتوفيق بين جهود المفوضية والجهود الوطنية في هذا المجال. ولهذا الغرض، تم تشكيل مجموعة عمل بشأن مساائل الجنسين لمساعدة المفوضية على دراسة التحديات التي تواجهها في هذا المجال. ولهذا الغرض، تم تشكيل مجموعة عمل بشأن مساائل الجنسين لمساعدة

المفوضية على دراسة التحديات التي تواجهها في هذا المجال تمهيدا للمناقشات التي يجريها رؤساء الدول والحكومات حول مسائل الجنسين. وقامت المفوضية بتنظيم اجتماعين لهذه المجموعة، عقد الأول من 4 إلى 6 مارس والآخر عقد من 22 إلى 25 مايو 2004 في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا.

150- وقدمت مجموعة العمل توصيات مختلفة لتحسين القدرة على الأداء بما في ذلك ما يلي، من بين أمور أخرى: الطريقة التي يجب أن تتعامل بها مديرية مسائل الجنسين مع مختلف أصحاب المصالح - داخليا وخارجيا - وكذلك فيما يتعلق بزيادة أعداد العاملين وتحديد ميزانية المديرية ووضع سياسة للاتحاد الأفريقي بشأن الجنسين واستراتيجية لدمج هذه المسائل في برنامج الاتحاد وإنشاء اللجنة الفنية المتخصصة حول المرأة ومسائل الجنسين.

151- ويذكر المجلس أيضا أنه قد اعتمد خلال اجتماعه في مابوتو، موزمبيق، في يوليو 2003، المقرر EX/CL/DEC.66 (III) الذي ينص على ما يلي: "يؤكد ضرورة قيام الاتحاد الأفريقي بمتابعة العملية الرامية إلى تفعيل لجنة المرأة الأفريقية حول السلام والتنمية وخاصة دمجها على نحو متسق في الهياكل الجديدة للاتحاد وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي".

152- وعليه، قامت المفوضية بعقد اجتماع للجنة من 20 إلى 22 مارس 2004 في مقر الاتحاد. وقد شارك في هذا الاجتماع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة المرأة الأفريقية حول السلام والتنمية. واستعرض الاجتماع المسائل المتعلقة بهذه اللجنة مع التركيز على نحو رئيسي على استخلاص الدروس المكتسبة من الماضي من أجل تقديم مقترحات بشأن الطريق للمضي قدما. وأقرت هذه المقترحات التغييرات التي حدثت أثناء تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، والبرنامج الجديد للاتحاد الأفريقي بشأن مسائل الجنسين. ولا يزال يجري بحث توصيات الاجتماع من قبل المفوضية. غير أن تقرير الاجتماع يقدم إلى هذه الدورة للمجلس.

153- وبينما يتم الاعتراف بالكامل بالإنجازات التي تحققت حتى الآن والإشادة برؤساء دولنا وحكوماتنا، تأمل المفوضية في أن تتمثل نتائج الدورة الحالية في قيام الدول الأعضاء/رؤساء الدول والحكومات بما يلي:

- 1) تأكيد الالتزامات السابقة مجددا كما تم الإعراب عنها في وثائق مثل بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا والذي يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.
- 2) التعهد باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على قوة الدفع الحالية وتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ودفع البرنامج الخاص بالجنسين إلى الأمام.
- 3) تحمل المسؤولية الشخصية لدعم ومتابعة الأنشطة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف البلدان.

154- وعلى وجه التحديد، من المطلوب اتخاذ ثلاثة قرارات عريضة بشأن السياسات لتمكين المفوضية من الوفاء بصلاحياتها المتعلقة بالجنسين، وهذه القرارات هي:

- 1) زيادة أعداد العاملين واعتمادات الميزانية المخصصة لمديرية المسائل المتعلقة بالجنسين بصورة تتناسب مع المسؤوليات المنوطة بها والأولوية الممنوحة لتعزيز المساواة بين الجنسين من قبل رؤساء الدول والحكومات.

- (2) إنشاء اللجنة الفنية المتخصصة حول المرأة ومسائل الجنسين لربط الإجراءات التي تتخذ على مستوى الدول الأعضاء على نحو أوثق بأنشطة المفوضية والسماح بالتعزيز المتبادل بين مبادراتهما حتى يتسنى لهما تقوية بعضهما البعض الآخر.
- (3) توضيح الأدوار المنوطة بمديرية مسائل الجنسين واللجنة الفنية المتخصصة حول المرأة ومسائل الجنسين ولجنة المرأة الأفريقية حول السلام والتنمية بغية مواءمتها والتوفيق وتحقيق التفاعل التكاملي فيما بينها حتى يتسنى تعزيز أنشطتها وتقويتها على نحو متبادل.

8- المعلومات والاتصالات

- 155- تستمر الهياكل الأساسية غير الكافية للاتصالات والإعلام في المفوضية في تقويض تأثير الاتحاد الأفريقي على وسائل الإعلام، ومن ثم جعل التخطيط والتسويق والترويج للاتحاد الأفريقي أمرا صعبا ليس فقط في دوائره داخل القارة بل أيضا خارجها.
- 156- ولهذا السبب، قبلت المفوضية النصيحة التي قدمها إليها الخبراء بشأن إعادة هيكلة وحدة الاتصالات لجعلها أكثر نشاطا وفعالية. وبالتالي، يقترح تركيز الجهود في هذا الصدد على ما يلي:
- (1) المعلومات العامة.
 - (2) الترويج.
 - (3) إدارة الموقع على شبكة الانترنت.
- 157- وتتمثل الحكمة وراء ذلك في الجمع بين توفير الخدمات وإدارة السياسات من أجل تحقيق الفعالية في التكاليف ومواكبة أحدث التكنولوجيات العالمية المعاصرة للاتصالات والمعلومات. ويؤدي ذلك بدون شك إلى زيادة حتمية في التكاليف الجارية وخاصة لتعيين عاملين جدد وتنفيذ بعض التعديلات الإدارية من أجل تحقيق أداء أكثر فعالية.
- 158- وسوف يؤدي تعزيز القدرات إلى:
- (1) استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز صورة الاتحاد الأفريقي وتبسيط الضوء على اهتمامات أفريقيا والعمل كقوة رئيسية للتجديد بالتنمية السياسية والتكامل الاقتصادي للقارة.
 - (2) الخدمة على نحو أفضل كأمانة لمؤتمر وزراء الإعلام والاتصالات الأفريقيين الذي يعقد للمرة الأولى كلجنة فنية متخصصة للاتحاد الأفريقي مسؤولة عن مسائل الاتصالات.
 - (3) الترويج للاتحاد الأفريقي على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية من خلال تطبيق كافة التقنيات المتاحة المطبوعة والإلكترونية (الإذاعة والتلفزيون) والتكنولوجيا الجديدة للمعلومات.

9- المسائل الاقتصادية

- 159- تركزت جهود المفوضية على مجالين هما:

(أ) **دعم قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية: تنفيذ برنامج التدريب في مجال التكامل الاقتصادي لأفريقيا:**

- 160- لعل المجلس يذكر أنه رخص للمفوضية - في دورته المنعقدة في مابوتو بتنفيذ هذا البرنامج البالغ الأهمية. ويرى المجلس أن هذا البرنامج الموجه أساساً إلى موظفي المفوضية وأمناء المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك إلى الوزارات الأفريقية المكلفة بشؤون التكامل، قد استفاد من دعم مالي من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وتم تنفيذه على مرحلتين موافقتين للدورتين الاثنتين: الدورة المعدة للناطقين بالإنجليزية (من 19 يناير إلى 20 فبراير 2004)؛ والدورة المعدة للناطقين بالفرنسية (من 19 مارس إلى 20 إبريل 2004). والهدف الأساسي لهذا البرنامج هو تعزيز الوعي بالتكامل الاقتصادي باعتباره عنصراً أساسياً للتنمية الأفريقية، وبناء القدرات اللازمة للإدارة الفعالة للعملية الإقليمية في أفريقيا. وتشمل الفئات المستهدفة موظفي كل من الدول الأفريقية الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنها مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والإيكواس والإيقاد وكبار صناعات السياسة في بلدانهم، بمن فيهم الوزراء والسفراء والمديرون والأمناء الدائمون والمسؤولون عن شؤون التكامل في شتى المؤسسات.
- 161- وفيما يتعلق بالترشيحات المعلن عنها، ينبغي الإشارة إلى أنه - بالنسبة للدورة الإنجليزية - تم الإعلان عن 69 طلباً للترشيح (منها 36 من المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي و33 طلباً من 10 بلدان). أما فيما يتعلق بالدورة الإنجليزية، فقد بلغ عدد الترشيحات المسجلة 118 طلباً (71 من 20 بلداً و47 من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية).
- 162- تم تنفيذ الدورتين وفق بنية تراعي الوحدات التعليمية التالية:

- (أ) التكامل الاقتصادي: المسائل المفاهيمية والنظرية والتكامل الأفريقي القاري.
- (ب) التكامل والاقتصاد الإقليمي: أفريقيا في الاقتصاد العالمي والنيباد.
- (ج) تجربة التكامل الاقتصادي في أفريقيا.
- (د) المشاكل المتداخلة الإقليمية الأفريقية.
- (هـ) التعاون النقدي والتكامل الاقتصادي لأفريقيا.
- (و) دراسات حالة لمشاريع التكامل الاقتصادي الأفريقي.
- (ز) نحو جماعة اقتصادية أفريقية.
- (ح) السياسات والاستراتيجيات السياسية في سياق تكامل اقتصادي.
- (ط) تعزيز القدرات على التكامل الاقتصادي الأفريقي.
- (ي) برنامج متعدد الجنسيات للتكامل الإقليمي.
- (ك) رؤية للتكامل الاقتصادي في أفريقيا.

- 163- غير أن المجلس لاحظ أن برنامج التدريب هذا أثار حماساً غير منتظر بل مفرطاً لدى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ولم تستطع المفوضية أن تتكفل بعشرين (20) موظفاً فقط قدموا من الدول الأعضاء على الرغم من أن عدد الترشيحات بلغ أكثر من 100 مترشح. وهذا التحمس للبرنامج إنما هو دليل ملموس عن وجود حاجة كبيرة للتدريب في مجال التكامل الاقتصادي. ونظراً لأن التنمية

الاقتصادية لقارتنا تمثل أحد الأهداف الرئيسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، فمن الأهمية بمكان الاستمرار في تنظيم مثل هذه البرامج لفترة ما بما يتيح لجميع القوي الفاعلة في عملية التكامل في أفريقيا الاستفادة منها. والدليل على ذلك أنه في نهاية كل دورة أجمع المشاركون على تقديم التوصيات التالية: تنظيم هذه الدورات بانتظام على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي وتطوير وتنظيم برامج تدريب أخرى في المجالات التي تشكل تحديات لأفريقيا. وتجرى المفاوضات حالياً مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بهدف تجديد تمويل البرنامج.

التوصيات:

- 164- توجه المفوضية عناية المجلس إلى ما يلي:
- (أ) استعداد المفوضية لمواصلة تنفيذ برنامج التدريب هذا حول التكامل الاقتصادي في أفريقيا نظراً لأهمية الاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- (ب) استعداد المفوضية لزيادة مستوى الميزانية المخصصة لتنفيذ هذا البرنامج زيادة ملحوظة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء وتوسيع نطاق البرنامج ليشمل لغات العمل الأخرى للمنظمة.

التعاون الدولي:

- 165- فيما يخص مجال العمل هذا، فقد عنيت المفوضية بالبنود التالية على وجه الخصوص:

ألف - متابعة قمة أفريقيا – أوروبا:

- 166- في إطار الحوار بين أفريقيا وأوروبا، انعقد اجتماع موسع لخبراء الترويكاف في دبلين (أيرلندا) في 17 و18 فبراير 2004 مسبقاً باجتماع الخبراء المعنيين بالديون الخارجية لأفريقيا وتلا كلاهما اجتماع الترويكاف الوزاري المنعقد أيضاً في دبلين في أول إبريل 2004. وقد توجت هذه الاجتماعات المختلفة بصدور بيانات متفق عليها حول بنود جدول الأعمال التي وزعت على الدول الأعضاء بغرض الاستفادة منها – عند الحاجة. وبوجه عام، فقد تمحور النقاش خلال هذه الاجتماعات حول الإشكاليات التالية: السلم والأمن، والحكم، والتكامل الإقليمي والتجارة والنزعة التعددية وبعض المسائل المتصلة بالتنمية مثل المديونية والهجرة والأمن الغذائي وفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز. وقد وردت في البيانات المتفق عليها والمشار إليها وجهات نظر الطرفين حول المواضيع المذكورة آنفاً.
- 167- غير أنه إذا كان الإجماع قد عقد على تحقيق تقدم ملحوظ فيما يخص معظم الإشكاليات المدرجة في جدول أعمال الحوار الأفريقي – الأوروبي، فمثل هذا الاجتماع غير وارد فيما يتعلق بقضية زيمبابوي والمديونية الخارجية لقارتنا.
- 168- استقطبت قضية زيمبابوي اهتمام المشاركين في الاجتماع الأخير للترويكاف الوزاري المنعقد في دبلين في أول إبريل 2004. وأشارت أوروبا إلى أن الوضع في زيمبابوي لم يشهد أي تطور منذ فبراير 2002 (تاريخ فرض العقوبات على

زيمبابوي) إلى يومنا هذا. وبعبارة أخرى ، واستناداً إلى الشركاء الأوروبيين ، لا تزال تسود البلد أعمال العنف والتهديد السياسي وانتزاع الحريات بشتى الأشكال. ورداً على هذه الملاحظة من الطرف الأوروبي، أشار الوفد الأفريقي إلى ما يلي : إن ما تحتاج إليه زيمبابوي هو السلم. ومن ثم ، فإن المشكلة الحقيقية لهذا البلد يمكن إيجازها في السؤال التالي: كيف يمكن مساعدة زيمبابوي على التغلب على صعوبات الماضي؟ وتم بعد ذلك الاقتراح بتشجيع الزيمبابويين على الجلوس حول المائدة لإيجاد الدينامية الداخلية لتسوية مشاكلهم. ومن جهة ثانية ، أشار الوفد الأفريقي إلى أن مشكلة زيمبابوي مرتبطة في المقام الأول بالإجحاف ذى العلاقة بالعهد الإستعماري الماضي. وتمثل هذا الإجحاف أساساً في مصادرة معظم الأراضي الصالحة للزراعة على يد أقلية زيمبابوية. وبالتالي، فإن مشكلة الإجحاف التي هي مصدر البؤس والفقر هي ما ينبغي تسويته بصفة دائمة، قبل الإشارة إلى مشاكل حقوق الإنسان. وباختصار، فقد أكد الطرف الأفريقي على تعزيز الحوار وطلب إلى أوروبا تشجيع الزيمبابويين على اتباع هذا الطريق.

169- وفيما يتعلق بالديون الخارجية لأفريقيا ، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن ارتياحه لنوعية ومحتوي التقرير المشترك بين أفريقيا وأوروبا حول هذه المسألة. بيد أنه أشار إلى أن حل هذه المشكلة ليس سياسياً بقدر ما هو اقتصادي؛ وإلى ضرورة تعجيل البلدان المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها التي قطعها على نفسها في مونتيري . أما أوروبا ، فستقوم من جانبها بإعادة تدوير الصندوق الأوروبي للتنمية لفائدة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأبرز الاتحاد الأفريقي ، من جانبه ، ضرورة اللجوء إلى الحلول السياسية للتغلب على عبء الديون الخارجية للقارة. وطلبت أفريقيا أيضاً بذل المزيد من الجهود لزيادة مساعدة البلدان الأشد فقراً، والبلدان الأكثر تضرراً من وباء فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والبلدان التي دخلت في مرحلة ما بعد النزاع. كما أكدت ضرورة إجداد التنسيق بين المانحين والداننين.

الملاحظات:

170- ينبغي الملاحظة بأن مراكز اهتمام شركائنا تتغير بتغير رئاسات الاتحاد الأوروبي. وأدى ذلك إلى التطور المستمر في أجندة الترويكاً وتغير آليات المتابعة التي وضعتها قمة القاهرة تغيراً ملحوظاً. ونتيجة لهذا الوضع ، نبتعد تدريجياً من الأولويات الواردة في إعلان القاهرة التي تشكل الأساس للحوار الأفريقي – الأوروبي. ومن جهة أخرى، ينبغي الإشارة إلى صعوبة الاستفادة من موارد الصندوق الأوروبي للتنمية؛ الأمر الذي يجوز أن يكون السبب في ضعف القدرة على الاستيعاب على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

التوصيات:

171- توجه المفوضية عناية المجلس إلى الترتيبات التي تعتمزم تنفيذها لزيادة فاعلية ودينامية الحوار الأفريقي – الأوروبي:

(أ) تعتمزم المفوضية متابعة الحوار الأفريقي – الأوروبي على جميع الأصعدة المقررة لهذا الغرض؛ ومن ثم، فهي مصرة على تنشيط

الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي لأجل عقد قمة أفريقيا – أوروبا في 2005.

- (ب) تعزم المفوضية إحالة جدول أعمال الاجتماعات التي ستعقدتها الترويكما إلى مجلس الوزراء لبحثها وتقديم مقترحات بشأنها، وذلك قبل انعقادها.
- (ج) تعزم المفوضية الشروع في مشاورات مع نظيرتها الأوروبية حول طرق تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها على أساس توافق الآراء بين الطرفين على نحو فعال.

باء: فيما يتعلق بمبادرة مؤتمر طوكيو الدولي حول تنمية أفريقيا:

- 172- لعل المجلس يذكر أن مؤتمر طوكيو الدولي الثالث حول تنمية أفريقيا المنعقد في طوكيو تركز أساسا على استعراض الإشكاليات التالية: دعم السلم والحكم وتنمية الزراعة وتنمية القطاع الخاص ، بما في ذلك السياحة وتوفير المياه، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنمية الموارد البشرية ؛ وفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والأمراض الأخرى المعدية ، والتعاون بين أفريقيا – آسيا. وقد نوشت هذه المسائل من قبل في سياق الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر طوكيو الثالث حول تنمية أفريقيا ، مما أتاح الفرصة لكل من الأقاليم الخمسة للقارة لكي تعرب عن احتياجاتها بالنسبة لهذه الأولويات.
- 173- في طوكيو ، أبرز كل من اليابان وشركاؤها في مجموعة الثمانية والمؤسسات المالية الدولية ، بالأخص البنك الدولي، العوامل التي بررت سوء أداء البلدان الأفريقية وقدم توصيات من شأنها مساعدة تنمية أفريقيا، يتعلق أهمها بالسلم والأمن البشري والحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وازدهار القطاع الخاص عن طريق تبني خصال اقتصاد السوق وسياسات اقتصادية كفيلة بتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام (باعتباره أداة رئيسية للقضاء على الفقر ووسيلة لبلوغ أهداف الألفية واقعا). ومن هذا المنظار، أتاح مؤتمر طوكيو الثالث حول تنمية أفريقيا الفرصة للبلدان الغنية لكي تؤكد تمسكها بمفهوم "الملكية" و"الشراكة" الواردين بالفعل في خطة عمل طوكيو التي اعتمدها مؤتمر طوكيو الثاني حول تنمية أفريقيا المنعقد في 1998.
- 174- إن البلدان الغنية – إقرارا منها بأن النيباد تعكس إرادة أفريقيا للخروج من التخلف الهيكلية والمزمن؛ وتسليما منها بضرورة جعل هذه الشراكة في صلب تعاونها مع أفريقيا، إنما أرادت بذلك إرسال خطاب واضح إلى البلدان الأفريقية، مفاده أن التنمية عملية داخلية في المقام الأول قبل أن تكون خارجية. ومن ثم ، فهي موافقة تماما على مبدأ "ملكية" أفريقيا لسياساتها واستراتيجياتها الإنمائية. وفي هذا السياق، فقد وعدت هذه البلدان بإعادة توجيه وتعديل سياساتها التعاونية مع أفريقيا لمساعدتها على تنفيذ برنامج النيباد.
- 175- وفيما يتعلق بالبلدان الأفريقية الحاضرة في طوكيو ، تنبغي الإشارة إلى أنها اعترفت بالأداء المخيب للأمال الذي سجلته اقتصادات القارة وأعربت عن وحدة موقفها حول برنامج النيباد. ومن ذلك أقرت هذه البلدان بالعراقيل التي تحول دون تحقيق أهداف الألفية وأعربت عن ضرورة القيام بكل ما هو ممكن تذكيا لهذه العراقيل بما يسمح بإخلاء الطريق نحو النمو والتنمية المستدامة. وانطلاقاً من ذلك، اقترح القادة الأفريقيون على نظرائهم العمل في ثلاثة اتجاهات وهي : وضع آلية متابعة وتقييم

- لمبادرة مؤتمر التيكاد، وعقد مؤتمر قمة غير عادي لتقييم جميع المبادرات الموجهة إلى أفريقيا وإنشاء صندوق أفريقيا للسلم.
- 176- هنا جملة من التساؤلات يقتضي الأمر أن تطرح فيما يختص بقدرة أفريقيا على الاستفادة من مبادرة مؤتمر التيكاد فهل أدركت أفريقيا مغزى الرسالة التي ينطوي عليها مفهوم "الامتلاك"؟ وهل بإمكان أفريقيا تعبئة القطاع الخاص الدولي لتمويل برنامج النيباد مع كل ما يميزها من انعدام الاستقرار والأمن؟ وهل بإمكان أفريقيا دعم السلم داخل حدودها في الوقت الذي تندلع فيه نيران الحرب على شكل متواصل. وهذه التساؤلات ليست حصرية وتؤدي إلى المقترحات التالية:
- 177- ولعل المجلس يذكر أيضا أن أفريقيا يتعين عليها أن تتولى مصيرها بنفسها، إن هي رغبت في تنشيط الأداة المرتبطة بمفهوم "الامتلاك". وبعبارة أخرى، فلا بد لها أن تسوي بنفسها النزاعات العديدة التي تداهمها، وتستخدم الأموال العامة لتمويل المشاريع الكبرى لبرنامج النيباد (يمكن كل بلد الإسهام في هذا الصندوق بنسبة 7ر0% من الناتج المحلي الخام) باعتبار أن هذه المشاريع تخضع للاحتكار الطبيعي. ولم يعد القطاع الخاص يهتم بها؛ وأن تتخلى عن الفكرة القائلة بأن القارة صالحة للزراعة فقط وتعتمد سياسة تصنيع حقيقية. وبالتالي، فإنه إذا تم أخذ مفهوم "الامتلاك" الذي يعد إحدى الركائز الرئيسية لمؤتمر التيكاد، بهذا المعنى، فإن أفريقيا لن تعود هي القارة التي تسجل فيها أسوأ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا سيؤدي بالطبع إلى زيادة تعبئة الشراكة التي وعدت بها البلدان الغنية ضمن مؤتمر التيكاد.

التوصيات:

- 178- تم استعراض انتباه المجلس إلى الأنشطة التالية التي تعزز المفوضية الشروع فيها في إطار تنفيذ مبادرة التيكاد:

- (أ) تعزز المفوضية الاضطلاع بدور وصلة بينية تربط بين البلدان الأفريقية واليابان. ومن شأن ذلك ضمان تنسيق أفضل وإضفاء المزيد من الوضوح على تنفيذ برنامج مؤتمر التيكاد؛
- (ب) تعزز المفوضية جمع كافة المشاريع ذات البعد الإقليمي والقاري والمعروضة على التيكاد للنظر فيما إذا كانت قابلة للتمويل؛ وذلك لأجل مواءمتها ومتابعة تنفيذها.
- (ج) وتنوي المفوضية إجراء مفاوضات مع السلطات اليابانية لضمان انعقاد التيكاد على أساس التناوب بين أفريقيا واليابان.

10- إنشاء البنك المركزي الأفريقي:

- 179- إن هدف الاتحاد الأفريقي هو إنشاء وحدة نقدية أفريقية ذات بنك مركزي واحد وعملة واحدة. وفي هذا الصدد، فقد حضرت المفوضية اجتماعات رابطة البنوك المركزية الأفريقية لتأكيد ضرورة التعجيل بإنشاء مثل هذه المؤسسة. ومن ثم، وبعد بحث التقرير المرحلي بشأن تنفيذ برنامج التعاون النقدي الأفريقي في 11 فبراير 2004، فوضت هيئة مكتب رابطة البنوك المركزية الأفريقية لجنتها الفنية لاستعراض ومراجعة تسلسل وتوقيت المراحل، والمفاهيم والمناهج، وكذلك الاتساق

الداخلي لمعايير التلاقي المتعلقة ببرنامج التعاون النقدي الأفريقي. وقد لاحظ محافظو البنوك ضرورة إثارة اهتمام أصحاب المصلحة خارج نطاق البنوك المركزية، وذلك مثل الوزارات المسؤولة عن الاقتصاد والمالية والتخطيط والتجارة التي تتعامل مع قضايا القطاعات المالية والعقارية لكي تقوم بدورها، وذلك لتمكين البنوك المركزية من الوفاء بأهداف برنامج التعاون النقدي الأفريقي. ولقد شعر المحافظون بالقلق إزاء التفاوتات والتناقضات بين البرامج النقدية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبرامج التعاون النقدي الأفريقي. ولذلك، فقد تم التأكيد من جديد على الحاجة إلى اتساق وتواءم تنفيذ السياسات لتحقيق الأهداف.

180- وعلاوة على ذلك، فإن الأخ الزعيم معمر القذافي أكد أثناء الندوة التي عقدها مؤتمر المحافظين في طرابلس في 29 مارس 2004، على الضرورة الملحة للتكامل الاقتصادي والنقدي في أفريقيا. وأعاد إلى الأذهان في خطابه أن العالم قد تغير تغيرا مذهلا على مدى العشرين عاما الماضية وذلك بإنشاء الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ورابطة دول جنوب شرق آسيا. كما أعاد إلى الأذهان أيضا أن الزعماء الأفارقة كانوا قد اتفقوا في السابق على إنشاء بنك مركزي أفريقي كواحد من المؤسسات المالية المذكورة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. واقترح الزعيم الليبي أن برنامج التعاون النقدي الأفريقي يمكن أن يبدأ بإنشاء مجلس البنوك المركزية الأفريقية ومجلس للمحافظين وإجراءات إدارية أخرى، على أن يشكل المجلس ومجلس المحافظين الجمعية العامة للبنك المركزي الأفريقي. وفي هذا الصدد، فقد أشير على المحافظين بأن يستفيدوا من دروس الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا في عملية إنشاء البنك على الفور.

181- يجرى الآن بحث اقتراح إنشاء لجنة للإشراف على تأسيس البنك المركزي الأفريقي تمهيدا لإقرارها من قبل القمة. وستقدم اللجنة تقاريرها إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

182- ومن ثم، فإنه مطلوب من القمة أن تلاحظ الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن للمتابعة السريعة بشأن إنشاء البنك المركزي الأفريقي وبحث وإقرار تشكيل لجنة البنك المركزي الأفريقي.

11 - التجارة والصناعة

183- بذلت إدارة التجارة والصناعة جهودها لتنفيذ مقررين رئيسيين خلال الفترة موضوع التقرير. وهذان المقرران هما المقرر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.4(II) والمقرر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.5(II) وكلاهما قد أقرهما رؤساء الدول والحكومات خلال دورتهم العادية الثانية التي عقدت في يوليو 2003 في مابوتو، موزمبيق.

184- في هذين المقررين المذكورين، طلب من رئيس المؤتمر أن يجرى مشاورات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتكوين فريق تفاوضي، لكي يتفاوض نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والتي هي أيضا أعضاء في منظمة التجارة العالمية. كما طلب ثانيا من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تنسق وتراقب وتواءم جهود المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية والدول الأعضاء المشتركة في مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق هذه الغاية، كان يتعين على المفوضية أن تنشئ آلية بينها وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، كما طالبوا أيضا بإنشاء آلية مراقبة مشتركة بين

الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بحيث تشتمل على مختلف التجمعات/المجموعات الاقتصادية الإقليمية المتفاوضة الأفريقية.

تحدي إعادة مفاوضات منظمة التجارة العالمية إلى مسارها من جديد:

185- في أثناء المجلس الأخير ، قدمت تقريرا عن انهيار المباحثات التجارية في كانون الثاني عقدت في المكسيك في سبتمبر 2003 ويسرني منذ ذلك الحين أن أشير في هذا التقرير إلى أن دولنا الأعضاء المنتمية إلى منظمة التجارة العالمية قد اشتركت مع نظيراتها في جهد مشترك يستهدف إعادة برنامج عمل الدوحة إلى مساره من جديد. وقد استلزم ذلك إجراء مشاورات بشأن كل من جوانب العمل المتعلقة بالعملية والجوانب الواقعية الجوهرية . وأجرى رئيس المجلس العام بالتعاون مع مدير عام منظمة التجارة العالمية مشاورات حول القضايا الحساسة والحرحة لفك جمود المفاوضات، أي المفاوضات المتعلقة بالزراعة والوصول إلى السوق غير الزراعية ومبادرة القطن وما يسمي بقضايا سنغافورة.

186- على جانب دولنا الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، فقد أجريت مشاورات مكثفة على المستوي الوزاري ومستوي المسؤولين في فترة ما بعد كانون بهدف وضع استراتيجية أفريقيةا للمفاوضات على نطاق منظمة التجارة العالمية. وقد أتاحت هذه الاجتماعات الفرصة أمام الوزراء الأفارقة ليتدبروا انهيار مباحثات كانون، وليؤكدوا مجددا التزام أفريقيا بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

187- وإنه لفي ضوء هذه الخلفية من الجهود السياسية المكثفة التي بذلتها كل الأطراف المعنية ، فإنني أود أن أطلع المجلس على ما أسفر عنه المؤتمر الثاني لوزراء التجارة والجمارك والهجرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والذي عقد في كيجالي، رواندا، من 24 - 28 مايو 2004. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباه المجلس إلى التحدي الماثل أمام دولنا الأعضاء المشتركة في الدورة القادمة للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية والمقرر انعقادها في جنيف في هذا الشهر الحالي يوليو 2004 . وربما يود المجلس في هذا المقام أن يدرس بعناية مقررات زملائه وزراء التجارة بغية الموافقة عليها ورفعها إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لإقرارها. ومن ثم، وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أدعو المجلس أن يبحث - من بين أمور أخرى - إقرار إعلان كيجالي والاتفاق العام الذي تم التوصل إليه في كيجالي على التوالي، حتى يتسنى للوثيقتين أن تشكلا قواعد إرشادية فنية للمفاوضين الأفارقة الذين قد يشتركون مجددا في جولة مفاوضات التنمية بالدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

ضمان الدور التنسيقي للاتحاد الأفريقي في مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية:

188- فيما يتعلق بمفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية ، أود أن أشير في هذا التقرير إلى أن إجمالي ما يصل إلى 47 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد قسمت أنفسها في شكل أربع مناطق جغرافية بهدف التفاوض بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، أود أن يلاحظ المجلس أنه - مع إطلاق المرحلة الثانية لمفاوضات إتفاقية الشراكة الاقتصادية في سبتمبر 2003 نجد أن هناك ثلاث مفاوضات تكون قد بدأت، أي في مناطق غرب أفريقيا ووسط أفريقيا وأفريقيا الشرقية/الجنوبية. كما أن مفاوضات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي توشك على الإنطلاق في هذا الشهر يوليو 2004. وأود في هذا السياق أن ألفت إنتباه المجلس إلى المشكلة التي تمثلها العضوية المتعددة والمتشابهة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في

- التشكيلات الجغرافية بمفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية وإلى الصعوبة التي يمكن أن يشكّلها إنعدام الإتساق والتماسك بين تشكيلات مفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية وتجمعات التكامل الإقليمي بالنسبة لعملية التكامل الإقليمي الأفريقي. ومن ثم، فإنه ليس من المبالغة في شيء القول بأن الحاجة تدعو إلى ضمان أن تكون مفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية متنسقة ومنسجمة مع أهداف الإتحاد الأفريقي وليست مقوضة لها.
- 189- وفي هذا السياق، أود أيضا أن ألفت إنتباه المجلس إلى أن تشكيلات مفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية تزيد من تعقيد مساحة التكامل الإقليمي للإتحاد الأفريقي، وهي الساحة المعقدة بالفعل بإنتشار المؤسسات الإقليمية والعضوية المتعددة لأعضاء الإتحاد الأفريقي في هذه المجموعات الإقتصادية الإقليمية المختلفة وغيرها من المؤسسات الإقليمية الأخرى.
- 190- وربما يود المجلس أن يبحث بدقة وعناية هذا الوضع في ضوء الحاجة إلى ضمان التنسيق والمراقبة والمواءمة الفعالة للعملية الأفريقية التي تستهدف تكامل مجالها الإقتصادي من ناحية، والمراقبة المشتركة لمفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية من ناحية أخرى، وذلك بقية حماية مصالح أفريقيا ذاتها. وفي هذا الصدد، أود القول أنه يتعين على المفوضية، حسب توجيهات المؤتمر الذي عقد في يوليو الماضي في مابوتو، أن تبذل الجهود لإنشاء آلية التنسيق الإقليمي. ولقد قامت المفوضية حتى الآن بصياغة مذكرة التفاهم ووزعتها على الجماعات الإقتصادية الإقليمية. وقام بعضها بمراجعة مشروع المذكرة بالإشتراك مع المفوضية في إجتماع عقد مؤخرا في إبريل 2004، بينما بعث البعض الآخر بملاحظاته إلى مفوضية الإتحاد الأفريقي، ولا يزال آخرون في سبيل الحصول على موافقة أجهزة السياسة التابعة لهم. وتتوقع مفوضية الإتحاد الأفريقي إتمام الصياغة النهائية لمذكرة التفاهم في القريب العاجل تمهيدا لأن توقع عليها المجموعات الإقتصادية الإقليمية ومفوضية الإتحاد الأفريقي قبل بدء المفاوضات الفعلية. وربما يسود المجلس في هذا الصدد أن يطلب من المفوضية الإسراع بعمل التحضيرات اللازمة لعقد إجتماع تنسيق مفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية بين مفوضية الإتحاد الأفريقي والمجموعات الإقتصادية الإقليمية، خلال الربع الأخير من عام 2004.
- 191- فيما يتعلق بآلية مراقبة مفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية بين مفوضية الإتحاد الأفريقي ومفوضية الإتحاد الأوروبي. فإنني أود الإشارة أمام المجلس إلى أن مفوضية الإتحاد الأفريقي قد أحرزت تقدما في مشاوراتها بشأن هيكل هذه الآلية وطبيعة إطارها المؤسسي المزمع تشكيله. ومن ثم، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير للمفوضية الأوروبية لما تم إحرازه من تقدم مشترك حتى الآن، كما أود حثها على وضع الصياغة النهائية لمذكرة التفاهم بيننا في أقرب وقت ممكن حتى تصبح هذه الآلية سارية المفعول وفعالة.

التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية:

- 192- بالنسبة لإمكانية إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية، التي بحثها وزراء التجارة بإستفاضة، فإنه من المتوقع أن تعجل الدول الأعضاء بإنشائها بموجب إعلان سرت الذي أعلن قيام الإتحاد الأفريقي. وربما يود المجلس أن يعرب عن تقاسمه القلق مع زملائه من وزراء التجارة بشأن التحدي الذي يواجه التحقيق المحتمل لإنشاء مناطق التجارة الحرة الإقليمية، وربما يود المجلس أيضا ملاحظة ما ورد في تقرير زملائه وزراء التجارة فيما يتعلق بوجود تعقيدات قد تنشأ بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة القارية ثم للسوق

- المشتركة الأفريقية في نهاية المطاف، حيث أن التجمعات الإقليمية المختلفة تظهر تطور من خلال مناطقها التجارية الحرة.
- 193- وربما يود المجلس، في هذا الصدد، أن يدعو إلى أن تقوم المفوضية بإجراء دراسة، لمصلحة الدول الأعضاء، لتحديد التعقيدات التي تنطوي عليها مشكلة العضوية المتعددة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الترتيبات التجارية الإقليمية الأخرى في القارة، ووضع برنامج للحد الأدنى من الإلتقاء والتقارب وخريطة طريق تستهدف تحقيق منطقة التجارة الحرة على مستوى القارة على المدى القصير/ المدى المتوسط وفقا لخطة العمل الإستراتيجية لفترة السنوات الأربعة.

12- الشؤون الاجتماعية

1- مقدمة:

- 194- ينطوى برنامج عمل إدارة الشؤون الاجتماعية للفترة من 2004 – 2007 على طموحها بأن " تعزز إتخاذ نهج شامل يركز على الإنسان كمدخل للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتنسيق القطاع الإجتماعى فى داخله وفيما بين قطاعاته بغية التخفيف من حدة الفقر وتحسين نوعية حياة الشعوب الأفريقية ولا سيما الفئات الأكثر تضررا وتمهيشا".

2- الصحة والتغذية:

- 195- إن التحدى الرئيسى هو الحد من التأثير المدمر لفيروس العوز المناعى البشرى/ الإيدز والسل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، وهى الأسباب الثلاثة الرئيسية للإعتلال والوفيات فى أفريقيا. وهذه الأمراض كلها مرتبطة إرتباطا وثيقا بالفقر. وقد حاولت مفوضية الإتحاد الأفريقى، منذ القمة الإستثنائية التى عقدت فى أبوجا فى عام 2001، جاهدة أن تقوم بدور فى تنفيذ الإلتزامات ذات الصلة بما فى ذلك تعزيز الوصول إلى العقاقير الضرورية لفيروس العوز المناعى البشرى/ الإيدز وإتاحتها فى متناول الجميع. وفى هذا الصدد، وبناء على ما طلبه رؤساء الدول والحكومات، فإن مفوضية الإتحاد الأفريقى تعمل الآن فى سبيل وضع سياسة على مستوى القارة لحشد الأزرمة لمكافحة فيروس العوز المناعى البشرى/ الإيدز والأوبئة الأخرى، بما فى ذلك تعزيز الوصول إلى الصندوق العالمى لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. بل وإن الحيلولة دون المزيد من الإنتشار، وخاصة بين المراهقين والشباب، لتعتبر أمرا حيويا بالنسبة للسيطرة على فيروس العوز المناعى البشرى/ الإيدز. وعلى الرغم من أنه يمكن الوقاية من الملاريا وعلاجها بسهولة، فإن السكان يواجهون خطر عدم الوصول إلى المعرفة والحصول على الناموسيات المعقمة ضد الحشرات والعقاقير الوقائية المتاحة للجميع. ولا تزال تعبئة المجتمع ككل – على المستوى القومى – لمكافحة هذه الأمراض تمثل تحديا، فضلا عن إدماج برامج مكافحة والسيطرة فى سياسة التنمية الشاملة، كما أن الأمر يقتضى تدعيم الشراكات على المستويات القومية والإقليمية والدولية، وتحقيق المزيد من التفاعل الفعال بين القطاعات المعنية فى الدول الأعضاء، فضلا عن بناء قدرة مفوضية الإتحاد الأفريقى لكى تنهض بدورها القيادى.
- 196- ولعلكم تتذكرون عام 2005 هو الموعد المحدد للقضاء على شلل الأطفال، وأنه يجب – تحقيقا لهذه الغاية – على الأطفال المعرضين للخطر أن يتلقوا التطعيمات اللازمة فى موعد أقصاه نهاية عام 2004، وأن يتلقوا فى أثناء ذلك أيضا التطعيمات المضادة للأمراض القاتلة الأخرى، فضلا عن التمتع بالخدمات الصحية الضرورية الأخرى. وإن

مفوضية الإتحاد الأفريقي ضالعة في الجهود الرامية إلى ضمان ذلك، وخاصة مع الدول ذات الأولوية القصوى والوكالات الرئيسية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة. ومن ثم، فإن الأمر يقتضى حث الدول الأعضاء مرة أخرى على أن تضمن على نحو جماعي أن جميع الأطفال قد تلقوا التطعيم ضد شلل الأطفال في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2004، بهدف تخليص العالم من شلل الأطفال للأبد. وبذلك، يتم تحويل موارد شلل الأطفال وبنيتها التحتية للتطعيم ضده إلى برامج صحية أخرى.

197- ولبحث هذه المسألة على نحو أكثر فاعلية بالنسبة للمستقبل، عقدت مفوضية الإتحاد الأفريقي ووزير الصحة الموزامبيقي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للقاحات والتطعيم جلسة خاصة لوزراء الصحة الأفارقة في مايو 2004 بسويسرا. وستعرض نتائج هذه الجلسة على المجلس على نحو مستقل.

ثالثاً: السكان والتنمية:

198- إن تأثير مختلف الاتجاهات والضغوط السكانية السلبية على التنمية الاجتماعية الاقتصادية يعد مصدراً للقلق في القارة. ولذلك، وتعزيزاً للوعي وحشد الالتزام بين أصحاب المصلحة وصناع السياسة، أعدت مفوضية الإتحاد الأفريقي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وثيقة بعنوان " حالة السكان في أفريقيا: السكان وتحدي الفقر"، والتي تجرى حالياً تقديمها إلى المجلس التنفيذي. وتؤكد الوثيقة على العلاقة بين ديناميات السكان بما في ذلك الصحة الإنجابية وفيروس العوز المناعي البشري/ الإيدز والفقر. وفي هذا الصدد، فإن الأمر يستدعي حث الدول الأعضاء على تكثيف الجهود لتحسين مؤشرات التنمية والوفاء بأهداف التنمية في الألفية الثالثة.

199- طالب مقرر مابوتو رقم 29 مفوضية الإتحاد الأفريقي بالتعاون مع برنامج الموئل (الموطن) التابع للأمم المتحدة، بتعزيز " تنمية البلدان والمدن " في ضوء حقيقة أن حوالي 70% من الأفارقة يعيشون في أحياء عشوائية وفي ظروف غير صحية للغاية. وعلاجا لهذه القضية، شرعت إدارة الشؤون الاجتماعية في عملية التحضير لعقد المؤتمر الوزاري حول الإسكان والتنمية " خلال الجزء الأخير من عام 2004".

200- إن مفوضية الإتحاد الأفريقي ضالعة في عملية تم بمقتضاها إجراء دراسات إقليمية فرعية حول وضع الصحة الإنجابية بعد عشر سنوات من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والمكتب الإقليمي الأفريقي التابع للإتحاد الدولي للأبوة المنظمة، وسوف يتم إستعراض النتائج بواسطة خبراء في المناطق الإقليمية الفرعية المعنية فيما بين يوليو وديسمبر 2004. وسوف ينتهي هذا كله بوضع خطة عمل قارية شاملة بخصوص الصحة الإنجابية. وبالمثل، عقدت سلسلة إجتماعات لمجموعات عمل مع المكتب الإقليمي الأفريقي التابع لمنظمة الصحة العالمية وبعض الشركاء الآخرين في أوائل 2004 لوضع مشروع " خريطة طريق " لتسريع جهود الحد من إعتلال ووفيات الأمهات والمواليد في أفريقيا. وهذا يعد تحدياً آخر للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الأفريقية والتي يجب على القارة مواجهته والتعامل معه لأجل نهضة أفريقيا خلال القرن الحادي والعشرين.

رابعاً: العمل والعمالة:

201- إن المفارقة التي يمثلها الفقر المدقع والمتزايد والحرمان الشديد في أفريقيا وسط وفرة من الموارد البشرية والطبيعية أمر جلي للعيان في ضوء التغييرات التي تطرأ على الوضع

العالمى للفقير. وفي هذا الصدد إتخذ المؤتمر الثانى لرؤساء الدول والحكومات قرار بعقد قمة غير عادية حول العمالة والفقير والتخفيف من حدة الفقر، فى واجادوجو، فى سبتمبر 2004 بناء على دعوة كريمة من حكومة بوركينا فاسو. ومن ثم، فإن الأمر يقتضى حث الدول الأعضاء على إجراء المشاورات المتعددة القطاعات الضرورية لضمان تقديم أقصى ما يمكن من المدخلات فى هذا المؤتمر المهم.

لجنة العمل والشئون الإجتماعية التابعة للإتحاد الأفريقى:

202- عقدت الدورة الثانية للجنة العمل والشئون الإجتماعية التابعة للإتحاد الأفريقى، فى كوتونو، بنين، من 19-24 إبريل 2004، وقد بحث هذا الإجتماع سلسلة واسعة من القضايا، وإن من أهمها: الإعلان وخطة العمل بشأن تخفيف حدة الفقر، ومشروع خطة العمل بشأن الإتجار غير المشروع فى البشر وخاصة النساء والأطفال ومشروع خطة العمل بشأن الأسرة فى أفريقيا ومشروع الإطار الإستراتيجى لإنتهاج سياسة حول الهجرة فى أفريقيا. ونظرا لأسباب مختلفة، فإن الهجرة فى أفريقيا قد بلغت معدلات لا مثيل لها وتتطلب إدارة منسقة على المستويات القومية والإقليمية والقارية. والهدف من ذلك هو التقليل إلى حد أدنى من تعرض المهاجرين للأخطار وكذلك الإستفادة من الهجرة حيثما ينطبق ذلك. وعلى هامش الدورة، عقدت مناسبتان مهمتان، هما ندوة عن تأثير فيروس العوز المناعى البشرى/ الإيدز على التنمية الإجتماعية – الإقتصادية فى أفريقيا وذلك بالإشتراك بين مفوضية الإتحاد الأفريقى ومنظمة العمل الدولية. كما عقدت جلسة خاصة لبعض رؤساء الدول والحكومات من بنين وبوركينا فاسو وغانا ونيجيريا وتوجو وموزامبيق ورئيس وزراء النيجر، وذلك لبحث تحضيرات القمة غير العادية حول العمالة والفقير المشار إليهما أعلاه.

203- وفى ختام الدورة، إتخذت لجنة العمل والشئون الإجتماعية عددا من التوصيات، فضلا عن إقرار خطة العمل بشأن الأسرة فى أفريقيا. أما عن تقرير وتوصيات دورة كوتونو، فهما مقدمان إلى المجلس لإقرارهما وإبداء أية توجيهات أخرى. وبصفة عامة، فإن الأمر يقتضى حث لجنة الشئون الإجتماعية والعمل على أن تكون أكثر فاعلية ومبادرة، كما يقتضى مطالبة مفوضية الإتحاد الأفريقى ببناء قدرتها على القيم بالدور المسند عليها لقدر اكبر من الفعالية. كما تم إبراز القيود المتصلة بتنسيق الكثير من القطاعات الإجتماعية تحت إجتماع دائم للجنة الفنية المتخصصة.

خامسا: الرعاية الإجتماعية:

بقاء الطفل وحمايته وتنميته:

204- لكى تضطلع أفريقيا بدور له معناه ومغزاه فى عالم العولمة للقرن الحادى والعشرين، فإنه يتعين عليها الإستثمار فى مجال أطفالها وشبابها. ويجب أن يبدأ ذلك بالوفاء بالإلتزامات ذات الصلة مثل الميثاق الأفريقى لحقوق الطفل ورفاهيته. ومن بين التحديات التى تتطلب الإهتمام، التجارة غير المشروعة فى الأطفال، وهذه ظاهرة تكتسب قوة دفع سريعة فى القارة الأفريقية. وتعد هذه الظاهرة إنتهاكا جسيما لحقوق الطفل، وذلك على الرغم من تعزيز الوعى الذى يقوم الإتحاد الأفريقى وشركاؤه. ونظرا لأن هذا يعد قضية تؤثر على كل من أفريقيا وأوروبا، فقد تناولتها الإجتماعات الإقليمية الثنائية بين أفريقيا وأوروبا، مما أسفر عن وضع خطة عمل مشتركة للمفوضية الأفريقية والمفوضية

الأوروبية بشأن الإتجار غير المشروع فى البشر ولا سيما النساء والأطفال. ويستلزم الأمر حث الدول الأعضاء على إستخدام خطة العمل هذه كدليل تسترشد به فى سن التشريعات لمكافحة الإتجار غير المشروع فى البشر، والعمل فى شراكة وثيقة مع الدول الأخرى والمجتمع الدولى لتنفيذها.

الأسرة الأفريقية:

205- تعد الأسرة مؤسسة مهمة فى المجتمع، ولا سيما فى أفريقيا. ومع ذلك، فإنها مهددة حاليا بتحديات كثيرة تواجهها القارة. وعندما أعلنت الأمم المتحدة عام 1994 ليكون العام الدولى للأسرة. كان قد تم تحقيق قدر كبير من الوعى بشأن الحاجة إلى مساندة هذا القطاع الحيوى فى المجتمع. وإحتفالاً بالعيد السنوى العاشر للعام الدولى للأسرة، كلفت الدورة الثالثة للمجلس التنفيذى التابع للمفوضية الأفريقية الذى عقد فى مابوتو فى يوليو 2003، مفوضية الإتحاد الأفريقى بوضع خطة عمل بشأن الأسرة فى أفريقيا، وجدير بالذكر أن أفريقيا هى أول قارة تنهض بخطة عمل بشأن الأسرة والتي ستشكل أيضا موقفا مشتركا لأفريقيا لدى القمة العالمية للأسرة المزمع عقدها فى الصين فى ديسمبر 2004. وقد رشحت الجمعية العامة للأمم المتحدة جمهورية بنين لتنظيم الإحتفالات بالعيد السنوى العاشر للعام الدولى للأسرة بالنسبة لمنطقة أفريقيا. ومن ثم، وفى هذا الصدد، ستطلق حكومة بنين خطة العمل رسميا فى يوليو 2004. ويقتضى الأمر مناشدة الدول الأعضاء تضافر الجهود للإحتفال بالعيد السنوى العاشر للعام الدولى للأسرة، وحثها على إطلاق وتنفيذ خطة العمل على المستوى القومى.

العقد الأفريقى للمعوقين (1999 – 2009):

206- نظرا للصراعات المسلحة وحوادث المرور وغير ذلك من الكوارث الأخرى، فإن النسبة المئوية لذوى العاهات آخذة فى الازدياد. وقد أنشأت حكومة جنوب أفريقيا أمانة فى كيب تاون لتنسيق تحقيق أهداف العقد وتنفيذها بواسطة منظمات المعوقين. وفى سبيل مراقبة وتنفيذ العقد وخطة العمل المتعلقة به، فإن مفوضية الإتحاد الأفريقى والمعهد الأفريقى لإعادة تأهيل المعوقين يعملان فى تعاون وثيق مع أمانة عقد المعوقين والأمم المتحدة. ويقتضى الأمر حث الدول الأعضاء على إتخاذ ما يلزم للوفاء بالتزاماتها لتعزيز رفاهية هذا القطاع المحروم من المجتمع.

تعزيز رفاهية المسنين والشيوخ:

207- لقد حدث على مر السنين إنقلاب سكاني أسفر عن تزايد سريع فى عدد كبار السن. ونظرا للصراعات السائدة ووباء فيروس العوز المناعى البشرى/ الإيدز بصفة خاصة، فإن كبار السن يواجهون صعوبات متزايدة. وقد أقر رؤساء الدول والحكومات إطار سياسة وخطة عمل بشأن كبار السن، وذلك خلال قمتهم التى عقدت فى ديربان فى يوليو 2002، بهدف تحسين نوعية حياة كبار السن، وتعمل مفوضية الإتحاد الأفريقى حاليا على نحو وثيق مع منظمة مساعدة كبار السن الدولية (هيلب إيدج إنترناشيونال) لتنسيق تنفيذ إطار السياسة وخطة العمل. ومن ثم، فإن الأمر يقتضى مناشدة الدول الأعضاء الإستفادة من إطار السياسة عند وضع السياسات والبرامج المتعلقة بكبار السن وإنشاء آلية مراقبة لضمان تنفيذها.

سادسا: مكافحة المخدرات وما يتصل بها من جرائم:

208- تنفيذاً لمقرر مابوتو بشأن مكافحة تعاطي المنشطات في الألعاب الرياضية، فإن مفوضية الإتحاد الأفريقي تعمل مع مكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة والمجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا لوضع مشروع خطة عمل. وسوف يبحث هذا المشروع المؤتمر الوزاري الثاني التابع للإتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات والمزمع عقده في موريشيوس في وقت لاحق من هذا العام. وسوف يقيم المؤتمر أيضا وضع تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالإتجار غير المشروع في المخدرات وسوء إستخدامها (2002 - 2006). وفي هذا الصدد، فإن الأمر يستدعي حث الدول - التي لم تقدم تقاريرها المرحلية إلى مفوضية الإتحاد الأفريقي - أن تفعل ذلك.

سابعاً: الثقافة:

209- وفي ميدان الثقافة أجريت أيضا مشاورات واسعة أشركت فيها المؤسسات الحكومية والدول والرابطات المهنية والقطاع الخاص وفرادى الخبراء والشخصيات البارزة. وكانت المساهمات العالية المستوى التي سجلت مصدر إلهام لوضع الرؤية والمهام، ذلك لأن الثقافة بالمعنى الكامل تتضمن المثل العليا والقيم لشعب ما، وهي التي تعطي المغزى والتوجيه لأي مشروع من مشاريع المجتمع.

210- باتفاق مع الخبراء المستشارين أود أن تؤكد - بوجه خاص - على صناعات الثقافة باعتبارها عوامل تنمية تحظى فيها القارة الأفريقية بمزايا نسبية من دون منازع. ويتعلق الأمر هنا بتشجيع التنوع الثقافي في إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وتعزيز المعارف والدراية والملكية الفكرية ومن أجل الأسباب ذاتها فإنني عازم أكثر من أي وقت مضى على التكفل بالميدان الرياضي الذي يسهم - إلى جانب الثقافة - ويقدر كبير في تصحيح الصورة السلبية لإفريقيا في العالم.

211- ومن جهة أخرى - فضلا عن ضرورة فتح مكتب تابع للإتحاد الأفريقي في باريس، في وقت لاحق، إنني اعتزم مراجعة الاتفاق بيننا وبين منظمة اليونسكو ودعم تعاوننا مع هذه المؤسسة ذات الأهمية الواضحة. وأخيرا سأبذل جهودا لأجل دعم شبكات المؤسسات والرابطات الثقافية الأفريقية والاستفادة منها باعتبارها عوامل تكامل.

ثامناً: رموز الإتحاد الأفريقي : الشعار والعلم والنشيد:

212- تدعيماً لوضع الإتحاد الأفريقي وهويته ، فإنه يتعين أن يكون له سمة أو علامة أو إشارة تدل عليه وتمثله ، أي شعار وعلم ونشيد . وفي هذا الصدد ، فإن مفوضية الإتحاد الأفريقي أنشأت - حسب تكليفها - فريق عمل، قام بمساندة من هيئة خبراء (محكمين) - ببحث وعرض المقترحات، فضلا عن رموز منظمة الوحدة الأفريقية القديمة. وفي مارس 2004 بحثت دورة المجلس التنفيذي المقترحات المقدمة بشأن الشعار والعلم وأوصى المجلس بالإبقاء علي رموز منظمة الوحدة السابقة. أما بالنسبة لمقترحات النشيد ، فقد تم بحثها فيما بعد ومن المقرر رفعها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها. وبعد ذلك سينظر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في المقترحات النهائية بشأن العلم والشعار والنشيد.

13- التعاون الأفريقي - العربي**المعرض التجاري الأفريقي - العربي السادس:**

- 213- أقيم المعرض التجاري الأفريقي – العربي السادس في الفترة من 5-14 ديسمبر 2003 بدار السلام ، تنزانيا.
- 214- وبالتوازي مع المعرض، عقدت ندوة للمستثمرين في 8 ديسمبر 2003 كما عقدت أربع اجتماعات لمشتريين والبائعين في قطاعات المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية ومواد ومعدات البناء والسلع الكهربائية المتوسطة والأدوات المنزلية والتحف اليدوية وسلع الهدايا في 9 ، 11 ، 12 ، 13 ديسمبر 2003 بهدف تسهيل المفاوضات التجارية بين الموردين والمشتريين لسلع محددة . كما تم أيضاً تنظيم لقاءات تشاورية بشأن تقييم المعرض التجاري الأفريقي العربي وإنشاء شبكات بين المتعاملين الاقتصاديين لكل من الجانبين.
- 215- ولقد كان عدد المشاركين في المعرض التجاري الأفريقي – العربي بالقياس إلي المعارض الخمس المماثلة السابقة – معقولاً مع ذلك ، ومع الأخذ في الاعتبار أهمية المناسبة والعدد الكبير للدول في المنطقتين ، فإن عدد الزائرين الذي يبلغ حوالي 46% كان دون المتوقع إلي حد كبير.
- 216- ومن المعتقد أن طول الوقت والإجراءات المطلوبين للوصول إلي العارضين الفعليين في كل دولة والقيود المالية والدعائية غير الكافية ومشاكل الاتصالات والنقل كلها أمور مسؤولة عن الأداء المتدني للمعرض التجاري الأفريقي العربي بصفة عامة.
- 217- وبغض النظر عما هو مذكور أعلاه ، فإنه من المعتقد أيضاً أن الأسلوب الحالي لتنظيم المعارض علي مستوي الجهتين المنسقتين، وهما مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للجامعة العربية، وتجاهل الدور الحيوي للقطاعات الخاصة في هذه العملية. كانا يمثلان قيوداً خطيراً ويستدعي إعادة النظر في الأسلوب والنهج برمته.
- 218- وفي ضوء هذه الخلفية ، فإن الاجتماع التشاوري بشأن تقييم المعرض التجاري الأفريقي – العربي والذي عقد علي هامش المعرض التجاري الأفريقي – العربي في ديسمبر 2003 بدار السلام ، اقترح إجراء تقييم شامل للمعرض التجاري الأفريقي – العربي بهدف تعزيز فاعليته في المستقبل . وتم أيضاً إبداء توصية لإنشاء اتحاد القوي الفاعلة الاقتصادية الأفريقية والعربية ، كما تم إنشاء لجنة منسقة لهذا الغرض.
- 219- أبلغ السودان ، باعتباره دولة عربية ، المفوضية من خلال الجامعة العربية أنه سيستضيف المعرض التجاري الأفريقي – العربي خلال عام 2005 .

المعهد الثقافي الأفريقي العربي:

- 220- عقد المعهد الثقافي الأفريقي – العربي ، الذي أنشئ في إبريل 2002 في باماكو بمالي ، حتى الآن أربعة اجتماعات لمجلسه التنفيذي ، واجتماعاً واحداً للمجلس الأكاديمي.
- 221- ومع ذلك ، وعلي الرغم مما ذكر أعلاه ، فإن المعهد يواجه حالياً مشاكل حادة من الناحية المالية والموارد البشرية فالميزانية السنوية والمثبتة عند 500000 دولار والتي يدفعها الاتحاد الأفريقي مناصفة مع جامعة الدول العربية. لا تدفع في الوقت المناسب ، كما أن المعهد ليس قادراً علي إلتماس تمويل من الخارج لمساندة أنشطته. وعلي الرغم من مضي أكثر من عامين منذ إنشائه ، فإن المعهد لم يشرع بعد في تنفيذ أنشطة برنامجه . كما أن برنامج العمل الذي اعتمده المعهد ليس متنسقاً ومتناسكاً وسلساً. ومن ثم ، فإن هذا الوضع المزعج يدعو إلي اتخاذ إجراءات تصحيحية من جانب كلا الطرفين . ومن ناحية القوة البشرية العاملة ، فإن للمعهد مديراً عاماً واحداً وموظفاً للمالية وأثنين من معاونين.

222- تري المفوضية أن المعهد يجب أن يقوم بتلبية أهداف أكثر معاصرة وأهميته من مجرد كونه منسقاً للتعاون الثقافي. وفي ضوء هذا كله، فإن المفوضية تقترح تحويل المعهد الأفريقي – العربي إلي معهد للدراسات الاستراتيجية الأفريقية – العربية ، ويمكن وضع طرق إنشائه عند ضمان الموافقة الرسمية من الطرف المعني.

14- البنية التحتية والطاقة

223- يحتل إنشاء وتدعيم شراكات لتنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي في البنية التحتية والطاقة مكاناً محورياً في أنشطة المفوضية خلال الفترة موضوع التقرير. وإن التحديات المتعلقة بمتطلبات الموارد والقدرة اللازمة لتنمية النقل والاتصالات والسياحة والبنية التحتية والطاقة تحديات جسيمة. ومع ذلك، فإن المفوضية تميل إلي تحقيق نتائج ملموسة ومرئية في هذا المجال، وذلك من خلال التنفيذ الفعال لبرنامجها الرباعي السنوات. ومن بين التطورات الرئيسية في هذا المجال خلال هذه القمة ما يلي:

النقل الجوي:

تدعيم اللجنة الأفريقية للطيران المدني:

224- دعا رئيس وأمين عام لجنة الطيران المدني الأفريقية – وهي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي – المفوضية في 18 فبراير 2004 لمناقشة مستقبل لجنة الطيران المدني الأفريقية في ضوء إنتهاء مساندة المنظمة الدولية للطيران المدني الوشيك في نهاية ديسمبر 2004 . وفي نفس ذلك الاجتماع تم إبلاغ اللجنة بالمشكلة المزمنة، وهي مشكلة عدم سداد مساهمات الدول الأعضاء والتي تمخضت عن متأخرات ضخمة وجعل لجنة الطيران المدني الأفريقية معتمدة اعتماداً كبيراً علي إعانات المنظمة الدولية للطيران المدني. وهذا يعني أنه إذا لم تتخذ الدول الأعضاء أي إجراء لتحسين ماليات المنظمة ، فإن أنشطتها ستتوقف بعد ذلك التاريخ مباشرة.

225- بعد مناقشات مكثفة – أكد كل من الطرفين الحاجة إلي تدعيم المنظمة الأفريقية للطيران المدني كوكالة متخصصة مستقلة تابعة للاتحاد الأفريقي حول مسائل الطيران المدني والنقل الجوي . وتعهدت اللجنة بإجراء دراسة لهذا الموضوع ، لتحديد الإجراء المناسب الذي يتعين اتخاذه في هذا الخصوص. والنشاط مدرج في خطة عمل الاتحاد 2004 – 2007.

226- فضلاً عن ذلك ، فإن اللجنة دعيت لحضور الدورة الجامعة السابعة عشرة للجنة الأفريقية للطيران المدني وحضرتها بالفعل في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا خلال الفترة من 10-14 مايو 2004 ، حيث تم بحث مختلف القضايا ذات الطبيعة الفنية والإدارية أما عن المسائل المتعلقة بتنفيذ مقرر ياموسكرو بشأن تحرير خدمات النقل الجوي وتيسيرها والمنافسة والخصخصة والاستقلال الذاتي لسلطات الطيران المدني ، فضلاً عن مراقبة السلامة والأمن ، فقد تم بحثها في الشق الفني من الاجتماع . ومن المتوقع أن يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور قيادي في تعزيز وتسهيل وتدعيم تنمية وتطوير صناعة الطيران المدني في أفريقيا. وربما تكون تسوية النزاعات في سياق تحرير السوق والتكامل إحدى المسؤوليات الرئيسية للاتحاد.

- 227- ركز جدول الأعمال الإداري علي القضايا المتعلقة بالتمويل وتنفيذ البرامج وإنتخاب هيئة اللجنة الأفريقية للطيران المدني واختيار المرشحين الأفريقيين لمجلس المنظمة الدولية للطيران المدني، وقد انتخبت الدول التالية لهيئة مكتب المنظمة الأفريقية للطيران المدني، وهي : جنوب أفريقيا، الجابون ، كينيا ، الجزائر ، كوت ديفوار، زامبيا.
- 228- تم اعتماد المرشحين الأفريقيين لمجلس المنظمة الدولية للطيران المدني كما يلي: مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا للفئة 2 ، والكاميرون وإثيوبيا وغانا وموزمبيق وتونس للفئة . ويرجي من المجلس التنفيذي اعتماد هذه الترشيحات ، فضلا عن حث الدول الأعضاء علي مساندتها بالإجماع أثناء الانتخابات وبعدها.

مجموعة العمل بشأن السيطرة على المجال الجوي الأفريقي:

- 229- في أوائل مارس 2004 ، عقد اجتماع لخبراء الطيران المدني من المجموعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطي ورابطة شركات الطيران الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ووكالة سلامة الطيران المدني في أفريقيا ومدغشقر ، وذلك لمساعدة اللجنة في وضع برنامجها لقطاع الطيران المدني. وكانت القضية الرئيسية لاهتمام الاجتماع هي ضعف وضالة الموارد التي تقيد صناعات النقل الجوي القومية. وبحث الاجتماع أيضا القضايا الفنية والتسويقية والمؤسسية في القطاع. وكان من توصياته الرئيسية ما يلي:

- ترشيد المجال الجوي الأفريقي.
 - إنشاء المجموعة الأفريقية للسلامة والأمن الجويين.
 - وضع إستراتيجية للتعجيل بتحرير وتيسير خدمات النقل الجوي من خلال تنفيذ مقرر ياموسوكرو لتحرير أسواق النقل الجوي.
 - إدراج مقرر ياموسوكرو في آلية مراجعة النظراء الأفريقية.
 - النهوض بشركات الطيران الإقليمية القابلة للنماء.
- 230- يرجي من المجلس التنفيذي إقرار التوصيات المذكورة وتوفير الموارد الضرورية للجنة لتنفيذها.

اجتماع وزراء النقل لتجمع دول الساحل والصحراء:

- 231- دعيت اللجنة إلي إجتماع الوزراء المسؤولين عن النقل والبنية التحتية بتجمع دول الساحل والصحراء، وقد حضرته بالفعل في إنجامينا ، تشاد خلال الفترة من 19-20 مايو 2004 . وقد بحث الاجتماع برنامجاً شاملاً للتعاون من أجل تنمية البنية التحتية للنقل وخدماته في المنطقة، وهو ما يتم السعي من أجله للحصول علي مساندة الاتحاد الأفريقي والنيباد وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.
- 232- كانت النتيجة الرئيسية التي أسفر عنها الاجتماع هي إقرار إعلان إنجامينا باعتباره وثيقة إطارية لتنمية البنية التحتية للنقل وخدماته في منطقة الساحل والصحراء . وفي هذا الصدد ، فإنه سوف يتعين علي الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد إيجاد سبل ووسائل مساندة وتسهيل تنفيذ مشروعات الطريق السريع والسكة الحديدية عبر الصحراء التي اقترحتها هذه المنطقة . وتعتبر هذه المشروعات مفتاحاً لتعزيز الربط بين شمال أفريقيا وسائر مناطق القارة.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

- تنفيذ المقرر (III) EX/CL/DEC.61 : القمة العالمية حول مجتمع المعلومات:**
- 233- تجري حالياً التحضيرات للمرحلة الثانية للقمة العالمية بشأن مجتمع المعلومات المقرر عقدها في العاصمة التونسية في عام 2005 . وتتعلق الاهتمامات الرئيسية لأفريقيا بالنسبة لتكوين مجتمع معلومات عالمي، والذي ستبحثه القمة، بما يلي:
- إقتسام المعرفة والوصول إليها علي قدم المساواة .
 - الوصول إلي معدات تسهيلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي قدم المساواة.
 - إحترام حقوق الإنسان الأساسية والتنوع الثقافي .
 - تعزيز استخدام المضمون المحلي بقدر الإمكان واللغات المحلية.
 - إنشاء صندوق التضامن الرقمي .
- 234- ومن ثم ، فإن إفريقيا يتعين عليها التحضير الجيد في تستطيع أن تبرز وتحقق الأهداف المذكورة أعلاه في القمة. أما عن تفاصيل كيفية أن تعد أفريقيا نفسها لهذه المناسبة ، فهي واردة في تقرير رئيس المفوضية حول هذا الموضوع.

إنشاء حيز للترقيم الموحد للاتصالات السلكية واللاسلكية لأفريقيا:

- 235- انتهت اللجنة من الصياغة النهائية لإعداد وثيقة المشروع المتعلق بإنشاء حيز للترقيم الموحد للاتصالات السلكية واللاسلكية لأفريقيا. وسوف يؤدي تنفيذ المشروع إلي تنسيق السياسات والمعايير ومواءمتها في القارة لتعزيز إتاحة الوصول إلي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودتها وإتاحتها للجميع . وستقدم وثيقة المشروع إلي المجلس التنفيذي وإلي المؤتمر للموافقة، ويتم بعدها إطلاق دراسة شاملة في وقت لاحق خلال العام.

معرض الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا 2004:

- 236- عقد علي هامش معرض الاتصالات السلكية واللاسلكية الأفريقية لعام 2004 الذي أقيم في القاهرة من 4-10 مايو 2004 منتدى للشباب حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشاركت المفوضية في هذا المنتدى . وفيما يلي ما أبداه الشباب من توصيات:

- إنشاء لجان للسياسة القومية والتنظيم تضم مسئولين حكوميين وممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف ضمان تحرير أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الخدمات الفعالة.
- تعزيز إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم واستخدام – في هذا الصدد – اللغات المحلية في برامج الخط المباشر التعليمية للوصول إلي المزيد من الشباب الأفريقي.
- إنشاء مراكز إبداعية فنية في كل جامعة واحدة علي الأقل في كل دولة لتوفير المساعدة الفنية والمالية والإدارية لمشروعات الشباب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية ، وذلك باستخدام – من بين أمور أخرى - تكنولوجيات منخفضة التكاليف وتشجيع استثمار القطاع الخاص وإنشاء مراكز لاسلكية ومقاهي إلكترونية في المدارس الابتدائية الريفية.
 - إنشاء منتدي للشباب في كل دولة لتعزيز المعلومات والاتصالات.
- 237- نظراً لأهمية التوصيات المذكورة أعلاه ، ومع الأخذ في الاعتبار آمال وتوقعات الشباب الأفريقي الذي شارك في منتدي الشباب الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، فإن المفوضية تتعهد بالمبادرة في تنفيذ هذه التوصيات . كما أن الأمر يقتضي أيضاً حث الدول الأعضاء علي اتخاذ ما يلزم بالنسبة لهذه التوصيات التي تهم مجالات إختصاصها.

مبادرة النيباد بشأن المدارس الإلكترونية:

- 238- حضرت المفوضية ندوة حول مبادرة النيباد بشأن المدارس الإلكترونية ، والتي عقدت في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا من 13 – 15 مايو 2004 . وتهدف هذه المبادرة – والمدرجة في برنامج السنوات الأربع التابع للاتحاد الأفريقي – إلي ربط حوالي 600000 مدرسة ابتدائية وثانوية بالإنترنت للنهوض بالتعليم عن بعد من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وقد بحثت الندوة مفهوم المدارس الإلكترونية وأهدافها وطرق تنفيذها بما في ذلك الاحتياجات البشرية والمالية والموارد المادية.
- 239- تعتبر مبادرة المدارس الإلكترونية حيوية بالنسبة لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا ، نظراً لأنها يمكن أن تهيئ أجيال الشباب الأفريقي تهيئة جيدة لتلبية مطالب مجتمع المعلومات العالمي . وفي هذا الصدد ، فإن المفوضية تبذل جهوداً متضافرة لمساندة وتسهيل تنفيذ هذا المشروع وضماناً لإمكانية الحصول علي الموارد المالية الكافية لتنفيذ المشروع تنفيذاً سلساً ، فإننا نوصي بإنشاء آلية قارية لهذا الغرض ، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ولجنة أفريقيا الإلكترونية والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغير ذلك من أصحاب المصلحة الآخرين . ويجب أن يكون مصرف التنمية الأفريقي في مقدمة هذه الجهود. كما أن الاشتراك الشخصي لرئيس المفوضية في هذه الجهود من شأنه أن يضاعف من أهمية المشروع ويجذب اهتمام شركاء التنمية ويؤدي إلي تحقيق المشروع تحقيقاً ناجحاً وموفقاً.

تفعيل لجنة الطاقة الأفريقية:

- 240- إن تفعيل لجنة الطاقة الأفريقية التي أنشئت بقرار المؤتمر (AHG/167/XXXIV) في لوساكا في يوليو 2001 لا يزال معلقاً. فحتى الآن لم يصدق علي اتفاقية لجنة الطاقة الأفريقية سوي 6 ست دول فقط وهو ما يقل إلي حد كبير عن الحد الأدنى لوثائق التصديق البالغ قدره 15 وثيقة تمكن من دخول اللجنة في حيز التنفيذ. ومن ثم، فإنه لمن الأهمية البالغة أن تدرك الدول الأعضاء المأزق الذي تواجهه لجنة الطاقة الأفريقية وقطاع الطاقة في أفريقيا وأن تلتزم من جديد بتفعيل لجنة الطاقة الأفريقية.

اجتماع وزراء الطاقة الأفريقيين:

- 241- اشتركت المفوضية مع برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في تنظيم اجتماع وزراء الطاقة الأفريقيين والذي انعقد في نيروبي بكينيا من 7 – 8 مايو 2004 ، وقد تركز الاجتماع

علي بحث النهوض بالطاقات المتجددة في أفريقيا ولا سيما إقرار بيان لتقديمه إلي المؤتمر الدولي للطاقات المتجددة الذي عقد في بون بألمانيا في أوائل يونيو 2004 . وفي هذا الصدد، فإن صياغة استراتيجيات تسهيل تنمية مصادر الطاقة المتجددة والاستفادة منها واردة في خطة عمل المفوضية.

242- برزت في هذا الاجتماع أيضا، قضية الآليات المؤسسة لقطاع الطاقة، حيث تم التأكيد علي ضرورة إنشاء منتدى وزاري لقطاع الطاقة. وفي هذا الصدد فإنه كان قد طلب من الاتحاد الأفريقي إنشاء منتدى وزاري لصناعة الطاقة تحت إشرافه كضرورة ملحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن المفوضية ستعجل بتنفيذ قرار لوساكا (AHG/160.XXXVII) بشأن تفعيل اللجان الفنية المتخصصة.

مواومة السياسة والتوحيد القياسي في صناعات الكهرباء والنفط:

243- تعزيزاً وتسهيلاً لإنشاء لجان الطاقة الكهربائية، فإن المفوضية تعمل الآن مع اتحاد منتجي وناقلي وموزعي الكهرباء في أفريقيا لتنسيق السياسات والمعايير في هذا القطاع الفرعي . وفي هذا الصدد، فإنه من المخطط إنشاء لجنة كهربائية 0 فنية في برنامج السنوات الأربع للاتحاد الأفريقي. كما أن المفوضية تعتزم أيضاً - بناء علي مشاورات مع رابطة منتجي البترول الأفارقة - إجراء دراسة شاملة عن القطاع الفرعي للنفط والغاز بهدف وضع سياسة واستراتيجية واقعية لتوجيه وإرشاد تنمية واستغلال موارد الطاقة الحساسة في القارة.

15- الاقتصاد الريفي والزراعة

244- تعتبر تنمية القطاع الزراعي في أفريقيا ذات أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والأمن الغذائي، فضلاً عن التنمية الزراعية المستدامة ولا سيما في ضوء الإمكانيات الزراعية الهائلة في أفريقيا. ومع ذلك، وعلي الرغم من هذه الإمكانيات، وعلي الرغم أيضاً من حقيقة أن غالبية سكان القارة يعملون في هذا القطاع، فإن الزراعة في القارة لا تزال متخلفة علي مدي العقود الأربعة الماضية. ونتيجة لذلك، فقد عجزت أفريقيا عن إطعام العدد الهائل والمتزايد لسكانها. وأن هذا الوضع مستمر نتيجة لعوامل إسهامية مختلفة بما في ذلك نقص تمويل هذا القطاع من جانب الحكومات القومية والتغيرات المناخية المعاكسة والأساليب الزراعية غير الملائمة. وإن هناك حاجة ماسة إلي أن تتناول القارة المشاكل التي تواجه هذا القطاع إذا كان لا بد لنا من تحقيق غايات التنمية في الألفية الثالثة بتخفيض عدد الجوعى والفقراء إلي النصف بحلول عام 2015 وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والأمن الغذائي.

245- دعا القرار ASSEMBLY/AU/10 (II) الذي اتخذ في مابوتو بشأن إنعاش القطاع الزراعي ربما في ذلك الثروة الحيوانية والثروة السمكية - إلي وضع سياسات وإستراتيجيات ملائمة، يمكن أن تؤدي إلي تحسين إنتاجية وإنتاج هذا القطاع. وطبقاً لقرار اتخذه المؤتمر، فقد عقدت قمة غير عادية بشأن الزراعة والمياه في سرت بلبيبا في فبراير 2004، لوضع استراتيجيات متعلقة بالزراعة والمياه وكان من بين النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها القمة إعلان سرت حول تحديات تنفيذ تنمية متكاملة ومستدامة في الزراعة والمياه في أفريقيا. وقد أبرز إعلان سرت وأكد التحديات العديدة التي تواجهها أفريقيا في تحسين قطاعي الزراعة والموارد الطبيعية لديها.

- 246- تركز الخطة الاستراتيجية للمفوضية للفترة 2004 - 2007 علي معالجة قضايا مثل إنشاء السوق المشتركة الزراعية وصندوق التنمية الزراعية ومراكز البحوث المتقدمة والتنمية وإقامة الآليات لاقتسام موارد المياه وإدارتها وتعزيز السلع الاستراتيجية الزراعية والنهوض بإنتاج الموارد الحيوانية ، فضلا عن تحويل الهيئات المؤسسية ذات الصلة إلي لجان فنية متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي، فضلا عن ذلك ، فإن المفوضية تتعاون علي نحو وثيق وفعال مع منظمة الأغذية التابعة للأمم المتحدة لإجراء الدراسات ذات الصلة بغية الإسراع في إنشاء سوق مشتركة للمحاصيل الغذائية الأساسية. وتحقيقاً لهذه الغاية ، فقد ضمنت المفوضية مؤخراً التزام منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بتوفير -333000 مليون دولار قيمة مساعدات فنية لإجراء هذه الدراسات. وتود المفوضية أن تعرب عن تقديرها لمنظمة الأغذية والزراعة وتدعو إلي تعاون وتضافر المجموعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات القومية مع فرق الدراسة التي ستشارك في إجراء الدراسة.
- 247- واجهت القمة غير العادية تحديات كثيرة بما في ذلك ضيق الوقت الذي لم يتح الفرصة أمام بعض الدول الأعضاء للقيام بالتحضيرات المناسبة وخاصة إعداد ووضع وثائق العمل . فضلا عن ذلك ، فإنه لم تكن هناك ميزانية للعمل التحضيري، وأن أنشطة المفوضية كانت محصورة في هذا النطاق، كما أن اللجنة التحضيرية واجهت صعوبة كبرى في تحديد الموضوع الرئيسي والنتيجة المتوقعة نظراً لأن الاقتراح المطروح علي القمة لم يكن قائماً علي أساس قرار محدد بعينه وإنما علي أساس تعبير عام عن الحاجة إلي الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وعلاوة علي ذلك ، فإن إدارة الاقتصاد الريفي كان لديها عدد محدود من العاملين ، فضلا عن أن الوقت المحدد لاجتماعات الخبراء والوزراء كان قصيراً ومتقارباً بحيث لا يسمح بتناول القضايا تناولاً كافياً ولا يسمح بكتابة التقارير.
- 248- يجب أن تقوم مؤتمرات القمة في المستقبل علي أساس قضايا محددة وأهداف واقعية ، وعلي قرارات ملموسة بحيث تتيح للمفوضية الوقت والمجال والوضوح اللازم لعمل التحضيرات الملائمة . ويجب إفساح المجال المناسب أمام الاجتماعات وتخصيص الموارد الكافية للأنشطة التحضيرية.

تخصيص 10% من ميزانية الدول الأعضاء الوطنية للزراعة:

- 249- حظي الاقتراح علي الدول الأعضاء بتخصيص 10% من ميزانياتهم القومية للتنمية الزراعية بمزيد من المساندة في إعلان سرت حول الزراعة والمياه بتاريخ فبراير 2004 . وتفتتح المفوضية - من خلال خطة عمل النيباد للقطاع الزراعي - استراتيجية لإقامة نظام متابعة بالتعاون مع الشركاء أمثال منظمة الأغذية والزراعة والمصرف الأفريقي للتنمية والبنك الدولي. ومن التحديات التي ستواجهها المفوضية هو كيفية ضمان التزام الدول الأعضاء بمقتضيات تقديم تقارير نظم المتابعة المزمع إنشاؤها. ولهذا الغرض، فإنه يجري حالياً وضع نهج ذي مرحلتين. وتنطوي المرحلة الأولى علي وضع النظام وصياغته، بينما ستركز المرحلة الثانية علي تدعيم قدرة الدول الأعضاء علي تفعيل النظام وتشغيله . ولقد تم إعداد الاقتراح وتقديمه إلي الجهات المانحة المحتملة للتمويل.
- 250- من المقترح أيضا أن يبحث المجلس إمكانية استخدام الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة التابعة للنيباد ، والتي يمكن أن توفر فرصة جيدة وأن كانت محدودة للمتابعة مع الدول

الأعضاء . وربما يكون إنشاء لجنة فنية متخصصة علي وجه السرعة – والتي سيمثل فيها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد – بمثابة وسيلة فعالة ومنتظمة لضمان ومراقبة تنفيذ الالتزام بتخصيص 10% من الميزانية القومية لصالح التنمية الزراعية وربما يود المجلس أيضا أن ينظر في هذه القضية.

الاتفاقية المعدلة لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية:

- 251- اعترافاً بالحاجة إلي عمل جماعي لتناول الاتجاهات نحو تدهور البيئة والموارد الطبيعية في القارة والتصدي لهذه الاتجاهات ، إعتد قرار المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.9 (II) الذي عقد في مابوتو الاتفاقية الأفريقية المعدلة بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية. وتواصل إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة بالتعاون مع مكتب المجلس القانوني ، حث الدول الأعضاء علي التوقيع والتصديق علي الاتفاقية منذ إقرارها. ولم يوقع علي هذه الاتفاقية حتى الآن سوي ثماني عشرة دولة.
- 252- لم تبد الدول الأعضاء حماساً كبيراً لاتخاذ الخطوات اللازمة للتوقيع علي الاتفاقية والتصديق عليها. ومن ثم ، فإن المفوضية تواجه تحدي مواصلة حث الدول الأعضاء علي التوقيع والتصديق علي الاتفاقية في الشهور القادمة. وقد أدرجت المفوضية هذا العنصر الخاص بحمل الدول الأعضاء علي التوقيع علي الاتفاقية في خطتها الاستراتيجية، وستبذل الجهود في غضون السنوات الثلاث القادمة لحمل المزيد من الدول الأعضاء علي الانضمام إلي الاتفاقية.

الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة في أفريقيا:

- 253- إن استجابات أفريقيا وشركائها في التنمية إزاء حالات الكوارث الطارئة لا تزال حتى الآن استجابات كرد فعل بصفة أساسية متمثلة في توفير مساعدات الإغاثة للسكان المتضررين. ولم يبذل أي جهد – إلا القليل للحد من المخاطر أو الحيلولة دون وقوعها أو الحد من تكرارها ومن عواقب وآثار هذه الكوارث. وقد اعترف قرار المجلس EX/CL/DEC.54 (II) الذي أتخذ في مابوتو بشأن صندوق الطوارئ الخاص لمواجهة الجفاف والمجاعة في أفريقيا بالحاجة إلي إجراءات تخفف من حدة الجفاف والمجاعة وحالات الطوارئ البيئية الأخرى. وتمشيا مع ذلك، استلهمت المفوضية وأمانة النيباد برنامجاً لوضع استراتيجيات إقليمية للحد من مخاطر الكوارث. وفضلا عن ذلك ، فإن كلا الجهتين تواصلان المشاركة علي نحو فعال في فريق العمل المشترك بين الوكالات التابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك ، كونت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث فريق عمل بشأن الحد من الكوارث في أفريقيا. ويضم هذا الفريق أعضاء من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء من الوكالات المتخصصة الإقليمية . ويقوم هذا الفريق أيضا بتقديم الدعم الفني لمبادرات الاتحاد الأفريقي – النيباد والتي أسفرت عن الاستراتيجيات الإقليمية بشأن الحد من أخطار الكوارث والتي بحثها المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة ، وهي جاهزة ليعتمدها المجلس حسبما يقتضي الأمر.
- 254- أما عن طلب المفوضية استحداث وسيلة لتمويل التنمية في الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة لتمويل أنشطة التخفيف من حدة الجفاف ، فإنه لا يزال قيد الموافقة . وبعد إقرار المجلس للاستراتيجيات المقترحة ، فإن التحدي بالنسبة للدول الأعضاء هو أن تدمج هذه الاستراتيجيات في برامجها التنموية القومية وخاصة

برامج الحد من الفقر ، ثم تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وإن هذا ليتطلب موارد مخصصة للمفوضية لكي تتمكن من مساعدة الدول الأعضاء في هذا الجهد التنموي. وستقوم المفوضية بالمتابعة مع لجنة السياسة التابعة لصندوق طوارئ الجفاف والمجاعة لضمان أن هناك وسيلة مستدامة للتمويل - في شكل آلية مخصصة لأنشطة التخفيف - قد استحدثت في الصندوق. ونأمل أن يصدر المجلس موافقته علي استحداث هذه الوسيلة التمويلية في المستقبل القريب.

تحدي القضاء علي ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في أفريقيا:

255- إن داء المثقبيات الذي تنقله ذبابة تسي تسي مرض مدمر يصيب الإنسان والحيوانات المحلية في 37 دولة في أفريقيا، ويفضي إلي الوفاة والهزال والإنتاجية المتناقصة وخسائر اقتصادية فادحة. ومن ثم ، فإن هذا المرض يعد عقبة كبرى أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

256- طبقاً للقرار (XXXVI) AHG/DEC.156 والذي يحث الدول الأعضاء علي أن تشرع في شن حملة في عموم أفريقيا للقضاء علي ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات ، أنشأت المفوضية مكتباً لتنسيق حملة للقضاء علي ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات والذي كان خاضعاً في البداية لإدارة تساندها وكالة الطاقة الذرية الدولية، ولكن تم إدماجه في الهيكل التنظيمي للمفوضية منذ قمة مابوتو. ويقوم مكتب تنسيق الحملة، بالتعاون مع الدول الأعضاء المتضررة والمنظمات القومية الدولية وغيرها من الشركاء الآخرين، بتعبئة العناصر السياسية والمالية والفنية للحملة والمطلوبة لضمان العمل المتواصل وتعزيز الكفاءة في تنفيذ أهداف مبادرة الحملة للقضاء علي ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في أفريقيا . وأن مكتب تنسيق هذه الحملة مفوض بمهمة تذكير الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي بالتزاماتها الفردية والجماعية لتلبية متطلبات حملة للقضاء علي ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات ، كما وأنه مكلف أيضاً بمهمة حشد المساندة والالتزام والترويج لأعمال التدخل وتنسيق أنشطة الحملة وقد اشترك بالفعل عدد من الدول في غرب وشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي في العمل لتنفيذ أهداف مبادرة حملة القضاء علي ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات . وقد أبدى البنك الأفريقي للتنمية إهتماماً بتوفير إطار عمل لمساندة برامج القضاء علي ذبابة تسي تسي.

257- لا تزال القوة العاملة في مكتب الحملة ضعيفة ، مما يعوق ويقيد المفوضية في قيامها بحملات التوعية الكافية ، كما واجهت صعوبات في اقناع الدول الأعضاء بإدراج القضاء علي ذبابة تسي تسي ومكافحة داء المثقبيات في أولوياتها التنموية.

258- علي مستوي مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية التابعة للاتحاد الأفريقي، تم تنفيذ الزراعة في المناطق التي تم فيها مكافحة ذبابة التسي التسي ، والمستخدم كمدخل لأنشطة التنمية الريفية المتكاملة، وذلك في خمس دول شرق أفريقيا، وهي : إثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا . وسينتهي هذا المشروع في ديسمبر 2004 . وستسعي المفوضية مع شركائها للاستفادة من التجارب والدروس المستمدة من مشروع الزراعة في المناطق التي تم فيها مكافحة ذبابة التسي التسي وذلك في إطار مشروعات حملة القضاء علي ذبابة التسي التسي وداء المثقبيات في عموم أفريقيا في مختلف البلدان.

إحياء مشروع التنمية المتكامل لمرتفعات فوتا جالون:

259- إتخذت المفوضية خطوات لإحياء مشروع التنمية المتكاملة لمرتفعات فوتا جالون. ولعلكم تتذكرون بأنه كان قد تم التوقيع علي اتفاقية للمقر الرئيسي في مابوتو لهذا الغرض. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة حالياً بإجراء دراسة لإعادة تصميم ووضع المشروع بأكمله وعلي الرغم من أن هذا البرنامج قد يواصل تلقي بعض التمويل من شركاء التنمية للاتحاد الأفريقي، فإنه من المحتم علي الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تخصص موارد كافية لهذا المشروع الريادي لإدارة الموارد الطبيعية المتكاملة لكي يواصل استمراريته واستدامته.

المركز الأفريقي لللقاحات البيطرية:

260- إن تعزيز إنتاج وتجارة اللقاحات والمنتجات البيطرية الأخرى المصنوعة محلياً لا يلقى إهتماماً كبيراً في معظم دول الاتحاد الأفريقي. وفي محاولة من جانب المفوضية للتركيز علي هذه القضية، فقد تولت المفوضية المسؤولية عن مركز اللقاحات البيطرية لعموم أفريقيا وأبرمت اتفاقية استضافة مع إثيوبيا التي كانت تستضيف المركز عندما كان خاضعاً لإدارة منظمة الأغذية والزراعة. ويجري حالياً وضع خطة عمل لتنفيذ مهمة المركز.

261- ستبذل الجهود لحشد الموارد اللازمة لهذا المركز. وعند إطلاق المركز في مارس 2004 لم يكن لديه من التمويل الخارجي إلا ما يكفيه لمدة تسعة أشهر. ونتيجة لذلك، فإنه يتعين علي المفوضية أن تحشد - بحلول ديسمبر 2004 - الموارد الداخلية والخارجية لتدعيم المركز.

المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية:

262- واصلت المفوضية، من خلال مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية التابع لها، الاهتمام بالبرامج المحددة الجارية حالياً مثل مشروع الرابطة البيئية للماشية والحياة البرية ومشروع الصحة الحيوانية وعلم الأوبئة المحلي. فبينما يتناول المشروع الأول تسوية النزاعات المرتبط بالموارد الطبيعية المشتركة والمتناقصة بين الماشية والأحياء البرية وتأثير ذلك علي تدهور البيئة في أفريقيا الشرقية، فإن المشروع الثاني يتناول إطار عمل لوضع قيادة سياسة مساندة للماشية الهزيلة في القرن الأفريقي. وقد قامت المفوضية بتجارب استرشادية لتحسين تسويق الماشية ومنتجات الألبان من مناطق المراعي، كما أنها تعمل علي نحو وثيق مع برنامج PACE التابع لمكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية لوضع مفهوم للتجارة القائمة علي أساس المجتمع المحلي.

263- سيتم تمويل مشروع الرابطة البيئية للماشية والأحياء البرية من خلال مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو الأمر الذي يتطلب تمويلاً مشتركاً كشرط مسبق قبل إصدار أموال مرفق البيئة العالمية. ومن ثم، فإن المفوضية في حاجة للالتزام ببعض التمويلات الإضافية لتشجيع الجهات المانحة. ويجب أن يتتبع مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية بخبرة ودراية PACE لتكوين "فريق مساندة مؤسسية وسياسية" والذي سيعمل مع النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لتدعيم القدرة علي وضع سياسة محسنة. وهذا من شأنه ضمان أن قطاع الماشية في أفريقيا يبلغ ويحقق إمكاناته وأنه ناشط وناض بالحياة وقادر علي التنافس مع القارات الأخرى التي تنتج الماشية لأسواق التصدير.

مركز بحوث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة:

- 264- منذ يوليو 2003 ، تم تنظيم مركز بحوث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة ليكون بمثابة مكتب متخصص تابع للاتحاد الأفريقي ومسئول عن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة تحت إشراف إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة.
- 265- تشتمل الإنجازات الرئيسية لهذا المركز علي قيامه بتوزيع نوعيات مختلفة من الذرة التي تتحمل ظروف الجفاف المختلفة علي نطاق واسع ، فضلا عن نشر التكنولوجيات الزراعية للتخفيف من تأثير آلة STUIGU علي إنتاجية الذرة في المناطق شبه القاحلة بالدول المشاركة. وهذا المشروع يستهدف أساساً محصول الذرة، وهو سلعة استراتيجية مهمة ويزرع في معظم البلدان الأفريقية ، وجمع برنامج المياه التابع لهذا المركز بين مؤسسات أفريقية ودولية عديدة، وذلك بهدف تعزيز استخدام مياه الأمطار لتحسين إنتاجية المحاصيل. ومن المتوقع أن يتم نقل التكنولوجيات التي طورت وأختيرت علي أساس إسترشادي إلي العديد من الأحواض شبه القاحلة الأخرى في أفريقيا.
- 266- إن تحسين نظم إنتاج المحاصيل وزيادة القدرة الانتاجية والانتاج في ظل تقلبات مناخية وبيئية متزايدة ، ليعد بحق تحدياً هائلاً للقارة الأفريقية. وفضلا عن تحديد وبحوث وتنمية المحاصيل الاستراتيجية، فإن الأمر يستلزم أيضاً تنمية وتعزيز مجموعات متنوعة أخرى من المحاصيل التي تقاوم الجفاف والتي تشكل الجزء الأكبر من سلة الأغذية الأفريقية ، وإن إفريقيا حباها الله بمجموعة متنوعة كبيرة من المحاصيل الغذائية ، التي يستدعي تطويرها وتنميتها جهداً تعاونياً منسجماً في البحوث والتطوير والتعزيز علي مستوي القارة. ويجري حالياً تحقيق هذا التعاون من خلال مركز بحوث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق القاحلة التابع للمفوضية والتمركز في واجادوجو ، بوركينا فاسو . ومع ذلك ، وفي سبيل الكفاءة والفاعلية ، فإن الأمر يقتضي توسيع نطاق مهمة المركز بحيث يشمل تنمية المحاصيل الأخرى في المناطق غير شبه القاحلة. وسيقتضي هذا إنشاء مكاتب فنية تمثيلية والقيام بأنشطة في المناطق شبه الرطبة والمناطق الرطبة في القارة بهدف تنمية المحاصيل الأخرى ومن ثم ، فإن توسيع التغطية الجغرافية للمركز ونشاطاته ستسهل سلاسة وتنسيق البحوث والتنمية بين مختلف مراكز البحوث في جميع أنحاء القارة. وستواصل المفوضية العمل لتحقيق هذا الهدف من خلال مساندة وتدعيم نشاطاته الجارية. ومع ذلك ، فإن الأمر قد يقتضي زيادة الموارد المالية والبشرية للقيام بالتغطية الشاملة علي مستوي القارة. ولا ريب في أن هذا الالتزام ضروري لتنمية وتعزيز وتحسين تسويق المحاصيل الغذائية والتصديرية للقارة، فضلا عن الحد من الفقر.
- 267- صمم وأنشأ مركز بحوث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة موقعا له بالإنترنت وعنوانه www.ua.SAFGRAD.ORG
- 268- سيقضي الأمر توفير الموارد لتحديث ومواءمة وربط مواقع المكاتب المتخصصة بالإنترنت مع الموقع الرئيسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي. فالمكاتب الواقعة خارج المقر الرئيسي تشكل صورة للاتحاد الأفريقي في الدول التي تقع فيها هذه المكاتب وللشركاء الزائرين ، ولذلك فإنها في حاجة إلي الاستفادة من الوسائل الحديثة التي يمكن أن تزيد من كفاءتها وبروزها.

المكتب الأفريقي للصحة النباتية:

269- في الوقت الذي يتعين فيه زيادة إنتاجية وإنتاج محاصيل التصدير ، فإن القارة في حاجة إلى معالجة التزاماتها في سياق المعايير الدولية للصحة النباتية. وفي إطار هذه الجهود، فإن مجلس البلدان الأفريقية للصحة النباتية، ومقره في ياوندي بالكاميرون، يركز اهتمامه على تنمية قدرة البلدان الأفريقية على تلبية المعايير واللوائح المحددة كالتزامات من جانب التجارة الزراعية الدولية. وإن المعايير واللوائح المحددة كشرط للدخول إلى السوق الدولية عالية وصارمة إلى الحد الذي يصعب معه تليتها. ولذلك فإن هذا المكتب مضطر إلى العمل بسرعة على جبهات عديدة وكذلك العمل مع هيئات إقليمية ومكاتب الوقاية النباتية القومية لتنمية القدرة في جميع البلدان لتلبية هذه التحديات الماثلة أمام التجارة الدولية في المنتجات الزراعية. وقد تم حتى الآن تدريب 16 مشتركاً من دول وسط أفريقيا في هذا المجال.

270- ولكي تستفيد الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي استفادة جماعية من الفرص التي تقدمها السوق الزراعية الدولية ، فإنه يتعين عليها التنسيق والمواءمة بين لوائحها القومية المتعلقة بالصحة النباتية لكي تتمشي مع الاتفاقية الدولية للوقاية النباتية. وفي عملية لإعادة تنظيم هذا المطلب ، قامت المفوضية - من خلال مكتب مجلس البلدان الأفريقية للوقاية النباتية. بمبادرة لمراجعة الاتفاقية الأفريقية للصحة النباتية (المبرمة في 1967) بالاستعانة بالإرشادات المستمدة من الاتفاقية الدولية للوقاية النباتية، مع احترام الاتفاقيات الدولية بموجب الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية. وتحتاج عملية المراجعة هذه إلى مساندة المجلس لها. وفضلاً عن ذلك فإن الأمر يقتضي إقرار الاتفاقية الدولية للصحة النباتية كإحدى اتفاقيات الاتحاد الأفريقي. وستعمل المفوضية بكل همة مع أجهزة الوقاية القومية والمنظمات الإقليمية لحث الحكومات على أعلى مستوى لإقرار الاتفاقية من جانب جميع الدول الأعضاء.

قرار سرت لعام 1999 بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا:

271- إدراكاً لأهمية هذه الاتفاقية ، فإن القرار إتمد إنشاء آلية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا. ومع ذلك فإن هذه الآلية ليس لديها من الموارد المالية ما يفي بمتابعة التنفيذ الفعال. وتشتمل الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المفوضية على التكاليف بإجراء دراسة حول أفضل سبل التدخل لتسهيل وتنسيق العمل على الصعيدين الإقليمي والقاري. وقد تم الانتهاء من إجراء الدراسة وتقريرها متاح لدي المفوضية لاتخاذ أية إجراءات أخرى.

272- لا يوجد لدي المفوضية موارد كافية لمساندة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في وضع خطط عملها الإقليمية الفرعية وتنسيق أنشطتها على المستوى القاري.

مبادرات بيئية مهمة أخرى تهم المفوضية:

273- إن الآثار الصحية لفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى على السكان المزارعين في أفريقيا وبالتالي على الاكتفاء الذاتي الغذائي واحتمالات الأمن الغذائي في المستقبل أخذة في أن تحظى بالاهتمام وأخذها في الاعتبار ومع ذلك ، فإن هناك أخطار صحية أخرى متمثلة في الكيماويات التي يستخدمها المزارعون لحماية محاصيلهم والتي تمر مرور الكرام على مستويات كثيرة. وتتجسد هذه الكيماويات في المبيدات الحشرية وغيرها من الملوثات العضوية المستمدة الأخرى والتي أصبحت مهمة على مر الزمن بتكدسها في مستودعات التخزين في جميع أنحاء

القارة. وتمثل هذه المبيدات الحشرية المهمة ، التي تقدر حالياً بما يزيد عن 100000 طن ، تهديدات مباشرة وغير مباشرة علي صحة ورفاهية سكان الريف من خلال تلوث المياه والتربة والنباتات والحيوانات التي يستهلكونها أو يتصلون بها. ولذلك ، فإن المفوضية قد اشتركت في مبادرة مشتركة بين الوكالات لتخليص أفريقيا من هذه الكيماويات الخطرة من خلال برنامج المخزونات الأفريقي المزمع تنفيذه علي مدي فترة تتراوح بين 10-15 سنة. وهو برنامج ينتفع منه جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي . وتشمل دول المرحلة الأولى التي ربما تبدأ في تنفيذ البرنامج خلال عامي 2004 ، 2005 علي : إثيوبيا، مالي ، جنوب أفريقيا ، تنزانيا ، تونس . وسيستفيد برنامج المخزونات الأفريقي من المساهمات المالية الكبيرة من مرفق البيئة العالمية، الذي يعد الوكالة المنفذة لاتفاقية ستوكهلم بشأن الملوثات العضوية المتواصلة. ومن ثم ، فإن الدول التي ترغب في المشاركة في برنامج المخزونات الأفريقي ، يتعين عليها التصديق علي اتفاقية ستوكهلم. وربما يود المجلس حث الدول الأعضاء علي التصديق علي الاتفاقية المذكورة وعلي الاتفاقيات الإقليمية والدولية الأخرى كذلك ، مثل اتفاقيات بامako، روتردام وبازل بشأن تخزين وإدارة المخلفات والكيماويات الخطرة ونقلها عبر الحدود.

6- الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا:

قضية السلامة البيولوجية وبناء القدرات علي ضمان السلامة البيولوجية في جميع أنحاء أفريقيا:

274- إن التكنولوجيات الجديدة الصاعدة ، ولا سيما التكنولوجيات البيولوجية وما يتصل بها من جدل حولها في العالم اليوم، وبالأخص مسألة الكائنات الحية المحورة والكائنات الحية المحورة وراثياً، تستدعي اهتماماً خاصاً في أفريقيا ومنظمتها القارية، ألا وهي مفوضية الاتحاد الأفريقي.

275- وفي هذا الصدد ، وتمشياً مع قرار المجلس التنفيذي رقم (III) EX/CL/DEC.26 بدورته العادية الثالثة ، طلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ما يلي من بين أمور أخرى : "مواصلة ما اتخذته من خطوات لوضع برنامج لبناء القدرة في السلامة البيولوجية علي مستوي القارة الأفريقية بغية تدعيم قدرات الدول الأعضاء علي معالجة قضايا السلامة البيولوجية وضمن استدامة البرنامج". وقد انتهت المفوضية بالتعاون مع هيئة حماية البيئة الإثيوبية ومجموعة من الخبراء المشتركين في مفاوضات بروتوكول كارتاجينا بشأن السلامة البيولوجية، من الصياغة النهائية لبرنامج حول بناء القدرة في السلامة البيولوجية ، وقدمت اقتراح مشروع إلي الوكالة الألمانية للتعاون التقني لبحث تمويله، آخذين في الاعتبار اهتمامها السابق بتمويل مثل هذه البرامج.

أ - القضايا التي يعالجها البرنامج:

276- دخل بروتوكول كارتاجينا حول السلامة البيولوجية حيز التنفيذ في 11 سبتمبر 2003. وهو يهدف إلي وضع الحد الأدنى للمعايير الدولية لتقييم الأخطار التي تمثلها الكائنات الحية المحورة واستحداث قواعد فعالة حول صناعة القرار الحكومي بشأن الموافقات علي الكائنات الحية المحورة. ويقتضي التنفيذ الكامل الخاص بالكائنات الحية المحورة سلسلة كاملة من الشروط المسبقة المؤسسية والفنية وسوف تجد الدول النامية أنه من العسير. إن لم يكن من المستحيل، تلبية هذه الشروط المسبقة بمفردها علي نحو مستقل.

وهذا يعني أن الدول تلك المتقدمة صناعياً التي تفاوضت بشأن الاتفاقية ووقعت وصدقت عليها ملتزمة بمساندة الدول النامية في نطاق أطر العمل الخاصة بتعاونها التنموي حسبما تنص عليه المادة 22 من البروتوكول.

277- الأنشطة التالية المتعلقة بالكائنات الحية المحورة لم يتناولها بروتوكول كارتاجينا للسلامة البيولوجية صراحة أو تناولاً كلياً ويتعين إدراجها علي نحو إضافي في نظم السلامة البيولوجية القومية، وهذه الأنشطة هي : التطوير المحلي للكائنات الحية المحورة والاستخدام المعزول للكائنات الحية المحورة والموافقة علي العمليات المقصودة لإطلاق كائنات حية محورة والموافقة علي الكائنات الحية المحورة ومنتجاتها لأغراض الغذاء والتغذية، فضلاً عن توصيف ووضع علامات الكائنات الحية المحورة ومنتجاتها لأغراض الغذاء والتغذية.

278- وإدراكاً من مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحديات تنفيذ بروتوكول كارتاجينا للسلامة البيولوجية والثغرات القائمة حالياً، فقد قررت وضع برنامج إقليمي لمساندة الدول الأعضاء في الأمور المتعلقة بالسلامة البيولوجية في التكنولوجيا البيولوجية. وسوف يمكن البرنامج مفوضية الاتحاد الأفريقي من مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ بروتوكول كارتاجينا حول السلامة البيولوجية وسد الثغرات، مع الأخذ في الاعتبار الحقوق السيادية للدول في تنظيم الكائنات الحية المحورة، فضلاً عن التزاماتها الدولية الأخرى ذات الصلة.

الحاجة إلى بناء القدرات على ضمان السلامة البيولوجية:

279- تنص المادة 22 من بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية علي أنه يتحتم علي الأطراف "أن تتعاون في وضع أو تدعيم - أو كليهما- الموارد البشرية والقدرات المؤسسية بما في ذلك التكنولوجيا البيولوجية إلي الحد الذي تتطلبه السلامة البيولوجية، وذلك لأغراض التنفيذ الفعال لهذا البروتوكول. فالموارد البشرية والقدرات المؤسسية كلاهما ضروريان في مجال السلامة البيولوجية نتيجة لتعدد وحدة المشكلات التي تنجم عن محاولة حماية الحياة والبيئة من الأخطار المرتبطة بالتكنولوجيا البيولوجية الحديثة. من الأهمية البالغة لأفريقيا اكتساب القدرة الأساسية علي ما يلي:

- أ - اختيار وتحديد جميع أنواع الكائنات الحية المحورة وراثياً للتنفيذ والمراقبة وتنظيم استخدامها.
- ب- دراسة دورات الحياة لأنواع الكائنات الحية المحورة وراثياً وكذلك التنوع البيولوجي (والتنوع الوراثي والنوعي والتنوع المنظومة البيئية) في أراضي الدولة الطرف ومضاعفات ذلك كله بالنسبة للمعلومات البيئية وإدارة الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي والصحة البشرية.
- ج - تصميم واستحداث قواعد بيانات وإدارتها بحيث تلبى إحتياجات مستخدمي مختلف أنواع معلومات السلامة البيولوجية.
- د - وضع ومراجعة وتعديل قانون البيئة (المطلوب للبروتوكول برمته).
- هـ- تحليل المضاعفات والتداعيات الاجتماعية - الاقتصادية لتأثيرات الكائنات الحية المحورة وراثياً علي مجتمع واقتصاد الدولة الطرف.

281- وقضت مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤخراً علي اتفاقية مشروع مع حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد طلبت المفوضية من الحكومة الألمانية وضع الصياغة النهائية لاتفاقية التمويل لهذا المشروع حتى يتسنى للطرفين التوقيع عليها وبالتالي لتوفير التمويلات اللازمة للبدء في المشروع خلال النصف الثاني من عام 2004.

التوصيات:

- 282- يتعين على الدول الأعضاء أن تبدي مزيداً من الرغبة في المناقشات الجارية حول إنتاج وتوزيع الكائنات الحية المعدلة والكائنات المعدلة جينياً ويتعين عليها أن تكون يقظة إذا كانت لا تريد أن تصبح منطقة لإغراق جميع المواد غير المطلوبة والتي ينتجها العالم المتقدم لأن عمليات الإغراق هذه تقم بذريعة "المعونة الغذائية للحد من الفقر".
- 283- يسترعي انتباه المجلس إلي انه قبل تنمية المهارات المطلوبة داخل القارة يجب اتخاذ بعض الإجراءات الانتقالية بما في ذلك فرض الحظر علي إستيراد وتحرك الكائنات الحية المعدلة والكائنات المعدلة جينياً. وفي سياق ذلك، وداخل الدول الأعضاء. سوف تستمر الترتيبات لعقد اجتماع لخبراء منظمات المجتمع المدني قبل نهاية 2004 كما أمر بذلك المجلس بغية اقتراح ترتيبات مؤقتة تمكن أفريقيا من التحدث بصوت واحد بالنسبة لاعتماد وإدارة الكائنات الحية المعدلة والكائنات المعدلة جينياً.
- 284- لا ترفض أفريقيا اعتماد وإدارة التكنولوجيات الجديدة بل وتحتاج إليها أكثر من القارات الأخرى، غير أن نقل واستيراد تلك التكنولوجيات ومنتجاتها يجب أن يتم بطريقة تكون أسلم لسكانها وبيئتها وتوفير القدرات الكاملة لإدارتها.

17- المسائل القانونية**اتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي:**

- 285- بادرت المفوضية إلي إقامة "أسبوع التوقيع" الذي تم خلال الفترة من 3 إلي 10 ديسمبر 2003 وكان موضوعه مساهمة اتفاقيات الاتحاد الأفريقي في تنمية سيادة القانون" والذي كان نجاحاً تاماً. خلال الفترة من 1 - 30 ديسمبر 2003، تم إيداع ثلاث عشرة (13) وثيقة تصديق علي موثيق الاتحاد الأفريقي بينما أضيف مائة وخمسة عشرة (115) توقيعاً علي مختلف اتفاقيات الاتحاد الأفريقي. مع الأخذ في الاعتبار الاستجابة الملحوظة من الدول الأعضاء في هذا الصدد، تنوي المفوضية استبقاء "أسبوع التوقيع" كحدث سنوي.
- 286- وفي تطور مماثل، تم إنشاء قاعدة بيانات جديدة ومتقدمة تمكن المفوضية من تجميع وتوليد قوائم لجميع المعاهدات بسهولة وكذلك قوائم حول وضع كل دولة. وسوف يسمح هذا النظام من الوصول إلي مختلف تكوينات المعلومات. علاوة علي ذلك، أصبح من الممكن الآن الوصول إلي وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي علي موقع الاتحاد الأفريقي في الإنترنت وهو: www.africa-union.org أو www.afrique.org وقد أدت هذه العملية إلي تقصير المدة التي تستغرقها المراسلة مع الأطراف المعنية وأصحاب المصالح.
- 287- قد يرغب المجلس في أن يأخذ علماً بأنه بينما بذلت جميع الدول الأعضاء قدراً كبيراً من الجهود للتوقيع علي اتفاقيات الاتحاد الأفريقي والتصديق عليها خصوصاً الاتفاقيات الخمس التي اعتمدت في مابوتو، موزمبيق في يوليو 2003، هناك دول أعضاء بذلت جهوداً حميدة علي سبيل المثال، قام اتحاد جزر القمر في إبريل 2004 بإيداع وثائق التصديق أو الانضمام إلي ست عشرة (16) اتفاقية لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. ويبغي في هذا الصدد أن نثني علي جزر القمر وقد تود دول أعضاء أخرى أن تحذو حذوها.

مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية:

288- يذكر المجلس أنه خلال دورته العادية الحادية والسبعين المنعقدة في أديس أبابا، أثيوبيا من 6-10 مارس 2000، أدرك مجلس الوزراء بموجب المقرر رقم (CM/DEC.511(LXX1) الحاجة إلي مراجعة منتظمة لجميع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية بغية إقرار وإثبات جدواها وتحديد ما يتعين تحديثه منها أو إلغاؤها وكذلك تحديد المجالات التي تتطلب إبرام معاهدات جديدة. " وفي هذه الدورة سوف يقوم المجلس بدراسة توصيات لجنة الممثلين الدائمين حول اجتماع الخبراء بشأن مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في أديس أبابا من 18 إلى 20 مايو 2004. وقد أدت الطريقة الخاصة لمراجعة وتحديث المعاهدات وإبرام معاهدات جديدة إلي أن أقتراح في الإطار الإستراتيجي إنشاء لجنة للاتحاد الأفريقي حول القانون الدولي. وسوف تتكون هذه الهيئة من خبراء من الدول الأعضاء وستكون بمثابة الجهة المفكرة التي تقدم المشورة حول المجالات الخاصة بمراجعة المعاهدات الحالية وبحث التطورات القانونية الدولية وكذلك تقديم المشورة حول المجالات التي تتطلب إبرام معاهدات جديدة.

18- البعثة الدائمة لدي بروكسل

289- خلال الفترة من يناير إلي يونيو 2004 سهرت البعثة الدائمة لدي بروكسل علي تنفيذ برنامج أنشطتها للسنة المالية 2004. وتمت معظم هذه الأنشطة في إطار متابعة البعثة ومشاركتها في أنشطة المؤسسات التالية : مجموعة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي من أجل تنفيذ اتفاقية كوتونو للشراكة بين مجموعة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي – الاتحاد الأوروبي ، والمؤسسات المشتركة بينهما (مجلس الوزراء ، لجنة السفراء والمجلس البرلماني .. الخ) والمجموعة الأفريقية للسفراء في بروكسل والمؤسسات الأوروبية (مجلس الوزراء، المفوضية ، البرلمان.. الخ) الحركات التجمعية التابعة للمجتمع المدني بما في ذلك الأفريقيون في المهجر وأوساط التعليم والبحوث .. الخ.

290- أنصبت هذه الأنشطة أساسا علي المجالين التاليين : المسائل السياسية والدبلوماسية والمسائل الاقتصادية والتجارية.

المسائل السياسية والدبلوماسية:

291- تمثل النشاط الأساسي الذي شاركت فيه البعثة خلال الفترة قيد البحث من دون منازع في زيارة العمل التي قام بها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لدي مفوضية الاتحاد الأوروبي في بروكسل رفقة وفد هام يضم مجموع أعضاء المفوضية الأفريقية تقريبا. إن هذه الزيارة التي قبل أنها استهدفت إقامة اتصالات بين المفوضتين عادت بثمارها للمفوضية الأفريقية التي استفادت منها حيث تشبعت بطرق عمل وتشغيل نظيرتها الأوروبية . وبالفعل ، وعلاوة علي المحادثات الثنائية بين المفوضتين الأوروبية والأفريقية، عقدت جلسة عمل بين المفوضتين لتبادل آراء معمقة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك وذات الصلة بما يجري في إفريقيا حاليا وعلي الصعيد الدولي واستعرضت المفوضتان السبل والوسائل اللازم اتباعها لضمان دعم تعاونهما سواء بين المفوضتين أو بين أوروبا وإفريقيا.

- 292- ومن بين فرص التعاون أو الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي التي نوقشت في هذه المناسبة سبل ووسائل ضمان الأمن والاستقرار والسلم في إفريقيا. وتباحث الطرفان سبل استخدام مبلغ 250 مليون يورو الذي يدخل ضمن مرفق السلم في إفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي وفقاً للمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.21 (II) الصادر عن القمة الثانية للاتحاد الأفريقي في مابوتو.
- 293- وعلي هامش زيارة العمل هذه قام مفوض شؤون السلم والأمن للاتحاد الأفريقي بتلبية دعوة الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي ليطلع لجنة السلم والأمن للاتحاد الأوروبي علي أنشطة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته وطرق تشغيلها وأولت لجنة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأوروبي عناية خاصة لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي مما أدى بمفوض الاتحاد الأفريقي إلي استعراض هذا الموضوع بقدر من الإسهاب . كما أبرز هذا الأخير أهمية سعي كل من الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الأفريقي لبناء شراكة قوية بينهما في هذا الميدان الاستراتيجي الذي يشمل السلم والأمن.
- 294- استعرض الطرفان أيضا مسائل شتي منها متابعة الحوار السياسي بين أوروبا وإفريقيا الذي نصّت عليه قمة أفريقيا/أوروبا ، علي وجه الخصوص، والتشاور بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي/ الاتحاد الأوروبي ، وتنفيذ خطة عمل القاهرة، التي اعتمدها قمة إفريقيا/أوروبا .. الخ.
- 295- لقد قدرت الأوساط الأوروبية هذه الزيارة التي قامت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي لدي نظيرتها الأوروبية تقديراً كبيراً حيث أتاحت إزالة بعض أشكال القلق التي كانت تساور الاتحاد الأوروبي فيما يخص أهداف الاتحاد الأفريقي بالأخص الوسائل المؤسسية التي تبناها لتمكين إفريقيا من تأدية الدور اللائق بها في سياق العولمة الجارية حالياً. ومن ثم يتعين الحرص علي مضاعفة هذا النوع من الاتصال إسهاماً في دعم الثقة بين المؤسسات وإقامة علاقات تعاون وعمل معززين.

المسائل الاقتصادية والتجارية:

- 296- وفقاً للإعلان رقم ASSEMBLY/AU/DECL.5(II) وفي إطاره تواصل البعثة متابعة تطور المفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي . علي نحو ما نصّ عليه اتفاق الشراكة بين مجموعة دول أفريقيا والمحيط الهادي والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وبالفعل فقد بدأت هذه المفاوضات في سبتمبر 2002 علي مرحلتين استمرت أولاهما من سبتمبر 2002 إلي سبتمبر 2003 علي مستوي مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي/أوروبا وتناولت المسائل العمومية ذات الاهتمام بالنسبة لكلا الطرفين. أما المرحلة الثانية فقد بدأت في أكتوبر 2003 وتقرر تنفيذها علي مستوي بلدان وأقاليم مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي.
- 297- تم الإنطلاق الفعلي للمرحلة الثانية في 4 و 6 أكتوبر 2003 بعد الشروع في المفاوضات – في برازافيل وكوتونو علي أساس التناوب – بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين إقليم وسط أفريقيا و الاتحاد الأوروبي ، جهة إقليم غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية . أما إقليم شرق أفريقيا وإقليم الجنوب الأفريقي فسيشرعان في المفاوضات التي ستجري في 7 فبراير 2004 علي أساس مشترك بينهما بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وفيما يخص المجموعة المعروفة بالدول الثمانية التابعة لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. فقد تقرر أن تشرع في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن

- اتفاقية الشراكة الاقتصادية في جابروني ، بوتسوانا. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي قررتها أفريقيا مع الاتحاد الأوروبي:
- (أ) وسط أفريقيا، الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا (الكاميرون، الكونغو، الجابون، غينيا الاستوائية، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد) وساوتومي وبرنسيب.
- (ب) غرب أفريقيا: الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بنين ، بوركينا فاسو ، الرأس الأخضر، كوت ديفوار ، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، السنغال، سيراليون ، توجو) وموريتانيا.
- (ج) شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي : بوروندي ، جزر القمر ، جيبوتي، إرتريا ، إثيوبيا ، كينيا ، مدغشقر ، ملاوي ، موريشيوس ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو ، رواندا ، سيشل ، السودان، أوغندا ، زامبيا وزيمبابوي .
- (د) مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي : أنجولا ، بوتسوانا، ليسوتو، موزمبيق ، ناميبيا ، تنزانيا ، سوازيلاند وجنوب أفريقيا (كمراقب).

- 298- تجدر الملاحظة أنه مع تطور هذه المفاوضات ، برزت خلافات أساسية فيما يتعلق بمفهوم اتفاقية الشراكة الاقتصادية نفسه. وبالفعل إذا كانت البلدان الأفريقية تنظر إلي اتفاقيات الشراكة الاقتصادية هذه علي أنها أداة لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي ، فهي بالنسبة للاتحاد الأوروبي جديرة بأن تركز أساساً علي سبل ووسائل تعزيز المبادلات التجارية.
- 299- يستند موقف مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي إلي ضرورة تركيز اتفاقيات الشراكة الاقتصادية – بصورة مطلقة – علي سبل ووسائل كفاءة تنمية مستدامة للبلدان الأفريقية بدلاً من التركيز علي التجارة. وبعبارة أخرى، يتعين أن تكون هذه الاتفاقيات بمثابة أدوات تنمية تساعد علي إنشاء سوق إقليمية كمرحلة لازمة لتعزيز التكامل المتناغم والتدريجي للاقتصادات الأفريقية ضمن الاقتصاد العالمي . وإنطلاقاً من ذلك يجب أن تساعد علي إنشاء سوق إفريقية مشتركة علي نحو ما نصّت عليه معاهدة أبوجا وتسهم في بناء الاتحاد الأفريقي.
- 300- وتحقيقاً لهذا العرض ، تدعو مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي إلي تعبئة موارد مالية هائلة لضمان تمويل عملية تكييف الاقتصاد الكلي وتحسين وتحديث جهاز الإنتاج ، سواء في المرحلة التحضيرية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية (2003 – 2007) أو في فترة تنفيذها (2008-2020). وقد أبدى الاتحاد الأوروبي تحفظات بشأن هذا الموقف.
- 301- خلال المرحلة الثانية من المفاوضات، تنوي مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي أن تستعرض المسائل التالية في إطار تدابير المساندة للإستعانة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية لتعزيز التكامل الإقليمي ، ضمن أقاليم مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وبالأخص أفريقيا.
- (أ) وضع نهج تنمية المبادلات التجارية المستدامة (السلع والخدمات، وقدرات الانتاج في إطار إقليمي).
- (ب) تحسين البنى التحتية (المادية والمؤسسية) الحالية .
- (ج) دعم الاستثمارات الاقتصادية المهيكلة علي الصعيد الإقليمي.

- (د) تحسين وتدعيم البني التحتية وتعزيز الصناعات (الصغيرة) المتنافسة ودعم التنمية الريفية.. الخ.
- (هـ) الاحتفاظ بمكتسبات لومي / كوتونو ومزايا البروتوكولات حول الموز والسكر ولحم البقر .. الخ.

- 302- دعماً للمواقف التي دافعت عنها مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وسعيًا إلى تحديد السبل والوسائل الكفيلة بضمان قدر أكبر من تنسيق مواقف الأقاليم الأفريقية الأربعة المشتركة في هذه المفاوضات ، تدعو مجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى العمل على:
- (أ) تمثيل الاتحاد الأفريقي في وفد مفاوضي الأقاليم الأفريقية الخمسة.
- (ب) إبلاغ الاتحاد الأوروبي بأن الاتحاد الأفريقي هو المؤسسة الوحيدة المؤهلة لتنسيق الهيكل الجغرافي لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية فيما يخص إفريقيا.
- (ج) ضرورة الامتناع عن الالتزام – في إطار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية – بما ليس مطلوباً في قواعد منظمة التجارة العالمية.
- (د) ضرورة أخذ الوقت اللازم إلى حين الإعلان عن نتائج المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية.

19- بعثة جنيف:

- 303- تتابع مفوضية الاتحاد الأفريقي عن طريق مكتب التمثيل في جنيف وعلى أساس يومي تطور المسائل المتعلقة بالميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والملكية الفكرية ضمن مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الواقع مقرها في جنيف والتي تتعامل معها باستمرار مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجموعة السفراء الأفريقيين المعتمدة في جنيف ولدي هذه المؤسسات.
- 304- وردت فيما يلي النقاط التي استرعت انتباه المفوضية والجالية الأفريقية خلال الفترة قيد البحث.

أولاً- فيما يتعلق بحقوق الإنسان:

في مجال حقوق الإنسان والشعوب:

- 305- يشكل الاجتماع السنوي للجنة حقوق الإنسان حدثاً هاماً ضمن النشاط الدبلوماسي في جنيف. ويتيح للمجتمع الدولي فرصة استعراض وضع حقوق الإنسان في العالم. وتتألف اللجنة من 53 دولة عضواً منها 15 دولة أفريقية. ويتابع أعمال اللجنة بانتظام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وتعطي أهمية كبيرة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في مناقشات اللجنة بهدف مساعدة الدول في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويمثل الأمين التنفيذي مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذه الأعمال وفقاً لأحكام القانون التأسيسي للاتحاد. ويركز الأمين التنفيذي خلال مداخلته في النقاش على رؤية النيباد فيما يتعلق بالحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون باعتبارها شروطاً تعبر عن حقوق الإنسان، ويؤكد أيضاً استعداد الاتحاد الأفريقي لبذل كل ما في وسعه من جهود – عن طريق مفوضيته لحقوق الإنسان والشعوب كغالبية استفادة الأفريقيين من جهاز أفريقي في مجال حقوق الإنسان. ويقدم الأمين التنفيذي أيضاً دعمه للمجموعة الأفريقية في جنيف على الصعيد اللوجستي

والفني مقترحاً لها الاستناد إلى مواقف جماعية حول المواضيع ذات المصلحة المشتركة. وفي هذا السياق، ولقد كانت الدورة الستون للجنة التي انعقدت منذ قليل في جنيف مناسبة لأفريقيا لكي تبرز ككتلة واحدة قادرة علي الصمود أمام هجمات تهدف من خلال غطاء حقوق الإنسان إلي تحقيق أغراض سياسية. وأحسن دليل علي ذلك هو ما حدث لزيمبابوي حيث يتعرض هذا البلد لهجمات الكتلة الغربية بدافع من بريطانيا العظمي بسبب خلافات سياسية ثنائية معروفة ومع ذلك لا بد لأفريقيا من تنفيذ الالتزامات التي قطعتها علي نفسها في إطار النيباد لتثبت في وجه العالم أن القارة قادرة علي تطوير حقوق الإنسان دون خضوعها للتهديدات والضغط.

فيما يتعلق بقضية اللاجئين والمشردين:

306- تظل هذه القضية موضوع اهتمام بالغ نظراً لتزايد أعضاء هذه الفئة. فاللاجئون والمشردون هم ضحايا النزاعات الدائرة في أفريقيا وعددهم في تزايد مستمر بينما تتأثر حياتهم بالتطورات المرتبطة بالأسباب التي أدت إليها والتي غالباً ما تظل قائمة لفترة طويلة.

307- قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتنظيم حوار في 8 و 9 مارس 2004 تحت عنوان "العودة الطوعية إلي الوطن والاندماج المستدام في إفريقيا" وقد وقر هذا الحدث محفلاً فريداً لمختلف المتداخلين في عالم اللاجئين. وأشار المشاركون إلي السياق المواتي لتسوية النزاعات في إفريقيا ونزعة كل من اللاجئين والمشردين إلي العودة إلي موطنهم الأصلي ودعوا المجتمع الدولي إلي تأييد هذا الاتجاه عن طريق إجراءات ملموسة لإقامة سلم دائم وتنفيذ برنامج الإعادة الطوعية إلي الوطن وقد جري توافق الآراء حول النقاط التالية:

- أ) يتطلب منع النزاعات والإنذار المبكر والتسوية نهجاً متعدد التخصصات وإقليمياً من جانب الدول الأفريقية بدعم من الاتحاد الأفريقي وخبرته والمنظمات الإقليمية الفرعية والأمم المتحدة.
- ب) ضرورة تسوية مشاكل قدام المحاربيين المرتبطة بنزع سلاحهم وتعبئتهم وإعادة دمجهم وتأهيلهم لتفادي عودة العنف.
- ج) ضمان تقديم المساعدة إلي المدنيين المتأثرين بعواقب الحرب من أجل التوصل إلي مصالحة فعلية.
- د) ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.
- هـ) العمل علي كفالة اندماج السكان في الحياة الاقتصادية والاجتماعية باعتبار ذلك مرحلة حاسمة من مراحل السلم.
- و) إقامة السلم والأمن الشاملين في مناطق العودة باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق عملية العودة الطوعية إلي الوطن.
- ز) تشجيع العودة التلقائية للاجئين إلي أوطانهم.
- ح) الربط بين تحكم الدول في عملية الإدماج وديمومته.
- ط) دور محوري للمجتمع المدني في عملية إعادة الإدماج.
- ي) الإقرار بأن النيباد تشكل قاعدة متينة ينبغي أن يقوم عليها الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي السريع في القارة.
- ك) متابعة الحوار حول التوطين الطوعي وإعادة الإدماج الدائم في إفريقيا.

308- إن مشاركة ومساهمة مفوضية الشؤون السياسية كان لها صدي حسنا لدي المفوض السامية لشؤون اللاجئين ولدي المشاركين وكانت الأفكار التي تناولتها في مداخلتها بمثابة قاعدة للتفكير اعتمد عليها المشاركون خلال أعمالهم.

المسائل المتعلقة بالهجرة:

309- عند بداية حركة الهجرة الواسعة كانت إفريقيا تصدر اليد العاملة في قطاعات البني التحتية الأساسية والمناجم. وهي تواجه اليوم بالإضافة إلى ذلك ظاهرة الهجرة غير القانونية وهجرة العقول. وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة تواجه القارة نزيهاً حقيقياً يتمثل في هروب كوادرها الذين تدربوا بفضل أموال الدولة والذين قصدوا البلدان المتقدمة التي لم تساهم بناتاً في تدريبهم.

310- إن قرار الاتحاد الأفريقي باعتبار الأفريقيين الموجودين في المهجر كعامل كفيلاً بالمساهمة بمختلف الوسائل في تنمية البلدان الأفريقية، يفتح عهداً جديداً في تكفل أفريقيا بمصيرها وبناء مستقبلها بوسائلها الخاصة. وبالفعل فإن عدداً كبيراً من الكوادر الأفريقية المنظمة في اتحادات وجمعيات سواء في أوروبا أو أمريكا أعربت عن استعدادها، إذا توفرت الشروط لذلك، للاستثمار في بلدانهم الأصلية والمشاركة في نقل التكنولوجيات التي اكتسبوها في البلدان الغربية والمساهمة بأشكال أخرى. وفي إطار الحلقة الدراسية التي ستنظمها المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر 2004 حول موضوع "الحوار الدولي حول الهجرة عام 2004" تعترم الأمانة التنفيذية المساهمة بكيفية ملموسة في تطوير علاقاتها مع هذه المنظمة على أساس "الإطار الاستراتيجي لسياسة متكاملة في مجال الهجرة في إفريقيا" الذي اعتمده مؤخراً لجنة العمل والشؤون الاجتماعية المجتمعة في كوتونو في إبريل 2004.

311- فيما يتعلق بترشيح السيد نديورو نجاي لولاية ثانية لمنصب المدير العام المساعد للمنظمة الدولية للهجرة وفي الوقت الذي تجري فيه صياغة هذا التقرير يوجد هذا الترشيح في وضع جيد على الرغم من وجود مرشح آخر من غواتيمالا. وقد أنشأت المجموعة الأفريقية في جنيف لجنة لمساندة الترشيح الأفريقي برئاسة سفير موريتانيا بصفته رئيساً للجنة الترشيحات في جنيف وعضوية سفير الجزائر بصفته منسق المجموعة الأفريقية في المنظمة الدولية للهجرة وكذلك سفير السنغال.

ثانياً: في مجال الشؤون الاقتصادية:

على مستوى الأونكتاد:

312- عملت المفوضية، من خلال مكتب جنيف، مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للتأكد من أن المشاكل الإنمائية المحددة قد تم تناولها في برنامج أمانة الأونكتاد وجهازها الحكومي المشترك. خلال الفترة قيد البحث، تركز عمل الأونكتاد بصورة رئيسة على الدورة الحادية عشرة وتتعقد دورة الأونكتاد مرة في كل أربع سنوات.

313- أنشأت الدورة الخمسون لمؤتمر التجارة والتنمية المنعقدة من 6 إلى 17 أكتوبر 2003 اللجنة التحضيرية للدورة الحادية عشرة للأونكتاد. ومن المقرر أن تتعقد الدورة في ساو باولو، البرازيل، من 13-18 يونيو 2004 وموضوع الاجتماع هو: "تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية وعمليات الاقتصاد العالمي من أجل تحقيق النمو والتنمية لا سيما في البلدان النامية."

- 314- وتعتبر مشاركة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في العملية التحضيرية أمراً حاسماً للأونكتاد الحادي عشر حيث أنه من المتوقع أن يقوم المؤتمر بتنشيط المفاوضات المتعددة الأطراف التي انهارت. وفي الحقيقة، يتعين علينا جميعاً أن نعمل على ضمان إحياء الأونكتاد حتى يساعد البلدان النامية على فهم أفضل للمسائل المدرجة في الأجندة الاقتصادية والتجارية الدولية من خلال أبحاث وتحليل السياسات.
- 315- نيابة عن المفوضية، يعمل مكتب جنيف بصورة وثيقة مع وفود الدول الأعضاء في جنيف من أجل إدراج مصالح أفريقيا في أعمال الأونكتاد. فضلاً عن ذلك من الجدير بالذكر أن عدداً من البلدان الأفريقية مستفيدة رئيسية من برامج التعاون الفني التي تقدمها هذه المنظمة.

ثالثاً: في مجال الشؤون الاجتماعية والعمل والملكية الثقافية والاتصال:

المسائل المتعلقة بالعمل والمطروحة للمناقشة على مستوى منظمة العمل الدولية:

- 316- تركز المفوضية وأمانتها التنفيذية في جنيف أنشطتها، في علاقاتها مع منظمة العمل الدولية، على التوصيات المعتمدة من جانب لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والمصادق عليها من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي.
- 317- خلال الفترة المعنية عقدت عدة جلسات إعلامية بين المجموعة الأفريقية في جنيف ومسؤولي منظمة العمل الدولية بخصوص المسائل الأكثر أهمية في مجال العمل وفي انتظار المواعيد الرئيسية لمنظمة العمل الدولية والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الإطار تم عقد اجتماع في 30 يناير 2004 بين المجموعة الأفريقية على مستوى السفراء والمدير العام لمكتب العمل الدولي. وقد سمح هذا الاجتماع بتبادل وجهات النظر أرتكز أساساً على مبدأ الثلاثية والتقدم المسجل في إفريقيا بفضل الجهود التي بذلتها لجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي، وعلى تحضير القمة غير العادية للاتحاد الأفريقي حول تعزيز العمالة والحد من الفقر المقرر عقدها في واجادوجو، بوركينا فاسو، في سبتمبر 2004 وعلى حالة تقدم أعمال اللجنة حول البعد الاجتماعي للشمولية وعلى الدورة المائتين والتاسعة والثمانين (289) لمجلس الإدارة (مارس 2004) والمؤتمر الثاني والتسعين (92) للمؤتمر الدولي للعمل (يونيو 2004). كما سمح هذا الاجتماع بتبادل الآراء حول الأهداف التي ينبغي التوصل إليها من جانب القمة حول العمالة والفقر، والاستراتيجية المثلى لمكافحة تفشي وباء الإيدز في وسط العمل، وأشكال الهجرة المتمثلة في البحث عن العمل أمام محاولات إقامة حواجز على الحدود من أجل الحد منها، ودور المؤسسات المالية الدولية إزاء المبادرات الرامية إلى تعزيز العمالة وتقليص الفقر.. الخ وأغتمت أعضاء المجموعة الأفريقية هذه الفرصة لتقديم مقترحات متعلقة بتعزيز تعاون ومساعدة مكتب العمل الدولي وبخاصة في مجال دعم بعض المشاريع الوطنية ذات الطابع الخاص.
- 318- وخلال نفس هذه الفترة، تم عقد اجتماع هام وهو الدورة المائتين والتاسعة والثمانين (289) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي، من 22 إلى 26 مارس 2004. وسبق هذا الاجتماع، حسب العادة، عقد اجتماعات اللجان الفنية. وقد عرض تقرير مفصل عن هذه الدورة على الاجتماع السنوي للجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي المنعقدة في كوتونو، بنين، في إبريل 2004.

فيما يتعلق بالمسائل الصحية:

- 319- يركز نشاط اللجنة في مجال الصحة علي مقررات وتوصيات وزراء الصحة الأفريقيين ومختلف القمم الخاصة. ومن بين هذه المقررات والتوصيات ما تضمنه إعلان وخطة عمل أبوجا لسنة 2000 المتعلقة بالقضاء علي الملاريا وكذلك إعلان وخطة عمل أبوجا لسنة 2001 حول فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز ومرض السل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة ثم إعلان مابوتو لسنة 2003 حول القضاء علي شلل الأطفال ، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي/النيباد في مجال الصحة وإعلان الألفية من أجل التنمية.
- 320- وبالتالي ، تم عقد اجتماع بين مجموعة السفراء الأفريقيين والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية في 7 مايو 2004 علي مستوى مكتب الاتحاد الأفريقي. وسمح هذا الاجتماع باستعراض الاستراتيجيات الجديدة التي تم إعدادها من أجل تحسين الصحة في العالم وفي إفريقيا علي وجه الخصوص ولا سيما خطط وبرامج مكافحة الأوبئة الكبرى التي تفتك بإفريقيا مثل فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا ومرض السل وشلل الأطفال .. الخ كما سمح هذا اللقاء بتبادل مثمر لوجهات النظر حول استعمال الآليات الجديدة لمكافحة هذه الآفات ، وبخاصة الصندوق العالمي والتحالف العالمي للقاحات والتحصين . ومنذ إنشاء الصندوق العالمي قبل سنتين تحصل هذا الأخير علي 5ر5 مليار دولار ومنح أكثر من مليارين (2) منها 60% لأفريقيا . أما فيما يتعلق بالتحالف العالمي للقاحات والتحصين فإن هدفه هو تلقيح وتأمين الحصانة الصحية لجميع أطفال العالم وبالتالي إنقاذ حياة ثلاثة ملايين شخص في السنة ، وتعتبر القارة الأفريقية المستفيدة الرئيسية من ذلك.
- 321- عقد اجتماع خاص لوزراء الصحة الأفريقيين في جنيف في 14 و 15 مايو 2004 بمشاركة المنظمة العالمية للصحة والصندوق العالمي لمكافحة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا ومرض السل ، والتحالف العالمي للتلقيح والتحصين. وعكف الاجتماع علي متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمراقبة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا ومرض السل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة. واعتمد الاجتماع إعلاناً حول استراتيجيات تنفيذ إعلانات أبوجا ومابوتو.

القمة العالمية لمجتمع المعلومات:

- 322- يمثل الاتصال والإعلام حلقة رئيسية في التنمية. وفي هذا السياق فإن موافقة الأمم المتحدة علي عقد قمة عالمية تم دعمها من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بحيث اقترح أحد أعضائه وهو تونس استضافة المرحلة الثانية منه التي ستجري في عام 2005.
- 323- منذ نهاية المرحلة الأولى للقمة العالمية للمجتمع الإعلامي ، وبدعم لوجستي من الأمانة التنفيذية قام منسق المجموعة الأفريقية في هذا المجال بإطلاع أعضاء المجموعة الأفريقية بصفة منتظمة علي تقدم تحضيرات المرحلة التالية . وتفيد هذه المعلومات أن الاجتماع الأول للجنة التحضيرية سيجري من 24 إلي 26 يونيو 2004 في الحمامات بتونس.

20- مكتب نيويورك

المسائل السياسية:

- 324- تحت المسائل السياسية، قامت المفوضية بتنفيذ برامج تشمل تنسيق أنشطة المجموعة الأفريقية، انتخاب المرشحين الأفريقيين لمناصب في أجهزة/ هيئات الأمم المتحدة، تنسيق ومراقبة المواقف الأفريقية الموحدة في السياسة والقانون، الإنساني، السلم والأمن، تحليل ودعم الإستراتيجيات، مسائل إستراتيجية الأمن والمراقبة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- 325- قامت المفوضية بتنسيق أنشطة المجموعة الأفريقية من خلال تقديم الدعم الاستشاري لرئيس المجموعة الأفريقية شهريا كما عملت مع مختلف مجموعات الخبراء للمجموعة الأفريقية من أجل صياغة بيانات وورقات مواقف للمجموعة حول بعض المجالات الرئيسية التي تشمل التالي:
- (أ) حول إستراتيجية وسبل تنفيذ المزيد من ترشيد شبكة مراكز المعلومات للأمم المتحدة، احتفظت المجموعة الأفريقية بموقفها بأن ترشيد مراكز المعلومات للأمم المتحدة لا ينبغي أن يكون تكرارا للنموذج الأوروبي حيث يكون للفارة بكاملها محور واحد بسبب الظروف المختلفة السائدة فيها. وتحفظ المجموعة بموقفها كذلك بأن عملية التنشيط يجب أن تتم علي أساس الأقاليم الفرعية التي اعتمدها أفريقيا والاتحاد الأفريقي وليس المحور الإقليمي.
- (ب) حول "إصلاح مجلس الأمن"، تحتفظ المجموعة الأفريقية بالموقف الأفريقي كما ورد في إعلان هراري.
- (ج) حول تنشيط الجمعية العامة ، قامت المجموعة بإنشاء فريق عمل كفيل بوضع موقف أفريقي موحد.
- (د) التحضير للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة من خلال تعزيز مجموعة الخبراء الأفريقيين للجان الست الرئيسية للأمم المتحدة. وتقوم بعثة المراقبة للاتحاد الأفريقي بتنسيق هذه اللجان وتعمل أيضا كأمانة للخبراء توفر لهم الدعم الفني واللوجستي.

- 326- ظلت عملية إصلاح الأمم المتحدة من الحل. وفشلت الأقاليم في الموافقة علي حجم المجلس وتكوينه وما إذا كانت المحافظة علي حق النقض، الفيتو أمرا مرغوبا فيه وتتلقى عملية ترشيد عمل الجمعية العامة إلي فترتين ردودا مختلطة لأن هناك شكوكا ومخاوف بان ذلك قد يؤدي إلي كبت بنود معينة من جدول الأعمال قد تكون مهمة بالنسبة للبلدان النامية بما فيها البلدان الأفريقية.
- 327- اقترح أنه يتعين مراجعة الموقف الأفريقي من إصلاح مجلس الأمن كما ورد في إعلان هراري في ضوء الآراء التي أعربت عنها الأقاليم الأخرى حول مسائل الإصلاح المركزية ويوحي الطابع الديناميكي للمناقشة بأن هذه المراجعة يجب أن تظهر قدرا من المرونة دون أن تضحي بمصلحة أفريقيا حول مسائل الإصلاح. ويجب أن يمكن المشروع المعدل المجموعة الإفريقية من إظهار المرونة في المفاوضات.

انتخاب المرشحين الأفريقيين لمناصب في أجهزة وهيئات الأمم المتحدة:

- 328- واجهت المجموعة الأفريقية مرة أخرى التحدي المتمثل في الانتقال إلي التوافق العام في الرأي حول توصية لجنة الترشيحات بشأن شغل مقعد في مجلس الأمن لإقليم شرق أفريقيا. وخلال بحث تقرير لجنة الترشيحات من قبل المجموعة الأفريقية، احتفظت ثلاث دول أعضاء بمرشحيتها لشغل المعقد الواحد المخصص لشرق أفريقيا علي الرغم من أن

- لجنة الترشيحات قد سبق لها أن أوصت فقط بتقديم بلد واحد للمعدد الواحد من بين المقاعد الأربعة التي تم تخصيصها علي أساس التطبيق الفني لقواعد إجراءاتها والمعايير الموضوعية. وهذه مسألة خطيرة تتطلب المعالجة من قبل اللجنة الدائمة للترشيحات بغية تفادي أي انقسامات خلال الانتخابات.
- 329- في مجال السياسة والقانون الدولي الإنساني، سهلت المفوضية عملية تنسيق المجموعة الأفريقية في المفاوضات على مشروع المقرر المقدم من المجموعة الأفريقية تنفيذًا لمقرر الاتحاد الأفريقي بشأن الاحتفال في 7 إبريل من كل عام بيوم التأمل الدولي حول الإبادة الجماعية في رواندا.
- 330- تمخضت إحدى النتائج الهامة في هذا الصدد عن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم A/58/1.55 في ديسمبر 2003 بالإجماع وقد أدي إلي إحياء الجمعية العامة يوم 7 إبريل (الذي يصادف الذكرى العاشرة) كيوم التأمل الدولي.

السلم والأمن:

- 331- فيما يتعلق ببرامج السلم والأمن ، عملت المفوضية مع الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن لضمان تنفيذ المقررات والقرارات بما فيها تلك التي تتعلق بمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي الذي أنشأ حديثًا. وأجرت المشاورات كذلك مع الشركاء المعنيين في منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتبادل وجهات النظر حول دعم جهود الاتحاد الأفريقي في إدارة النزاعات وتسويتها.
- 332- تتمثل بعض التحديات التي ما زالت تواجه أفريقيا داخل مجلس الأمن في بطئ استجابة المجلس لمسائل أفريقيا و الدعم المناسب والكافي لتنفيذ التوصيات والمقررات. ويجب إثارة هذه المسألة مع المجلس ومعالجتها لا سيما من خلال التحدث إلي الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن.
- 333- إضافة إلى مسألة مجلس الأمن، تمت مراقبة مسائل تتعلق بنزع السلاح ومقاومة الإرهاب في اللجنتين الثانية والسادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة علي التوالي. وكان أثر إجراءات الأمم المتحدة في المجالين المذكورين متواضعا للغاية. وهناك حاجة كذلك إلي مواءمة بعض المقررات الهامة التي اعتمدت حول جميع هذه المسائل بمقررات وإجراءات المتابعة من قبل الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء.
- 334- قررت الجمعية العامة من جانبها تمثيا مع القرار رقم AR/58/L.8/Rev.1 الذي اعتمد في 6 مايو 2004، عقد جلسة عامة رفيعة المستوى في 2005 في بداية الدورة الستين للجمعية العامة. وسوف تحدد الدورة التاسعة والخمسون موعد انعقادها.
- 335- سوف تركز قمة المراجعة علي التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الألفية للأمم المتحدة وبصورة ملحوظة، تنفيذ نتائج والتزامات المؤتمرات ودورات القمة للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ذات الصلة. وسوف يتم بحث شكل وتنظيم العمل للقمة المرتقبة تحت الرئاسة الأفريقية للجمعية العامة للأمم المتحدة من قبل جمهورية الجابون.
- 336- سوف يتم كذلك خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة تقديم تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة في 2003، لمراجعة التحديات والتهديدات العالمية الجديدة للسلم والأمن. وقد تم اتخاذ هذه المبادرة في سياق تعزيز التزامات إعلان الألفية المتعلق "ببرنامج الأمن المشترك"

المسائل الاقتصادية والاجتماعية:

337- قامت بعثة المراقبة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بتنسيق المجموعة الأفريقية في المسائل الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة وشاركت في اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة كما وفرت الدعم الفني لاجتماعات فريق الخبراء الأفريقيين للجنيتين الثانية والثالثة.

لجنة التنمية المستدامة:

338- بحثت الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة مواضيع المياه والنظافة والاستيطان البشري وفقا لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة. ومنحت الدورة الثانية عشرة للجنة المستدامة صلاحية التركيز علي التقدم المحرز والعقبات والقيود التي تواجه البلدان في تنفيذ المجالات الثلاثة وهي تحديد أفضل السبل الممكنة لتعزيز والتنفيذ.

339- وبوجه عام، أكدت الدورة الثانية عشرة للتنمية المستدامة الجهود الحميدة بما فيها أحسن الممارسات التي تمت في بعض البلدان من أجل تحسين مستوي توفير الخدمات في هذه المجالات. ولاحظت أن أفريقيا متخلفة جدا في جوانب عديدة. وبدون تدخلات متواصلة، من الواضح أن البلدان الأفريقية سوف تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها في إطار الأجنحة الـ 21 وخطة جوهانسبيرج للتنفيذ واجندة الموئل وكذلك أهداف الألفية للتنمية. وعلي الرغم من بذلها قصارى جهدها، فإن البلدان الأفريقية لا تزال في حاجة إلي التعاون الدولي المعزز والتوفير المحسن لوسائل التنفيذ بغية الوفاء بالتزاماتها وأهداف التنمية.

340- أكد القسم الرفيع المستوي للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة علي الحاجة إلي خلق بيئة ملائمة لبلوغ غايات هذه الموضوعات التجميعية الثلاثة وهي ملئ الثغرات الموجودة في التكنولوجيا من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، إنشاء مؤسسات قوية وتعزيز الحكم الرشيد والبحث عن سبل إبداعية لتمويل التنمية بما فيها زيادة المساعدات الرسمية للتنمية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، الاجتماع الرفيع المستوى مع مؤسسات بریتون وودس ومنظمة التجارة العالمية، 26 أبريل 2004:

341- تهدف المناقشات إلي تعزيز التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بریتون وودس ومنظمة التجارة العالمية من أجل مواصلة استراتيجيات التنمية الشاملة. ويشكل الإجماع الذي توصل إليه المؤتمر الدولي في مونتيري حول تمويل التنمية، عنصرا مركزيا لهذه الإستراتيجيات. ويكون التركيز هذا العام علي المسائل الثلاث ذات الصلة وهي: (1) أثر الاستثمار الخاص والمسائل المتعلقة بالتجارة بالنسبة للتمويل من أجل التنمية (2) دور المؤسسات المتعددة الأطراف في بلوغ أهداف الألفية و(3) استمرارية دعم الديون وتخفيفها.

342- اصبح من الواضح في نهاية هذا الاجتماع أنه سوف يتعين علي المجتمع الدولي ان يزيد مستوي التزاماته حتى تتمكن البلدان النامية لا سيما البلدان الأفريقية منها من بلوغ أهداف التنمية، أهداف الألفية للتنمية وأهداف برنامج عمل بروكسل. لوحظ أن البلدان النامية قد اتخذت إجراءات في مجال الحكم الرشيد والإدارة المالية العامة التي تعتبر اللبنة الضرورية لخلق جو ملائم لحشد الموارد الداخلية والخارجية. وأكد الاجتماع علي أن غايات التنمية لا يمكن بلوغها بدون زيادة الموارد. وتم التأكيد كذلك علي

- الأهمية التي تكتسبها الورقات الإستراتيجية للحد من الفقر من أجل التنمية. وكما تم خلال الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، تشمل العناصر الهامة الأخرى للتنمية التي تم إبرازها بناء القدرات، تعزيز المؤسسات الوطنية، مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص وتمكين المرأة.
- 343- تشكل ندرة الموارد التحدي الرئيسي لتعزيز التنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية إلا بواسطة التدفق الإضافي للموارد الجديدة غيران الدعم المرتقب معدوم بسبب التزام شركاء التنمية بمسائل الطوارئ في أماكن أخرى من العالم.
- 344- اعترف كل من الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودس ومنظمة التجارة العالمية بالإجراءات التي اتخذتها البلدان النامية لا سيما البلدان الأفريقية وكذلك التقدم الكبير الذي تم إحرازه في خلق بيئة التنمية. وأحاط الاجتماع علما بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والسياسات السليمة للاقتصاد الكلي التي يجب علي شركاء التنمية مساندها بصورة فعالة من أجل تحقيق أهداف التنمية. ولكن ليست هنالك استراتيجيات إبداعية لمعالجة الطريق المسدود الذي توصل إليه الاستثمار الخاص والمسائل المتعلقة بالتجارة واستمرارية الديون الخارجية التي تعتبر أمرا حيويا لتدفق الموارد من أجل التنمية في أفريقيا.
- 345- يوصي بأنه طالما سيكون عام انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة عام صوغ السياسة، يجب أن تتركز الجهود علي التأكد من أن سياسة الإطار للاتحاد الأفريقي تعكس هذه الاحتياجات. ومع أنه قد تم تحديد التحديات الخاصة بالمياه والصرف الصحي والاستيطان البشري خلال الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، يكون من المهم تركيز الدول الأعضاء الأفريقية علي بناء القدرات، نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي ومع ان النيباد هي الإطار المعتمد لدى الأمم المتحدة لتوجيه الدعم الدولي، يجب أن يكون التركيز منصبا علي الموارد الإضافية لتنفيذ خطط عمل النيباد في هذه المجالات الرئيسية.

اجتماعات فريق الخبراء الأفريقيين حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية:

- 346- وفرت المفوضية الخدمات الفنية والإدارية للخبراء للجنيتين الثانية والثالثة لمراقبتهما للمسائل الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وأشرفت كذلك علي الانتخابات الناجحة للمكثبين التنسيقيين لمجموعتي الخبراء الأفريقيين.
- 347- وضع الخبراء حول المسائل الاقتصادية ورققات المواقف والقرارات المقدمة خلال اجتماعات مؤتمرات الأمم المتحدة المنعقدة من يناير-مايو 2004. ويشمل التركيز الرئيسي لمجموعة الخبراء الأفريقيين حول المسائل الاقتصادية خلال الفترة، التنمية المستدامة والديون الخارجية والغابات والسكان والتنمية. ويتمثل ابرز هذه المشاركات للخبراء حول المسائل الاقتصادية في تضامن البلدان الأفريقية خلال دورة لجنة التنمية المستدامة.
- 348- وضع الخبراء حول المسائل الاجتماعية ورققات المواقف والقرارات لاجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة. وكان التركيز الموضوعي للجنة الثالثة خلال الفترة علي وضع المرأة ومسائل السكان الأصليين والتنمية الاجتماعية والمعوقين وحقوق الإنسان. وضمن تنسيق مجموعة خبراء اللجنة الثالثة المشاركة النشطة لا سيما للمجموعة حول وضع المرأة حيث قدمت أفريقيا مساهمات هائلة في النتائج المتفق عليها وبعض القرارات المعتمدة.

21- مكتب ليلونجوي

349- افتتح مكتب ليلونجوي كتجربة أولى بتفويض تمثيل الاتحاد الأفريقي في إقليم الجنوب الأفريقي. وإذا نجحت هذه التجربة سوف تمتد لتشمل الأقاليم الأخرى. وخلال الفترة قيد البحث، قام المكتب بمختلف الأنشطة التي تتعلق بالهجرة والأمن الغذائي والشباب.

(أ) الهجرة والتنمية في إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي:

350- أثبتت دراسات المقارنة التي أجرتها منظمة العمل الدولية حديثاً أن أفريقيا تصدر عدداً أكبر من المهاجرين ذوي المستوى التعليمي الرفيع. وأشارت إلى أن ذلك أثر بصورة عكسية على النمو الاقتصادي كما عرقل الجهود الإنمائية في كثير من البلدان الأفريقية. ولم يسلم إقليم الجنوب الأفريقي من هذه الصدمة. وقد تم تحديد العوامل المؤدية إلى الهجرة ومنها عدم الاستقرار السياسي والحكم السيئ والتخلف والتعليم غير الكافي وتدني تسهيلات التوظيف، من بين أمور أخرى. ويتمثل الحل الرئيسي لهذه المشاكل في اعتماد وتنفيذ سياسيات اجتماعية وسياسية واقتصادية جيدة تؤدي إلى تحسين في الأداء الاقتصادي وتنمية البنى التحتية.

351- من ناحية أخرى، ينظر إلى الهجرة داخل إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي كمساهمة إيجابية للتنمية في الإقليم بدليل أن التحويلات النقدية تتداول داخل الإقليم. غير أن الصورة السيئة لهذه الظاهرة هي أن هذا الإقليم وأفريقيا برمتها قد خسرت وما زالت تخسر الخبرة. وكان أكثر خطورة بصفة خاصة في المجال الطبي.

352- وينبغي في هذا الصدد معالجة مسألة الهجرة بالجدية التي تستحقها بما فيها مسألة دفع التعويضات أو اتخاذ التدابير لحمل البلدان المستفيدة على دفع هذه التعويضات.

353- تمت مناقشة مسألتي الهجرة والتنمية بصورة مستفيضة خلال حلقة دراسية وقدمت التوصيات التالية:

- 1- ضرورة تخفيف الأسباب الجذرية للهجرة.
- 2- ضرورة إبداء الدول الأعضاء قدراً كبيراً من الإرادة والالتزام السياسيين بتنمية اقتصادياتها.
- 3- ضرورة قيام أفريقيا بعكس الاتجاه الذي يجعلها تخسر مليارات الدولارات التي تستثمرها في تدريب الموارد البشرية والمهارات التي تخسرها نتيجة الهجرة إلى الغرب. وقد تم حث الحكومات على الدخول في الحوار مع المجتمع الدولي وطلب الدعم منه للبرامج والمبادرات التي تهدف إلى التقليل من الأثر السلبي لتعيين المهارات الأفريقية في الخارج على البلدان الأصلية،
- 4- ضرورة قيام الحكومات بتصنيف قائمة بمهارات مواطنيها في الخارج لتشكيل الأساس لوضع الإستراتيجيات وأطر السياسة لتشجيع وتعزيز عودتهم ومساهماتهم متواصلة يقدمها للأفريقيين في المهجر.

(ب) تعزيز الأمن الغذائي في الجنوب الأفريقي:

354- هذا برنامج متواصل للمكتب الإقليمي خصوصاً بعد الاستضافة الناجحة في السنة الماضية للحلقة الدراسية الإقليمية حول الري والزراعة من قبل الاتحاد الأفريقي

- بالتعاون مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، النيباد والاتحاد الأوروبي. وما زال إقليم الجنوب الأفريقي يواجه أزمات بسبب الفقر ونقص المواد الغذائية. ويقدر أن الإقليم سوف يحتاج إلي 25 مليون طن متري من الأغذية لإطعام حوالي 176 مليون نسمة ومع ذلك، يبلغ إجمالي إنتاج الإقليم من الحبوب 22 مليون طن متري. وقد كان موسم الحصاد المنتهي في 2004/2003 مخيباً للأمل بسبب المعدل غير الكافي والمتقطع لهطول الأمطار مما أدى إلي العجز في الحبوب وتفاقم أزمة الغذاء فضلاً عن الأثر العكسي لوباء فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز. ويتطلب هذا السيناريو بكامله تدخلات استراتيجية قوية لا تعمل فقط من أجل معالجة الأسباب الجذرية المزمنة والمتواصلة للأزمة ولكن أيضاً لتحقيق تغييرات ملموسة تؤثر بصورة إيجابية علي حياة السكان.
- 355- اتصل كل من الوكالة الوطنية للاحتياطي الغذائي والبنك الدولي بمكتب ليلونجوي في فبراير 2004 وطلبنا منه الانضمام إلي أصحاب المصالح الآخرين ومنهم الاتحاد الأوروبي ، منظمة الأغذية والزراعة، وزارة الزراعة والري والأمن الغذائي من أجل معالجة الأزمة الغذائية والمسائل الأخرى ذات الصلة. ويعمل المكتب حالياً مع أصحاب المصالح في مشروع بعنوان: "تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية من أجل معالجة الحالة الغذائية الطارئة في الجنوب الأفريقي." ويعتبر المشروع متابعة مباشرة لإعلان سرت الصادر في 27 فبراير 2004، عقد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي العزم على إزالة جميع العقبات التي تعترض القضاء علي الجوع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي. وفضلاً عن ذلك، وافق وزراء الزراعة لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في نفس الأسبوع علي ضرورة إقامة احتياطي استراتيجي للحبوب في الإقليم.
- 356- يقوم البنك الدولي في الوقت الحاضر بإجراء دراسة جدوى حول إنشاء احتياطي غذائي للإقليم يشمل في البداية البلدان الثلاثة: ملاوي، تنزانيا وزامبيا. ويجري بحث مسائل كثيرة منها القدرات الوطنية والإقليمية من الحبوب وأثرها علي التجارة الإقليمية والمسائل الفنية الأخرى ذات الصلة. وسوف تتم مناقشة التقرير في الحلقة الدراسية الإقليمية المقرر تنظيمها في سبتمبر 2004 والتي سترسم الطريقة العملية للمضي قدماً.
- 357- يجب أن يساند المشروع الإقليمي للاحتياطي من الحبوب، جميع أصحاب المصالح لأنه سيكون حافزاً للمزارعين علي زراعة مزيد من الأغذية لأنه سوف يضمن لهم سوق جاهزة للحبوب. ويعني إنشاء هذا الاحتياطي أيضاً أن الحبوب ستكون متوفرة دائماً وعلى الفور للبيع إلي البلدان التي تعاني من العجز في الغذاء وسيضع حداً نهائياً للممارسة التي تستوجب استيراد الذرة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

(ج) برنامج تمكين الشباب في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي:

- 358- يعتمد تمكين الشباب علي الاعتقاد السائد بأن الشباب في أفريقيا يشكلون قوة فعالة وقدرة ومستقبل أي بلد ويقومون بدور خاص في التحرير الاقتصادي لأفريقيا. من المهم إذاً، أن يتم تشجيع الشباب ومساعدتهم وتمكينهم من المشاركة بصورة أكثر فعالية في العمليات السياسية والاقتصادية والديموقراطية في أفريقيا.
- 359- انطلاقاً من هذا الاعتقاد، شرع مكتب ليلونجوي في حوار بناء مع مختلف مجموعات الشباب و يقوم هؤلاء الشباب بإظهار إرادة جماعية لمواجهة تحدي المساهمة البناءة والملموسة في التنمية المستدامة لأفريقيا. ويعملهم هذا، أظهر الشباب رغبة حقيقية في تمكينهم من خلال التدريب. ويقوم المكتب الإقليمي بمساندة برنامج تدريب للشباب في الإقليم يعرف "بذروة الأداء" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو.

360- يركز برنامج التدريب من أجل تحقيق ذروة الأداء تقريبا علي تمكين الشباب من تبني موقف إيجابي وتطلعي إزاء جميع الأعمال التي يزاولونها. وتهدف ذروة الأداء في مجملها إلي نظرة إيجابية للذات والثقة بالنفس والتصميم وقوة الإرادة على الأداء بصرف النظر عن الظروف. وعليه، يوصي بقوة بأن يتم توسيع هذا التدريب ليشمل الشباب في القارة برمتها.

22- تعزيز الدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول

361- في إطار الرؤية الجديدة ومهام الاتحاد الأفريقي تسعى المفوضية من خلال مركزها للدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول، إلى توسيع مجال عملها لتعدي جمع التراث المنقول وتعزيز اللغات الإفريقية، لتهتم بكل ما له علاقة بالثقافات الإفريقية وما تتميز به من ثراء وتنوع وتشابه. وهكذا فإن الأهداف الجديدة للمركز تتمثل في المحافظة على المكاسب وتعميمها من ناحية وفتح آفاق جديدة أمام المتطلبات والاحتياجات الجديدة للاتحاد.

362- في نطاق المهام الجديدة المناطة بالمفوضية في مجال إدارة التاريخ عن طريق التراث المنقول وتطوير اللغات الإفريقية وإدارة التراث الثقافي، تعتزم المفوضية حمل المركز على ان يلعب دورا أساسيا من خلال الأعمال الآتية:

أولاً: تفعيل لجنة التوجيه:

363- في إطار الهيكل التنظيمي والإداري الجديد للمركز الجديد للدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول، تم تنصيب لجنة التوجيه التي تعتبر أداة لإشراف مفوضية الاتحاد الإفريقي على هذا المكتب. وتجتمع لجنة التوجيه مرة في السنة في دورة عادية. ومن المقرر أن تجتمع في دورة تشيينية في أكتوبر 2004.

364- سيعكف هذا الاجتماع الأول على بحث ثلاثة نقاط هي: (أ) حصيلة نشاط المكتب حتى اليوم، (ب) أفضل الوسائل لنشر عناصر بنك المعطيات الرقمية لمشروع الأرشيف الصوتي والمصادر الوثائقية للتراث المنقول في أفريقيا، ومشروع رقمية التراث المنقول المسجلة في إفريقيا مع السماح، باستغلاله البيداغوجي لفائدة التلاميذ الإفريقيين، (ج) أفضل طريقة لنشر الرؤية الجديدة للاتحاد الإفريقي لدى الباحثين الإفريقيين.

ثانياً: مشروع ميثاق كوروكان فوغا:

365- سيعقد الاجتماع المخصص لبحث مشروع "ميثاق كوروكان فوغا" في بامكو في يوليو 2004. وقد تم اختيار هذا التاريخ لأنه يتزامن مع الفترة التي يتحرر فيها المشاركون المدعوون من التزاماتهم المهنية. وشارك المكتب قبل ست سنوات في كنان (غينيا) في جمع نسخة من "ميثاق كوروكان فوغا". وتتمثل أهمية اجتماع بامكو في مقارنة النسخ الموجودة، وفي بحث كيفية نشرها بل والتعريف بها لدى المهتمين بالتعليم والفنون والآداب. "ويعتبر ميثاق كوروكان فوغا" أول وثيقة معروفة حول التنظيم الحضري في غرب إفريقيا. وإن إعادة ترتيب هذه الوثيقة، بهدف صرف النظر عن قيمتها اللغوية الحقيقية (النهوض باللغات الإفريقية)، سيساهم في تعزيز التفكير حول الوساطة الإفريقية لمنع النزاعات وإدارتها في إفريقيا.

ثالثاً: مشاريع مشتركة وبحوث ميدانية:

366- تم إنجاز عمليتين هما:

- (أ) دعم مجموعة البحوث الجامعية "الأداب، والجنس والتنمية" المجتمع حول "موضوع نساء يكتبن إفريقيا"، التي يوجد مقرها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة أ. موموني في نيامي. وقد قامت هذه المجموعة بتحقيقات حول الشخصيات الأسطورية في إفريقيا، ومن المنتظر أن تستكمل عملها بنشر مختارات من نصوص التراث المنقول.
- (ب) في إطار تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتفكير حول كيفية استغلال العناصر التي توفرها معطيات بنكنا الرقمية لمشروع الأرشيف الصوتي والمصادر الوثائقية للتراث المنقول في إفريقيا، ومشروع رقمية التراث المنقول المسجل في إفريقيا، قامت بعثة بقيادة رئيس الوكالة الدولية للإنتاج وإدارة الصناعات الثقافية بزيارة نيامي من أجل عقد جلسة عمل. وتم خلال جلسات العمل هذه الاتفاق على تسجيل خمسة عناصر على أقراص مضغوطة سيتم اختbarها على الصعيد البيداغوجيما. وينص الاتفاق بين الوكالة والمكتب على إرسال تقرير حول نتائج هذه الاختبارات كل أربعة أشهر.

رابعاً: **برنامج التعاون:**

(1) **الشراكة مع وكالة التعاون السويسري:**

- 367- ارتكز برنامج التعاون على المشاريع المتعلقة ببنوك المعطيات الرقمية لمشروع الأرشيف الصوتي والمصادر الوثائقية للتراث المنقول في إفريقيا ومشروع رقمية التراث المنقول المسجل في إفريقيا. وفي هذا الصدد تمت إقامة شراكة مع وكالة التعاون السويسرية للتنمية من خلال وكيلها "انترماد كونسالتنتس" في بيرن.
- 368- ومن المقرر أن تؤدي هذه الشراكة إلى إعداد برنامج من جانب الاتحاد الأفريقي، حول الإذاعات الريفية أو الموجهة للمجتمعات اللغوية. وهذه المحطات هي إذاعات محلية تديرها هذه الجماعات السكانية بنفسها ولا تستعمل إلا اللغات الإفريقية. وهي تمثل وسائل ممتازة لتعميم رؤية التكامل الإفريقي كما أنها تعكس ممارسة ديمقراطية على مستوى القاعدة. وهذه كلها عناصر من المفروض أن تسترعي اهتمام الاتحاد الإفريقي.

(2) **الشراكة مع منظمة اليونسكو:**

- 369- تتمثل الشراكة بين منظمة اليونسكو والاتحاد الإفريقي عبر مكتب مركز الدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول، في إجراء مشاورات تتعلق بالتراث. وقد تعذرت هذه المشاورات منذ أن أدرجت اليونسكو، في تحديدها لمفهوم التراث، مجال التراث غير المادي، أي الشفوي، وفيما يتعلق بالتاريخ العام لإفريقيا، توجد هناك النسخ باللغات الإفريقية (كيسواحيلي، هاوسا، فولفولدي). وعليه، يبدو من الضروري بالنسبة للاتحاد الإفريقي أن يتكفل، في شكل مشاريع، بالمسألتين التاليتين:
- (أ) دعم اللجان الوطنية للغات لمواصلة ترجمة التاريخ العام لإفريقيا إلى لغات إفريقية كبرى أخرى.
- (ب) إعداد مواد بيداغوجية، على أساس التاريخ العام لإفريقيا، التي من شأنها أن تفيد التلاميذ. ومن الممكن بطبيعة الحال تكييف هذه المواد وفق المضمون.

الشراكة مع الوكالة الحكومية المشتركة للفرانكفونية:

370- تتواصل الشراكة مع الوكالة الحكومية المشتركة للفرانكوفونية بشكل منتظم وذلك على الخصوص من خلال المجلس الدولي للغات الذي أنشأته.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2004

Report of the AU commission for the period from March to June 2004

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4376>

Downloaded from African Union Common Repository